سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض

(١٤٤)

البلاغة

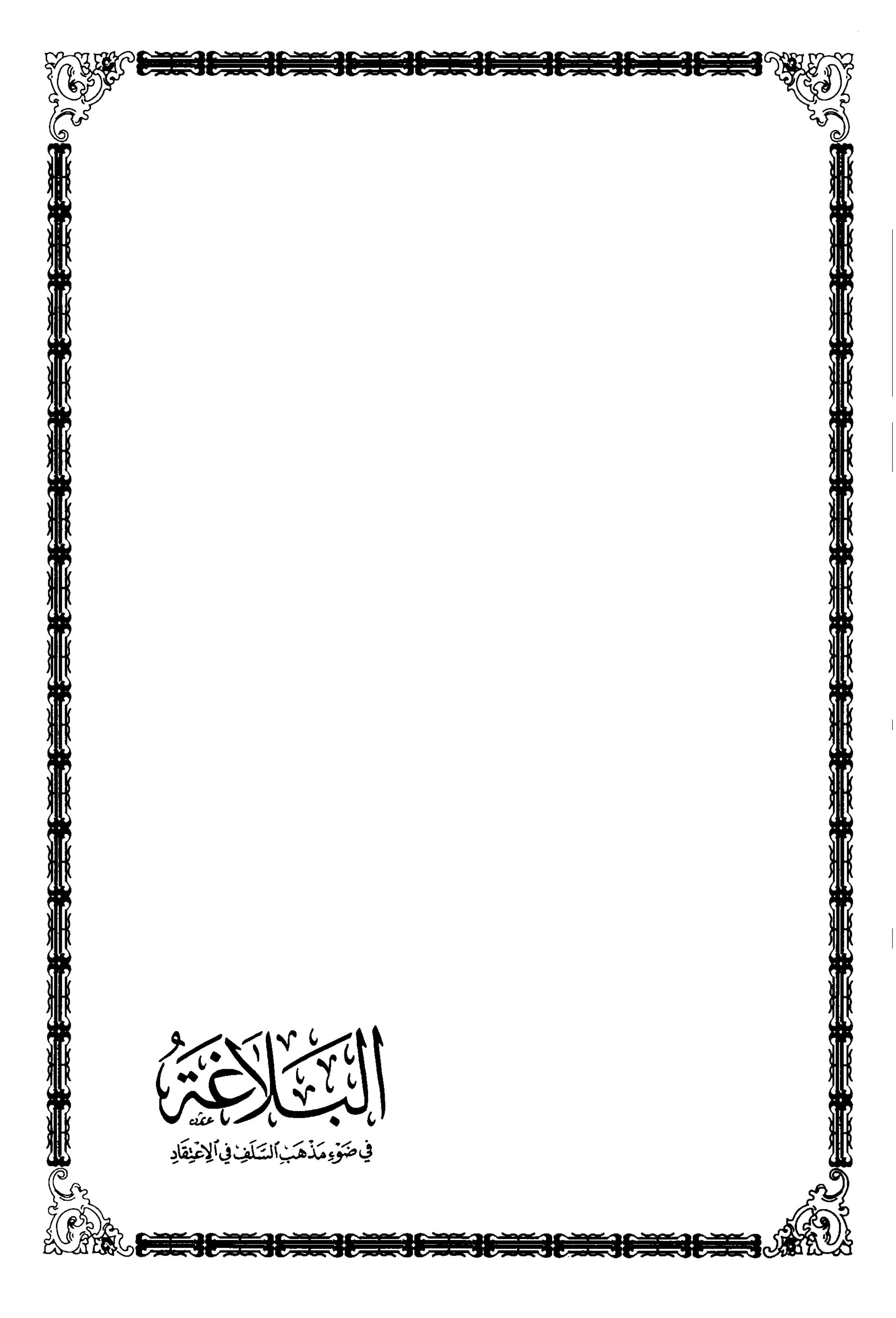
في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد

تأليف

د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية




البلاغة
في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العسكر، عبد المحسن عبد العزيز

البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد. /عبد المحسن عبد العزيز العسكر.ـ الرياض، ١٤٣٥هـ

١١١ص؛ ١٧×٢٤سم. - (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ١٤٤)

ردمك: ٧ ـ ٧٦ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ البلاغة ٢ ـ العقيدة الإسلامية أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٤١٤ ١٤٣٥/١١٧١

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية. الرياض

المركز الرئيسي ـ الدائري الشرقي ـ مخرج ١٥ ـ جنوب أسواق المجد

ت: ٤٤٥٦٢٢٩ ـ فاكس: ٤٩٦٢٠١٤ ـ ص ب: ٥١٩٢٩ ـ الرياض ١١٥٥٣

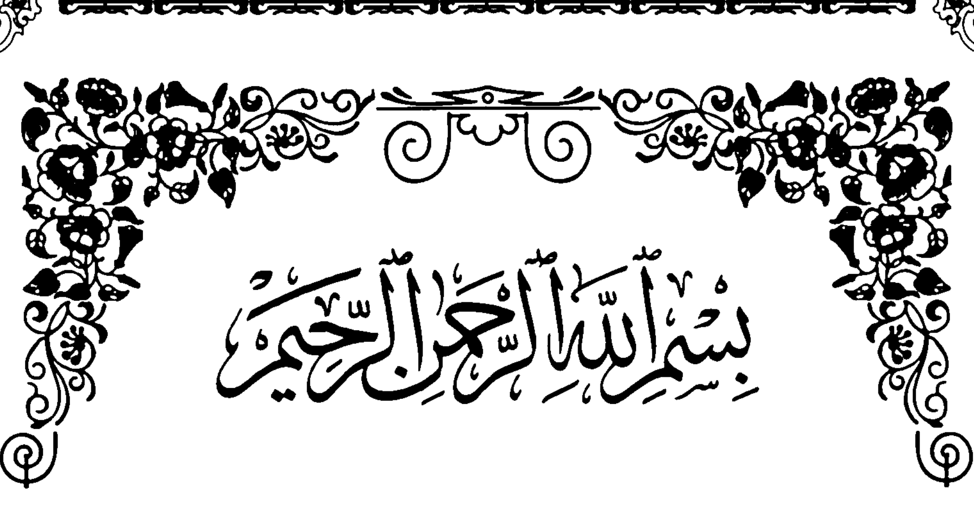
الفروع ـ طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥

مكة المكرمة ـ الجميزة ـ الطريق النازل للحرم ـ ت ٠٢/٥٣٦١٣٧٧

المدينة النبوية ـ أمام الجامعة الإسلامية من جهة الجنوب ـ ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩

حساب الدار في موقع تويتر: @Alminhajj





المُقدِّمة(١)

الحمدُ لله حَقَّ حَمْدِه، والصلاةُ والسلامُ على نَبِيِّه وعَبْدِه، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ ووَفْدِه، أَمَّا بعْدُ،

فقد كَثُرَ الحديثُ عن مؤلَّفَاتِ البلاغِيِّين مِن جهةِ ما تَحمِلُه مِن مذاهِبَ عَقَدِيَّةٍ مخالِفَةٍ لمنهجِ أهل السُّنَّةِ والجماعةِ، فجاء هذا البحثُ مستقرِئًا لأشهَرِ تلك المؤلَّفَاتِ على الجُمْلَةِ، وكاشِفًا عن العَلَاقَةِ بين المذهَبِ العلميِّ والتوجُّهِ الفكرِيِّ لدى المصنِّفِين في البلاغةِ، ومبَيِّنًا ما وجدَ عندَهم مِن انحرافٍ وتنكُّبٍ عن طريقةِ السَّلَفِ، وما كان وراءَ ذلك مِن أسبابٍ وبواعِثَ، ثم خَلَصَ في إِثْرِ ذلك كُلِّهِ إلى بيانِ الائتلافِ التامِّ بين علمِ البلاغةِ والعقيدةِ السَّلَفِيَّةِ، وأنَّ الأوَّلَ خادِمٌ للثاني، وجُنْدِيٌّ أمينٌ مِن جُنْدِه.

---

(١) هذا بَحْثٌ مُحكَّمٌ مقدَّمٌ ـ في أصلِه ـ إلى (نَدْوَةِ الدراساتِ البلاغِيَّةِ: الواقع والمأمول) المعقودةِ في جامعةِ الإمام محمَّدِ بنِ سُعُودِ الإسلاميةِ في الرياض ٢١ ـ ٢٢/٦/١٤٣٢هـ، وقد نُشِرَ البحثُ في السِّجِلِّ العلميِّ للندوةِ (٢/١٥٣٥ ـ ١٦٣٦).

وقدِ اقتَضَتْ مادَّةُ البحثِ وطبيعَتُه أن يُلِمَّ الباحثُ بموضوعاتٍ ذاتِ صِلَةٍ؛ كالحديثِ في أصالةِ علمِ البلاغة، وأنَّ بُذُورَه الأُولَى نبتَتْ في كُتُبِ أهلِ السُّنَّة، وكعَرْضِهِ للأصولِ الكلامِيَّةِ وفروعِها في كُتُبِ البلاغة، وبيانِ تأثيرِ المعتَقَدِ في التصنيفِ، وما يستَتْبِعُه مِن آثارٍ في الساحاتِ العلميةِ. . . في مسائِلَ أُخْرَى، ثمَّ خَتَمَ البحثَ بنتائِجَ جَمَعَتْ ما طالَ مِن أطرافِه، وقَصَّرَت ما انتَشَرَ من أعطافِه؛ ولذا فإني راغِبٌ إلى القارِئِ الكريمِ أن تكونَ قراءةُ النتائِجِ تالِيَةً لقراءةِ ما قَبْلَها، وله مِنِّي الثناءُ المستَطَاب، ومِن اللهِ الأَجْرُ والثَّواب.

وأَشْكُرُ في هذه الفاتحةِ شيخَنا العَلَّامَةَ المبرورَ أبا عبدِ اللهِ عبدَ الرحمٰنِ بنَ ناصِرِ البراكَ أستاذَ العقيدةِ بجامعةِ الإمامِ محمَّدِ بن سُعُودٍ الإسلامية؛ حيثُ أَذِنَ لي فقرأتُ عليه البحثَ مِن أوَّلِه إلى آخِرِه، وأفاضَ عليه مِن سَدِيدِ عِلْمِهِ وثاقِبِ رأيِه، وقد رأى أن يُسَمَّى البحثُ:

«البَلَاغَةُ فِي ضَوْءِ مَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الِاعْتِقَادِ»

فطِبْتُ نَفْسًا باقتراحِه، وانشرَحْتُ صَدْرًا لرأيِه، ولا غَرْوَ؛ فإشارَتُه حُكْم، وطاعَتُه غُنْم، شَكَرَ اللهُ مَسْعَاه، ووَفَّقَه لِمَا يَرْضَاه، وأنالَه مِن الخيرِ ما يتمَنَّاه.

قال أبو حاتِم البُسْتِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «الواجِبُ على المرءِ أن يشكُرَ النِّعْمَةَ، ويحمَدَ المعروفَ على حَسَبِ وُسْعِهِ وطاقَتِه، إنْ قَدَرَ فبالضِّعْفِ، وإلا فبالمِثْلِ، وإلا فبالمعرفةِ بوقوعِ النِّعْمَةِ عندَه، مع بَذْلِ الجزاءِ له بالشُّكْرِ، وقولِه: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا؛ فمَن قال له ذلك عندَ

العُذمِ فكأنَّه أبلَغَ في الثَّناء[١]... وأنشَدَني عليُّ بنُ مُحَمَّد:

عَلَامَةُ شُكْرِ المَرْءِ إِعْلَانُ حَمْدِهِ ... فَمَنْ كَتَمَ المَعْرُوفَ مِنْهُمْ فَمَا شَكَرْ»[٢]

أسألُ اللهَ أن ينفَعَ بهذا البحثِ راقِمَه وقارِئَه وناشِرَه، وأن يجعَلَه مِن أسبابِ الزُّلْفَى لديه؛ إنَّه سبحانَه وَلِيُّ كُلِّ نِعْمَةٍ، وصلى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنا محمَّد.

وكَتَبَ

عبدُ المُحْسِنِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ العَسْكَر

سَلْخَ جُمَادى الآخِرَة

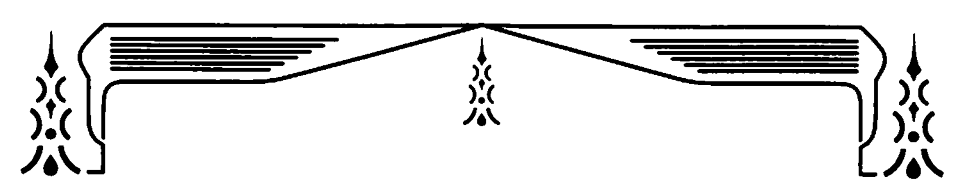
لعامِ أربعةٍ وثلاثينَ وأربَعِ مئةٍ وألْفٍ مِن الهِجْرَة

الرِّيَاض العامِرَة

---

(١) قُلْتُ: يصدِّقُ قولَ أبي حاتِمِ بنِ حِبَّان: ما رواه هو في «صحيحه» (٣٤١٣) عن أسامةَ بنِ زَيْدٍ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ**)، قال محقِّقُه شعيبٌ الأرناؤوط: «إسنادُه صحيحٌ على شرطِ مُسْلِم»، قلتُ: وهو في «جامع الترمذيّ» (٢٠٣٥).

(٢) «روضة العقلاء» (ص٢٦٦).



البلاغةُ مِن علومِ أهلِ السُّنَّة

إنَّ البلاغةَ عِلْمٌ جليلُ القَدْرِ، عظيمُ الفوائِدِ؛ إذ به تُعْرَفُ أسرارُ العربيةِ، وتَبْرُزُ دقائِقُها، ومِن أَجَلِّ مقاصِدِ هذا العلمِ: أنه يُمِيطُ اللِّثَامَ عن وجوهِ الإعجازِ البلاغيِّ في القرآن، ويُجَلِّي محاسِنَ النَّظْمِ التي جاء عليها هذا الكتابُ العظيم، «وبهذا العِلْمِ يَحْصُلُ انكشافُ بعضِ المعاني واطمئنانُ النَّفْسِ لها، وبه يترَجَّحُ أحدُ الاحتمالَيْنِ على الآخَرِ في معاني القرآنِ»[1]، وقد قِيلَ: إنَّ شَرَفَ العلمِ بشَرَفِ المعلُوم؛ ومِن غاياتِ علمِ البلاغةِ: عنايَتُه بصَنْعَةِ البيان، الذي به تَمَيَّزَ الإنسانُ عن سائِرِ الحيوان، ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ٣، ٤]، ويُعِينُ هذا العلمُ على التفريقِ بين الجَيِّدِ والرَّدِيءِ مِن القولِ، فهو معيارُ النَّقْدِ الكاشِفُ عن خصائصِ الكلامِ البَلِيغ، والشاحِذُ للمَلَكَاتِ الأدبِيَّةِ، ولولا البلاغةُ ما عُرِفَ كَيْفَ تبايُنُ البُلَغَاءِ في كلامِهم، والشعراءِ في قصيدِهم.

وذَكَرَ ضِيَاءُ الدِّينِ ابنُ الأَثِيرِ (ت٦٣٧هـ) في ديباجةِ «المَثَل السائِر» أنَّ «عِلْمَ البيانِ لتأليفِ النَّظْمِ والنثرِ بمنزلةِ أصولِ الفِقْهِ للأحكامِ وأدِلَّةِ الأحكامِ»[2]، فهو رَحِمَهُ اللهُ يُشَبِّه علمَ البيان ـ أي: علم البلاغة ـ وبناءَ الشِّعْرِ والنَّثْرِ على هذا العلم، يُشَبِّهُه بعلمِ أصولِ الفِقْه؛ مِن حيثُ كونُه أصلًا للفِقْه،

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ٢١).
(٢) «المثل السائر» (١/ ٣٣).

ووَجْهُ الشَّبَهِ: أن الشاعِرَ أو الناثِرَ يراعي في شِعْرِه أو نَثْرِه قواعِدَ علمِ البلاغةِ مِن وجوهِهِ المختلفةِ، وبقَدْرِ تَضَمُّنِ الشِّعْرِ أو النَّثْرِ لمقتَضياتِ قواعِدِ علمِ البلاغة يكونُ سُمُوُّهُ وتأثيرُه، كما أنَّ أحكامَ جُزْئِيَّاتِ المسائلِ في الفقهِ مبنِيَّةٌ على قواعِدِ أصولِ الفِقْه، فبقَدْرِ جَرَيَانِ هذه الأحكامِ على تلك الأصولِ تكونُ صِحَّتُها وسلامَتُها مِن التناقُضِ والفَسَاد، وتكونُ دليلًا على جودةِ فِقْهِ العالِمِ المتصَدِّي لتقريرِ الأحكامِ الشرعيةِ؛ **فظَهَرَ** بذلك صحةُ هذا التشبيهِ وحُسْنُه مِن ابنِ الأَثِير.

وتبعًا للمقاصِدِ والغاياتِ المذكورةِ في ثمراتِ علمِ البلاغة؛ تعدَّدَتِ الأقوالُ في نشأةِ هذا العِلْم: فقال كثيرٌ: إنه نَشَأَ على أيدي علماءِ الإعجازِ والتفسير، وذَهَبَ آخَرُون إلى أنه نَشَأَ عند النُّقَّادِ، وأصحابِ الدراساتِ الشِّعْرِيَّة، والموازَنَاتِ الأَدَبِيَّة[١]، **والتحقيقُ**: أنَّه لا تختَصُّ به طائفةٌ مِن طوائفِ العلماء، بل هو نِتَاجٌ مشتَرَكٌ.

وأيًا ما كان؛ فإن الذي ينبَغِي أن يُقَالَ: إنَّ هذا العلمَ اكتُشِفَ اكتشافًا، واستُنْبِطَ مِن الكلامِ العربيِّ الفَصِيح، كما استُنْبِطَ النَّحْوُ مِن نَثْرِهِم والعَرُوضُ مِن نَظْمِهِم، كما نَبَّهَ على ذلك حازِمٌ القَرْطَاجَنِّيُّ (ت٦٨٤هـ) وغيرُه[٢]، فهذه العلومُ العَرَبِيَّةُ «تقاطَرَتْ مِن سلائِقَ كانَتْ قائمةً فيها على غايةِ الإحكام، ثم استَخْرَجَها أهلُ النَّظَرِ مِن هذه السلائِقِ على شكلِ قواعِدَ وقوانِينَ، وهذا شيءٌ يَجِبُ اعتبارُه في تاريخِ

---

(١) **ينظر**: «تاريخ علوم البلاغة» للمراغي (ص١٠)، و«موجز البلاغة» (ص٦)، و«الموجز في تاريخ البلاغة» (ص١١٦).

(٢) **ينظر**: «منهاج البلغاء» (ص٢٦)، و«مراجعات في أصول الدرس البلاغي» (ص٨٥).

هذه العلومِ»[١].

ويَرَى أبو إسحاقَ الشَّاطِبِيُّ (ت٧٩٠هـ) وجماعةٌ أن سيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) هو مستَنْبِطُ علمِ البلاغةِ ومؤسِّسُه؛ فإنَّه وإنْ تَكَلَّمَ في النحوِ فقد نَبَّهَ في كتابِه على مقاصِدِ العَرَبِ وأنحاءِ تصرُّفَاتِها في معانِيها وألفاظِها، وكَشَفَ أسرارَ التراكيبِ، وبَيَّنَ عِلَلَها، ولم يقتَصِرْ على بيانِ أن الفاعِلَ مرفوعٌ، وأن المفعولَ منصوبٌ، ونحوِ ذلك، بل عَرَضَ فيه لأصولِ اللُّغَةِ، وأنماطِ التعبيرِ في كلامِ العَرَب، واستَنْبَطَ قواعِدَ العربيةِ بعامَّةٍ، وعَرَضَ قوانِينَها المُطَّرِدَةَ في دراساتٍ متكامِلَةٍ، فقد اشتَمَلَ «الكتابُ» على مسائِلَ مِن أُمَّاتِ عِلْمَي المعانِي والبَيَان؛ كالتقديمِ والتأخيرِ، والحَذْفِ والذِّكْرِ، والتعريفِ والتنكيرِ، والوَصْلِ والفَصْل، والإسنادِ، وفصاحةِ الكلام، ومعاني الحُرُوف، ومعاني الاستِفْهَام، وحُرُوفِ النِّدَاء، وجَرْسِ الحُرُوف، وغيرِها[٢].

فمعاني النَّحْوِ عندَ سيبويهِ لا تَقِفُ عند حدودِ الإعراب كما يُظَنُّ، وقد أوضَحَ أبو سَعِيدٍ السِّيرَافِيُّ (ت٣٦٨هـ) ذلك بقولِه: «معاني النحوِ منقَسِمَةٌ بين حَرَكَاتِ اللفظِ وسَكَنَاتِه، وبينَ وَضْعِ الحُرُوفِ في مواضِعِها

---

(١) «الإعجاز البلاغي» (ص٢٠).

(٢) ينظر: «الموافقات» (٥/ ٥٤)، وأيضًا: «تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها» (ص٤٣)، و«أثر النُّحَاة في البَحْثِ البلاغي» (ص١٣٠)، و«البلاغة العربية بين التقليد والتجديد» (ص٧)، و«عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني» (ص٥٥)، و«المختصر في تاريخ البلاغة» (ص٦٠)، وثَمَّ دراساتٌ عن جهودِ سيبوَيْهِ البلاغيةِ، منها: «الأصول البلاغِيَّةُ في كتابِ سيبوَيْهِ وأثرها في البحث البلاغي» للدكتور أحمد محمد سعد، مطبوع بمكتبة الآداب بالقاهرة.

المقتَضِيَةِ لها، وبينَ تأليفِ الكلامِ بالتقديمِ والتأخير، وتَوَخِّي الصوابِ في ذلك، وتجنُّبِ الخَطأ»[١].

ولذلك فقد كانَ اهتمامُ سيبويهِ بالبلاغةِ داخلًا في صَمِيمِ عنايَتِه بلُغَةِ العَرَب، وكان عبدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيُّ (ت٤٧١هـ) يَرَى أنَّ عِلْمَ النحوِ بمعناهُ العامِّ يشمَلُ البلاغةَ أيضًا؛ ها هو ذا يُصَرِّحُ في أوائِلِ كتابه «دلائِل الإعجاز» بقولِه: «اعْلَمْ أنْ ليسَ النظمُ إلا أنْ تَضَعَ كلامَكَ الوَضْعَ الذي يقتَضِيه علمُ النحوِ، وتعمَلَ على قوانِينِه وأصولِه، وتعرِفَ مناهِجَهُ التي نُهِجَتْ فلا تَزِيغَ عنها، وتحفَظَ الرُّسُومَ التي رُسِمَتْ لكَ، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها»[٢]، ومُجْمَلُ القول: أن كلا العِلْمَيْنِ ـ النَّحْو والبلاغة ـ مهمَّتُه: النظرُ في صياغة الجُمْلَة، ودلالاتِ اختلافِ الصَّوْغِ فيها، فهُما يفيدانِ أخذَ المفرَدَةِ صحيحةً، ووَضْعَها في مكانِها اللائِقِ؛ لتيسيرِ الفَهْمِ، ودَفْعِ الخَطأ.

وبذلك يكونُ علمُ البلاغةِ مُكَمِّلًا لِمَا تَرَكَه علمُ النحوِ مِن تعليمِ أصولِ اللِّسَانِ العربِيِّ، ومعرفةِ مناهِجِ الفُصَحَاءِ في التعبيرِ، وإيصالِ المعاني، وكيفيةِ اختيارِ المفردةِ، وملاءَمَتِها لِمَا قَبْلَها وما بعدَها، ومراعاةِ الإسناد، فهو علمٌ يقومُ على تعليمِ الأسلوبِ العَرَبِيِّ البَلِيغ، حِفْظًا لحياةِ اللُّغَة؛ لأنَّ حياةَ اللُّغَةِ بحياةِ مفرداتِها، وبقاءِ الأساليبِ الصحيحةِ فيها،

---

(١) «الإمتاع والمؤانَسَة» (١/ ١٢١)، وهذا النَّصُّ انفرَدَ بنَقْلِه التوحيدِيُّ عن شيخِه السيرافِيِّ. ويُنْظَر: تعليقُ الشيخِ أبي موسَى عليه في كتابه «البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري» (ص١٣٢).

(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٨١)، وينظر: «مقدمة بديع القرآن» لابن أبي الإصبع (ص٥٤ ـ ٥٥).

وقد أشارَ السَّكَّاكِيُّ (ت٦٢٦هـ) إلى قُوَّةِ الآصِرَةِ بين علمَيِ النحوِ والبلاغةِ بقولِه: «وأوردتُّ عِلْمَ النحوِ بتمامِه، وتمامُه بعلمَيِ المعاني والبيان»[١]؛ لأنهما ـ كما يقولُ شارِحُه الشريفُ الجُرْجَانِيُّ (ت٨١٦هـ) ـ يَجْرِيان منه مَجْرَى اللُّبِّ في القِشْر، ولكونِهما المرجِعَ في معرفةِ دقائِقِ الكلامِ ومزاياهُ، والمِرْقَاةَ المنصوبةَ إلى ذروةِ الإعجاز[٢].

وقولُ الشريفِ: «يجريانِ منه مَجْرَى اللُّبِّ في القِشْر» معناهُ: أنَّ علمَيِ المعاني والبيانِ هما مِن صَمِيمِ علمِ النحوِ؛ فإنهما له كاللُّبِّ، وأحكامُ البِنَاءِ والإعرابِ لمفرداتِ الألفاظِ كالقِشْرِ، فالنَّحْوُ ـ إذن ـ له قِشْرٌ ولُبَابٌ!

وكتابُ سيبويهِ خِزَانَةٌ غَنِيَّةٌ، وقد استوعَبَ علومَ اللغةِ المختلفةَ بصِفَتِها نِظَامًا فكريًّا متكامِلًا، ولغةَ إعجازٍ؛ ولذا اشتَمَلَ الكتابُ على أصولِ علمِ الصَّرْفِ، وعلمِ التجويدِ، وعلمِ الأصواتِ، وعلمِ البلاغة، بَلْهَ النحو، بل قال الجَرْمِيُّ (ت٢٢٥هـ): «أَنَا مُنْذُ ثلاثينَ سَنَةً أُفْتِي الناسَ في الفِقْهِ مِن كتابِ سيبويه»[٣]، وقال المُبَرِّدُ (ت٢٨٥هـ) معلِّقًا: «إنَّ الجَرْمِيَّ كان صاحِبَ حديثٍ، فلَمَّا عَلِمَ كتابَ سيبويهِ تفقَّهَ في الحَدِيث؛ إذْ كان كتابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ منه النظرُ والتفتيشُ»[٤]، **وثَمَّةَ أمرانِ ينبَغِي أن يُنَوَّهَ بهما:**

الأَوَّلُ: تصوُّرُ سيبويهِ لنظامِ الجُمْلَةِ العربيَّةِ؛ وذلك بما أُتِيحَ له مِن

---

(١) «مفتاح العلوم» (ص٣٧).
(٢) ينظر: «المِصْبَاح شرح المِفْتَاح» (ص٢)، و«الحماسة» للشِّنْقِيطِي (ص٤٤).
(٣) رواه عنه مسندًا الزُّبيديُّ في «طبقات النحويين واللغويين» (ص٧٥).
(٤) ينظر: السابق.

الإحاطةِ بلُغَاتِ العَرَب، ومعرفَتِه الدقيقةِ بالعالي والنازِلِ مِن كلامِهم[١]، ومشافَهَتِه للفُصَحَاءِ الخُلَّصِ، وفَهْمِ مقاصِدِهم[٢].

الثاني: ما تضَمَّنَه «الكتاب» مِن دقائقِ الاستنباطِ مِن كلامِ العرب، وحُسْنِ العَرْضِ، والحديثِ عن النِّظَامِ التركيبِيِّ للكلامِ العربي، والعَلاقاتِ بين الجُمَل؛ وكان شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ يقولُ عن سيبويهِ: «حَكِيم لِسَانِ العَرَب»[٣]، وقال عن كتابِه: «ليس في العالَمِ مِثْلُه، وفيه حِكْمَةُ لسانِ العَرَب»[٤]، وقال عنه الذَّهَبِيُّ: «إمامُ النحو، حُجَّةُ العَرَبِ»[٥]، وقال ابنُ خَلِّكَانَ: «كان أعلَمَ المتقَدِّمِين والمتأَخِّرِين بالنحوِ، ولم يوضَعْ فيه مِثْلُ كتابِه»[٦]، وكلامُهم فيه كثيرٌ.

وإذا ثَبَتَ أن كتابَ سيبويه قد ضَمَّ بين دفتَيْهِ أصولَ علمِ البلاغة، كما رآهُ الشاطبيُّ وغيرُه؛ سَقَطَ ما يُدَّعَى مِن أن المعتزلةَ والمتكَلِّمِينَ هم مكتَشِفُو البلاغةِ، والواضعونَ لأُسُسِها؛ بدَعْوَى أنهم محتاجون إلى البلاغةِ في الدعوةِ إلى مذاهِبِهم، وإقامةِ الحُجَجِ على صِحَّتِها، كما صَرَّحَ به غيرُ واحِدٍ مِن المتأَخِّرِين[٧]، وهو غيرُ صحيحٍ، وفيه مصادَرَةٌ لجهودِ أهلِ السُّنَّة، ومما يَدْحَضُ هذا الزعمَ: أنَّ مِن المقطوعِ به أنَّ كتابَ سيبويه هو أوَّلُ مصنَّفٍ في العربيةِ يَصِلُ إلينا، وقد وَصَفُوا سيبويهِ بأنه

---

(١) **ينظر**: «أبنية كتاب سيبويه» (ص٦٤).
(٢) **ينظر**: «مغني اللبيب» (ص٤٦٢)، و«فهارس كتاب سيبويه» (ص٤١).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٠).
(٤) السابق (٩/ ٤٦).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٥١).
(٦) «وَفَيَات الأعيان» (٣/ ٤٦٣).
(٧) **ينظر**: «البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها» (ص٧)، و«النقد الأدبي» لأحمد أمين (٢/ ٤٣٨)، و«المدخل إلى دراسة البلاغة العربية» (ص١٠١).

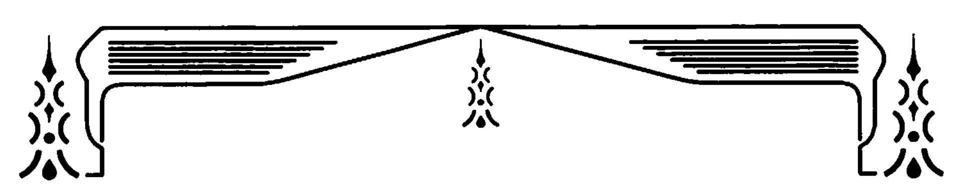
«كان سُنِّيًّا على مذهَبِ السُّنَّة»[١]، كما أَخَذَ علومَه عن علماءَ كبارٍ مِن أهلِ السُّنَّةِ؛ كالخليلِ بنِ أحمَدَ (ت١٧٠هـ)، ويونُسَ بنِ حَبِيبٍ (ت١٨٢هـ)، وأبي عَمْرِو بنِ العلاءِ (ت١٥٤هـ)[٢]، وكان ذلك قَبْلَ أن يكونَ للاعتزالِ شوكَةٌ، وقبلَ أن يكونوا عِصَابَةً ذاتَ شأنٍ، اللَّهُمَّ إلا ما يُذْكَرُ عن واصِلِ بنِ عَطَاءٍ أوَّلِ المعتزلةِ (ت١٣١هـ)[٣]، وكان صاحِبَ مناظَرَاتٍ، ولم تكنْ له فضيلةٌ في تأسيسِ أيٍّ مِن العلوم.



(١) روى ذلك الزُّبَيْدِيُّ بسنَدِه في «طبقات النحويين واللغويين» (ص٦٨) عن العَبَّاسِ بن الفَرَج الرِّياشيّ.

(٢) قال إبراهيمُ الحَرْبِيُّ: «إنَّ أهلَ البَصْرَةِ أهلُ العربيةِ منهم أصحابُ الأهواء إلا أربعةً؛ فإنهم كانُوا أصحابَ سُنَّةٍ: أبو عمرِو بنُ العَلَاء، والخليلُ بنُ أحمَدَ، ويونُسُ بنُ حَبِيب، والأصمَعِيُّ». رواه عنه بسنَدِه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٨).

(٣) ينظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٨٤)، و«فتح الباري» (٧/ ٨).



أصالةُ البلاغةِ

لقدِ انتَفَعَ عبدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيُّ (ت٤٧١هـ) ـ وهو الذي بَسَطَ القولَ في علمِ البلاغةِ بقَلَمِهِ الماتِعِ، ورَفَعَ قواعِدَه، وأحكَمَ بناءَه، «وفتَّحَ أزهارَه مِن أكمامِها، وفتَّقَ أزرارَه بعدَ استغلاقِها واستِبْهَامِها»[1] ـ انتَفَعَ بما كَتَبَه سيبويهِ أيَّما انتفاعٍ، وكانَ عبدُ القاهِرِ قبلَ ذلك «آيَةً في النَّحْوِ»[2]، وله فيه مؤلَّفَاتٌ، وقد أقامَ نظرِيَّتَه في النَّظْمِ على توخِّي معاني النحوِ وأحكامِه بينَ الكَلِمِ، وإلى هذا التوخِّي ترجِعُ الفضيلةُ والمَزِيَّةُ في كلِّ كلامٍ؛ كما يَرَى[3].

كما أفادَ عبدُ القاهِرِ مما كَتَبَه السابِقُون مِن الأُدَبَاءِ والنُّقَّادِ العَرَبِ وأصحابِ الموازَنَاتِ ودارِسِي الشِّعْرِ وغيرِهم، ويذهَبُ كثيرونَ إلى أنَّ عَصْرَ البلاغةِ الزاهِرَ هو ما كانَتْ عليه البلاغةُ أيَّامَ عبدِ القاهِرِ، رَحِمَهُ اللهُ.

ثم خَلَفَ عبدَ القاهِرِ رجالٌ كان لهم أثَرٌ في هذا العِلْم، مِن أهَمِّهِم السَّكَّاكِيُّ (ت٦٢٦هـ) صاحِبُ «مِفْتاح العُلُوم»، وهو أوَّلُ مَن قَسَّمَ البلاغةَ إلى ثلاثةِ فُنُونٍ؛ معانٍ وبيانٍ وبَدِيعٍ، أو مُحَسِّنَاتٍ كما سَمَّاها، بعد أن

(١) كما يقولُ العَلَوِيُّ في «الطراز» (١/ ٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٣٣).

(٣) ينظر: «دلائل الإعجاز» (ص٨٤، ٨٧).

كانَتْ تُطْلَقُ مِن دونِ تمييزٍ على البلاغةِ كُلِّها، فهي معانٍ مَرَّةً، وبيانٌ أُخرَى، وبديعٌ ثالثةً، قال ابنُ خَلْدُون: «ثم لم تَزَلْ مسائِلُ العِلْمِ تَكْمُلُ شيئًا فشيئًا إلى أنْ مَخَضَ السكاكِيُّ زُبْدَتَه، وهَذَّبَ مسائِلَه، ورَتَّبَ أبوابَه»[1].

ومِن أولئك أيضًا: الخَطِيبُ القَزْوِينيُّ (ت٧٣٩هـ)؛ فإنَّه اختصَرَ قِسْمَ البلاغةِ مِن «مفتاح» السكاكِيِّ في كتابِه الذي سَمَّاه «التَّلْخِيص»، ثم وَضَعَ كتابًا آخَرَ كالشرحِ له، جَمَعَ فيه خُلَاصَةَ كلامِ المتقَدِّمِين، وترجَمَه بـ«الإيضاح»، وأجادَ في ترتيبِه وتهذيبِه، ومَلَأَه بالشواهِدِ، وأكثَرَ فيه مِن التعليلِ والتحليلِ؛ ولهذا فإنَّ جهودَ عامَّةِ البلاغِيِّين بعدَ الخَطِيبِ حتى يومِ الناسِ هذا تَدُورُ على كتابَيْهِ هذَيْنِ، إقراءً وشَرْحًا وتعليقًا.

وأحسَبُ أنَّ هؤلاءِ الرجالَ الثلاثةَ ـ عبدَ القاهِرِ، والسكاكِيَّ، والخَطِيبَ ـ هم أشهَرُ أعلامِ البلاغةِ، وكُلُّ واحِدٍ منهم يتمَيَّزُ بمنْحًى خاصٍّ، له أثَرُه في تاريخِ هذا العِلْمِ؛ فعَبْدُ القاهِرِ هو الذي جَمَعَ أشتاتَ البلاغةِ، واستَنْطَقَ نصوصَها، وجعَلَها فَنًّا مستقِلًّا، له قواعِدُه وقياساتُه، والسكاكِيُّ هو مَن ميَّزَ الأبوابَ، وحدَّ الحُدُودَ، والخَطِيبُ هو الذي صاغَ البلاغةَ في صورَتِها الأخيرةِ التي هي عليها اليومَ، واستدرَكَ النقصَ، وجَلَبَ مِن كُتُبِ السالِفِين فنونًا وشواهِدَ كمَّلَ بها ما تَرَكَه الشيخانِ قَبْلَه.

وأيًّا ما كان؛ فإنَّ البلاغةَ كغيرِها مِن العلوم، مَرَّتْ بمراحِلَ وأطوارٍ مختلفةٍ مِن نشأَتِها حتى اكتِهَالِها، وقد يتخَلَّلُ هذه الأطوارَ فَتَرَاتٌ

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص٥٥٢)، وينظر: «تاريخ علوم البلاغة» (ص١١١)، و«البلاغة عند السكاكي» (ص٢٨١).

أو تراجُعَاتٌ، على ما جَرَتْ به سُنَنُ العلومِ عَبْرَ تاريخِها؛ **ولذلك أسبابٌ مختَلِفَة، منها**: مَوْتُ علماءِ الفَنِّ المُحَقِّقِين، وقِلَّةُ مَن يَخْلُفُهم، واعتمادُ مؤلَّفَاتٍ ضعيفةٍ يدارُ عليها العِلْم، شرحًا وإقراءً لها في معاهِدِ التعليم، إلى غيرِ ذلك مِن أسباب؛ فذلك كُلُّه يَحْدُثُ لعلمِ البلاغةِ ولغيرِه مِن العلومِ، وهو شَيْءٌ طَبَعِيٌّ.

لكنَّ شيئًا آخَرَ أصابَ علمَ البلاغةِ، ولم يُصِبْ غيرَه مِن العلومِ، وهو الضَّيْمُ الذي وَقَعَ عليه في أعصارٍ مختلفةٍ، وقد سَجَّلَ العلماءُ مِن هذا الضيمِ أشياءَ في مصنَّفَاتِهم قديمًا وحديثًا، وتَرَكُوا أشياءَ لم يُدَوِّنُوها.

فمِن ذلك: ما ذَكَرَه الباقلانيُّ (ت٤٠٣هـ) مِن ضَعْفِ إقبالِ الناسِ على هذا العِلْمِ، وقِلَّةِ أنصارِه، مع ما له مِن المكانةِ والشَّرَفِ، يقولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلَمْ أن هذا علمٌ شريفُ المحَلِّ، عظيمُ المكانِ، قَلِيلُ الطُّلَّاب، ضعيفُ الأَصْحَاب، ليسَتْ له عشيرةٌ تَحْمِيه، ولا أهلُ عِصْمَةٍ تفطِنُ لِمَا فيه، وهو أَدَقُّ مِن السِّحْر، وأَهْوَلُ مِن البَحْر، وأعجَبُ مِن الشِّعْر»[1].

ومِن ذلك: ما تَرَاهُ في فاتحةِ «دلائل الإعجاز» مِن أَسَفِ عبدِ القاهِرِ لعلمِ البلاغةِ بما لاقاهُ مِن الضَّيْمِ؛ وذلك بجَهْلِ الجاهِلِين، وتقصيرِ المُقَصِّرين؛ حيثُ يقولُ: «إنَّكَ لن تَرَى على ذلك نوعًا مِن العِلْمِ قد لَقِيَ مِن الضيمِ ما لَقِيَه، ومُنِيَ مِن الحَيْفِ بما مُنِيَ به، ودَخَلَ على الناسِ مِن الغَلَطِ في معناه ما دَخَلَ عليهم فيه»[2].

ثم يُحَدِّدُ فَهْمَ أولئك الغالِطِين، وتصوُّرَهم لحقيقةِ علمِ البلاغةِ،

---

(١) «إعجاز القرآن» (ص١٨٤).
(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٦).

فيقولُ: «ترى كثيرًا منهم لا يَرَى له معنًى أكثَرَ مما يَرَى للإشارةِ بالرأسِ والعَيْن، وما يَجِدُه للخَطِّ والعَقْدِ[١]، يقولُ: إنما هو خَبَرٌ واستخبارٌ، وأَمْرٌ ونَهْيٌ».

ويَزِيدُ على هذا في آخِرِ الكلامِ شَرْحًا في غَلَطِ مَن لم يَفْهَمْ حقيقةَ هذا العلمِ، ويَقْصُرُه على أمورٍ شكلِيَّةٍ، ثم يُفِيضُ بعدَ ذلك في شَرْحِ حقيقةِ البيانِ وبيانِ شَرَفِه، وكيفَ يبلُغُ الإنسانُ الغايةَ مِن ذلك[٢].

ومِن غَيْرَةِ الشيخِ عبد القاهر على علمِ البلاغةِ: غَضَبُه على الذين لم يَقْدُرُوه قَدْرَه، مع أنَّ اللهَ تعالى نَعَتَ كتابَه بالبيانِ والفصاحةِ، وجَعَلَ البلاغةَ مِن وجوهِ إعجازِه؛ لأجلِ ذلك يَعُودُ مرةً أُخرى بعدَ ثلاث مئةٍ وستِّين صفحةً، فيقولُ: «وجملةُ الأَمْرِ: أنه إنْ قِيلَ: إنه ليسَ في الدُّنْيا عِلْمٌ قد عَرَضَ للناسِ فيه ـ مِن فُحْشِ الغَلَطِ، ومِن قَبِيحِ التَّوَرُّطِ؛ مِن الذَّهَابِ مع الظُّنُونِ الفاسدةِ ـ ما عَرَضَ لهم في هذا الشأنِ؛ ظَنَنْتُ ألَّا يُخشَى على مَن يقولُه الكَذِبُ. وهل عَجَبٌ أعجَبُ مِن قومٍ عقلاءَ يَتْلُون قولَ اللهِ تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، ويؤمِنُون به، ويَدِينُون بأنَّ القرآنَ مُعْجِزٌ، ثم يَصُدُّون بأوجُهِهم عن برهانِ الإعجازِ ودليلِه، ويسلُكُون غيرَ سبيلِه، ولقد جَنَوْا ـ لو دَرَوْا ذاك ـ عَظِيمًا!»[٣].

ومِن ذلك أيضًا: ما صَرَّحَ به السكاكِيُّ (ت٦٢٦هـ) مِن الأَسَفِ على

---

(١) **العَقْد:** هو التفاهُمُ بينَهم بالأصابع. أفاده المحقِّق.

(٢) **ينظر:** «دلائل الإعجاز» (ص٦ ـ ٧).

(٣) السابق (ص٣٦٩).

علمِ البلاغةِ لذَهَابِ حَمَلَتِه، وذُبُولِ زَهْرَتِه؛ يقولُ ـ بعدَ أن بَسَطَ شيئًا مِن ثمارِه ـ: «ثم ـ مع ما لهذا العِلْمِ مِن الشَّرَفِ الظاهِر، والفَضْلِ الباهِر ـ لا ترى عِلْمًا لَقِيَ مِن الضيمِ ما لَقِي، ولا مُنِيَ مِن سَوْمِ الخَسْفِ بما مُنِي، أين الذي مهَّدَ له قواعِد؟! ورَتَّبَ له شواهِد؟! وبَيَّن له حدودًا يُرْجَعُ إليها؟! وعيَّنَ له رسومًا يُعَرَّجُ عليها؟! ووَضَعَ له أصولًا وقوانِين؟! وجَمَعَ له حُجَجًا وبراهين؟! وشَمَّرَ لضَبْطِ متفرِّقاتِه ذَيْلَه؟! واستنهَضَ في استخلاصِها مِن الأيدي رَجِلَهُ وخَيْلَه؟! عِلْمٌ تراه: أَيَادِيْ سَبَا، فجُزْءٌ حَوَتْهُ الدَّبُورُ وجزءٌ حَوَتْهُ الصَّبَا»[1].

ومِن ذلك أيضًا: ما ذكَرَه ابنُ النَّقِيبِ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٩٨هـ) مِن أنَّ البلاغةَ علمٌ مهجورٌ مَنْسِيٌّ، فها هو ذا يَصِفُه بأنه «علمٌ قد عَفَتْ آثارُه، وقَلَّتْ أنصارُه، وتقاعَدَتِ الهِمَمُ عن تحصيلِه، وضَعُفَتِ العزائِمُ عن معرفةِ فروعِه فضلًا عن أُصُولِه؛ فما عِلْمٌ مِن العلومِ الإسلاميةِ رُمِيَ بالهَجْرِ والنِّسْيَان، ما رُمِيَ به علمُ البَيَان، ولو أداموا النَّظَرَ فيه، والتَّلَمُّحَ لمعانِيه، لاطَّلَعُوا مِن الكتابِ العزيزِ على خَفَايَا تَهَشُّ لها القُلُوب، ودقائِقَ تُسْفِرُ لهم عن وُجُوهِ المَطْلُوب»[2].

وفي مَطَالِعِ هذا العَصْرِ الحديثِ اتُّهِمَتِ البلاغةُ ـ كَذِبًا وزُورًا ـ بأنها مقتَبَسَةٌ مِن العَقْلِ والفِكْرِ اليونانِيِّ؛ فمع كونِ هذا العلم عربِيَّ النشأةِ والجُذُورِ إلا أنَّ قومًا استَكْثَرُوه على العَرَبِ وعلى لُغَةِ العَرَب؛ فسَلَبُوا المسلِمِين بدعواهُم تلك فضيلةَ تأسيسِ هذا العِلْمِ، فادَّعَوْا أنه يونانِيٌّ

---

(١) «مفتاح العلوم» (ص٥٣٢).

(٢) «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص١٥).

الأَصْل، وأن المسلِمِين الأوائِلَ كابنِ المعتَزِّ (ت٢٩٦هـ) وغيرِه، أَخَذُوه عن أَرِسْطُو، وتَجَلَّى ذلك الأخذُ ـ على حَدِّ زَعْمِهم ـ عندَ عبدِ القاهِرِ الجُرْجَانِيِّ أكثَرَ مِن غيرِه؛ إِذِ اعتَمَدَ في تأسيسِ نظريةِ النَّظْمِ على ما سَطَرَه أَرِسْطُو في كتابَيْهِ الخَطَابَةِ والشِّعْر، ثم طَبَّقَ ما فيهما على آيِ القرآن، وعلى التُّرَاثِ العربيِّ بعامَّةٍ!

وأوَّلُ مَن قال بذلك مِن العَرَب: طه حسين[1]، وتابَعَه على ذلك طائفةٌ مِن تلاميذِه[2]، وكَثَّفُوا جهودَهم لتصحيحِ دَعْوَاهُم، ولم يُقِيمُوا على ما ادَّعَوْهُ بُرْهَانًا، وكُلُّ ما رأيناه عندَهم مِن رَبْطٍ بين أرسطو وعبدِ القاهِرِ تَمَحُّلٌ ظاهِر.

وقد رَدَّ هذه الدعوَى كثيرون، وبَيَّنُوا زَيْفَها[3]، وأنها قائمةٌ على

---

(١) ينظر: «تمهيد في البيان العربي» (ص٣١)، وهو في مقدِّمَةِ الكتابِ المنشورِ بعُنْوَان «نَقْد النَّثر»، وأوَّلُ مَن نَبَّهَ على هذه الأَوَّلِيَّةِ: الدكتور إبراهيم سَلَامَة في مقدِّمَةِ كتابِه «بلاغة أرسطو بين العَرَبِ واليُونَان» (ص٤٩)، وعَجَبٌ أنَّ طه حسين عادَ بعدَ ذلك ليقولَ عن البلاغةِ: إنها «سُخْفٌ لَفْظِيٌّ»! في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» (ص٣٣١).

(٢) ينظر: «بلاغة أرسطو بين العرب واليونان» (ص٥٤)، و«البلاغة تطور وتاريخ» (ص١٦٧، ١٧٢، ١٧٨)، وقد تأثَّرَ بهذا القولِ بعضُ الفضلاءِ كالشيخ الأزهريِّ إبراهيم الجبالي في محاضَرَةٍ في نشأة علوم البلاغة وتطوُّرِها (ص٢٤).

(٣) ينظر: «البلاغة بين عهدَيْنِ» (ص٨٢)، و«عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده» (ص٣٠٥)، و«قضية اللفظ والمعنى وأثَرُها في تدوين البلاغة العربية» (ص١٦٦)، و«عبد القاهر الجرجاني وجهودُه في البلاغة العربية» (ص٣٠٩)، و«البلاغة المُفتَرَى عليها» (ص١٧٣)، و«خطوات التفسير البياني» (ص٥٠)، و«أصالة البلاغة العربية» (بحثٌ في مجلَّةِ البحثِ العِلْمِيِّ بجامعةِ أُمِّ القُرَى) =

ظُنُونٍ وأوهامٍ، وعلى نتائِجَ لمقدِّمَاتٍ غيرِ صحيحةٍ، وعلى وجودِ تشابُهٍ في بعضِ صُوَرِ التشبيهاتِ والاستعاراتِ التي توجَدُ في سائِرِ اللُّغَاتِ، ويُشْبِهُ بعضُها بعضًا، وفي الأغراضِ العامَّةِ والمعاني الكُلِّيَّةِ التي تشتَرِكُ فيها الأُمَمُ، وتتوارَدُ عليها خواطِرُهم جميعًا.

فالقولُ بأنَّ بلاغةَ العربِ نَقْلٌ واحتذاءٌ لبلاغةِ اليونانِ قَوْلٌ باطِلٌ مِن أَصْلِه، عارٍ عن الصِّحَّةِ والدليل، ولم يَقُلْ به إلا مَن تعصَّبَ ضِدَّ المسلِمِين، وضاقَ صَدْرُهُ بفضائِلِهم، مِن المستَشْرِقِين ومَن سارَ على خُطَاهُم مِن أبناءِ جِلْدَتِنا ممَّن تَقَلَّدَ مذاهِبَهم، وقال بأقوالِهم، وكذا مَن أُصِيبُوا بداءِ الانبِهَارِ بالغَرْب، وبكُلِّ ما هو غَرْبِيٌّ؛ فالنحوُ العربيُّ عندَهم مصدَرُهُ السُّرْيَانُ، والفِقْهُ الإسلاميُّ مصدَرُهُ الرُّومَانُ، والبلاغةُ العربيةُ مصدَرُها اليُونَان! فهي دعوى باطلةٌ مِن أساسِها.

ومما يُبْطِلُ هذا الزَّعْمَ: أن أولَ مَن ترجَمَ كُتُبَ أرسطو إلى العربيةِ هو إسحاقُ بنُ حنين (ت٢٩٨هـ)، وقد ظَهَرَتْ في هذا التاريخِ أو قَبْلَهُ كُتُبٌ عربيةٌ أصيلةٌ في البلاغةِ، وهي مِن أصولِ هذا العِلْمِ؛ منها: «مَجَازُ القرآنِ» لأبي عُبَيْدَةَ (ت٢١٠هـ)، و«تأويل مُشْكِل القرآن» لابن قُتَيْبَة (ت٢٧٦هـ)، و«قواعد الشِّعْر» لثَعْلَب (ت٢٩٢هـ)، كما ظَهَرَ في ذلك العَصْرِ كتابُ «البديع» لابنِ المُعْتَزِّ (ت٢٩٦هـ) الذي قيلَ: إنَّه أَوَّلُ مصنَّفٍ في البلاغة[1]، وكُلُّ ما في كُتُبِ هؤلاءِ وغيرِهم مِن أساليبَ هو عربيٌّ

= (العدد السادس، ١٤٥)، و«تقريب منهاج البلغاء» (ص٣٠، ٢٣٩، ٢٤٢)، و«الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين» (ص٧٢٥).

(١) ينظر: «أحاديث في تاريخ البلاغة» (ص٣٣)، و«معجم البلاغة» لبدوي طبانة (١/١٩).

صميمٌ، فهل يُقَالُ: «إنَّ هؤلاءِ أفادُوا مِن أرِسْطُو ولم تترجَمْ كُتُبُه بَعْدُ، أو تُرْجِمَتْ لتَوِّها وساعَتِها»؟! وكذا عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ليسَ في كتابَيْهِ ذِكْرٌ لأرسْطُو، على كثرةٍ من ذَكَرَه رَحِمَهُ اللهُ مِن الأعلام، فكيفَ يُقال: «إنه استَقَى علومَه مِن كتابَيِ الخَطَابَةِ والشِّعْر»؟! وهل يُتَصَوَّرُ أن بلاغةَ أرِسْطُو وقوانينَه يُمْكِنُ أن تَنْهَضَ بأسرارِ بلاغةِ القرآنِ ودلائلِ إعجازِه؟!

وأَبْطَلُ مِن هذا الباطِلِ: قَوْلُ مَن زَعَمَ أنَّ عبدَ القاهِرِ أَخَذَ نظريَّته في النَّظْمِ عن الهُنُود[١]، **ونَقُولُ في الردِّ على هؤلاءِ:** إنَّ الهُنُودَ ليسُوا أهلَ بَيَانٍ، وإنما هم أُمَّةُ حِسَابٍ وتَنْجِيمٍ، وطِبٍّ وخَرْطٍ ونَجْرٍ، وتَصْوِيرٍ، كما يقولُ الجاحِظُ[٢].

على أنَّ في نُقَّادِ العَرَبِ وأدبائِها مَن كان لا يعتَرِفُ بأدبِ اليُونَانِ؛ فهذا ابنُ الأثِيرِ يقولُ ـ بعدَ أن فاوَضَه أحدُ المتفَلْسِفِين في شيءٍ مِن شِعْرِ يونان وخُطَبِهم ـ: «إنها فقاقِعُ ليس لها طائِلٌ، ولَغْوٌ لا يستَفِيدُ به صاحبُ الكلامِ العربيِّ شيئًا»[٣]، كما يقرِّرُ أبو حَيَّان ـ غيرَ مَرَّةٍ ـ أنَّ العَرَبَ لا تَفْهَمُ كلامَ يونان؛ يقولُ: «وهذا كلامٌ فلسفِيٌّ لا تَفْهَمُه العَرَبُ»[٤].

وكان أحدُ شُيُوخِ العلمِ مِن المعاصِرِين[٥] قد شَعَرَ بما أصابَ

---

(١) ينظر: «المدخل إلى دراسة البلاغة العربية» (ص١٠٥).

(٢) ينظر: «رسائل الجاحظ» (١/ ٢١٢).

(٣) ينظر: «المَثَل السائر» (٢/ ٥ ـ ٦).

(٤) «البحر المحيط» (٥/ ٣٨٧)، وينظر: (٤/ ٢٦٧، ٥/ ١٧٠).

(٥) هو: الشيخُ الجليلُ الدكتور فَضْل حَسَن عَبَّاس مؤلِّفُ «البلاغة فنونها وأفنانها»، وأحدُ علماءِ الشريعةِ، وقد وافَتْه المَنِيَّةُ في الأُرْدُنِّ في ٢٦/ ٣/ ١٤٣٢هـ؛ أي: في أثناءِ إعدادِ هذا البَحْثِ رَحِمَهُ اللهُ، وأسكَنَه فَسِيحَ الجِنَان.

البلاغةَ مِن العُدْوَانِ في وقتِنا الحاضِرِ، فكَتَبَ كتابًا سَمَّاه «البلاغة المفتَرَى عليها»، وكان أكبَرُ ما عالَجَ في كتابِه: إبطالَ الزَّعْمِ بعَدَمِ أصالةِ البلاغةِ العربيةِ، استَمِعْ إليه يقولُ:

«إن مما يتفَطَّرُ له القَلْب، ويَحَارُ له اللُّب: أنْ نَجِدَ مَن يُجَرِّدُ على هذه البلاغةَ ولُغَتَها سيوفَهم، ويُصَوِّبُ إليها سهامَهُم، وما نَظُنُّ أنَّ كالبلاغةِ مُسْتَهْدَفًا، رَغْمَ أنَّ تراثَنَا كُلَّه مُسْتَهْدَفٌ، ولكنَّها بصفةٍ خاصَّةٍ كانَت هَدَفَ الرُّمَاة، وإنْ تَعْجَبْ فعَجَبٌ أَمْرُ أولئكَ الذين يتباكَوْنَ عليها، زاعِمِين أنهم بُنَاتُها، ويَعْلَمُ اللهُ! أنَّهم جُنَاة، ولَيْسُوا بُنَاة، فكَم مِن مُتَظَاهِرٍ بأنه مِن دُعَاتِها، وما هو في الحقيقةِ إلا مِن نُعَاتِها، ولو أنَّ هذه السِّهَامَ كانتْ مِن أعدائِها فحَسْبُ لكان مِن السَّهْلِ أن تُتَّقَى هذه السِّهَام؛ بأصالَتِها وقُوَّتِها، ولكنَّ المؤلِمَ أن هذه السهامَ مِن الأَدْعِيَاءِ والدُّعَاةِ كذلك، ونحنُ نَسْمَعُ بين الحِينِ والحِينِ دعواتٍ مشبوهةً لطَرْحِها وتناسِيها؛ بحُجَّةِ أنها شاخَتْ وهَرِمَتْ، وصارَتْ لا تواكِبُ الحياةَ الأَدَبِيَّةَ، ولا تَصْلُحُ للعصرِ الذي نَعِيشُ فيه، **هذا فَرِيقٌ، وفريقٌ آخَرُ** يَتَّهِمُها في ولادَتِها ونشأَتِها وأَصْلِها وأصالَتِها، فتارَةً يزعُمُون أنها يونانِيَّةُ الأبِ والأم، واللَّحْمِ والدَّم، وتارَةً يَدَّعُون أنها هِنْدِيَّةُ الخالِ والعَم، وثالثةً يتقَوَّلُون عليها بأنها فارِسِيَّةُ الكَيْفِ والكَم، **وفريقٌ ثالِثٌ** يتَّهِمُها برجالِها بأنهم لا يَمْلِكُون الفَهْم، بل يَعِيشُون على الوَهم»[1].

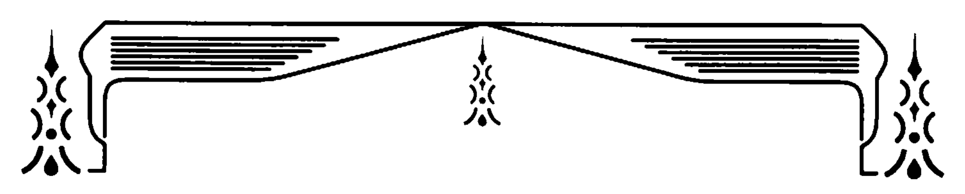
ذلك ما أمكَنَنِي رَصْدُه مما وَقَعَ على علمِ البلاغةِ، مِن الافتِرَاءِ والجَفَاء؛ وهو يتلَخَّصُ إمَّا في هَجْرِ هذا العِلْمِ، والغَفْلَةِ عنه، أو في

---

(١) «البلاغة المفترى عليها» (ص١٧١).

نِسْبَةِ استنباطِه ووَضْعِه إلى غيرِ أهلِه الحقيقِيِّين، ولكنَّ هناك شيئًا آخَرَ أصابَ هذا العِلْمَ، وظَلَّ ملازِمًا له منذُ قَوِيَ سلطانُ المعتزلةِ في الدولةِ العَبَّاسِيَّة، حتى يومِ الناسِ هذا؛ ألا وهو استغلالُ هذا العلمِ لتحريفِ دلالاتِ كتابِ اللهِ تعالى، وسُنَّةِ رسولِه ﷺ، فكم مِن آيَةٍ قرآنِيَّةٍ عُطِّلَتْ! وكَم مِن حديثٍ نبوِيٍّ صُرِفَ عن ظاهِرِه! بدعوَى أن ذلك مما يقتَضِيه علمُ البلاغةِ!





الانحِرَافُ العَقَدِيُّ في التأليفِ البلاغِيّ

إنَّ مِن البَدَهِيَّاتِ في تاريخِ علمِ البلاغةِ: أنَّ طائفةً مِن حَمَلَتِه والمؤَلِّفِين فيه كانُوا ينتَسِبُون إلى مذاهِبَ كلامِيَّةٍ حادثةٍ في تاريخِ الإسلام، ناكِبَةً عن مذهَبِ السلفِ، فكانَ فيهم المعتَزِلِيُّ، والأشعَرِيُّ، والماتُرِيدِيُّ، والمُرْجِئِيُّ، والصُّوفِيُّ، والرافِضِيُّ، والمتفَلْسِفُ، وغيرُهم، وقدِ اجتَهَدَ هؤلاءِ في أنْ يُسَخِّرُوا البلاغةَ لخدمةِ معتَقَدَاتِهم، فدَخَلَ في كُتُبِ البلاغةِ كثيرٌ مِن تأويلاتِهم، واجتَلَبُوا الآياتِ والأحاديثَ التي يخالِفُ ظاهِرُها مذاهِبَهم، وجعَلُوها أمثِلَةً لِمَا قَعَّدُوه، وحَمَلُوها على معانٍ تخالِفُ ظاهِرَها، ترجِعُ إلى مصطلحاتِهم في علومِ البلاغةِ الثلاثةِ: المعاني والبَيَان والبَدِيع، وكذلك تأوَّلُوا الآياتِ والأحاديثَ التي هي حُجَّةٌ عليهم، ومُبْطِلَةٌ لأقوالِهم، ساقُوها لِيَصْرِفُوها عن ظواهِرِها بالتأويلاتِ البعيدةِ والمجازاتِ المتعَسِّفَةِ، وهذه حقيقةُ التحريفِ[1]، فخالَفُوا بذلك طريقةَ الصحابةِ والتابِعِين لهم بإحسانٍ، وذلك كُلُّه يُحَتِّمُ على الغَيُورِين مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، المتخَصِّصِين في هذا العلمِ أن يَنْهَضُوا بتنقيةِ علمِ البلاغةِ مِن آثارِ المذاهِبِ الكلامِيَّةِ، ويُصَنِّفُوا فيها على ما يوافِقُ معتَقَدَ السلَفِ الصالِحِ، ويدفَعُ دعاوَى المخالِفِين، ويعيدُ البلاغةَ إلى غايَتِها الكريمةِ الأُولَى؛ أَلَا وهي البحثُ في إعجازِ القرآن، والكَشْفُ عن

---

(١) ينظر: «درء تعارُض العقل والنقل» (١/ ١٢).

خصائِصِ لُغَةِ العَرَب[١].

۞ **وإنَّه لا شيء أَضَرُّ بالعِلْمِ ـ أيًا كان ـ مِن أن يُتَّخَذَ مَطِيَّةً لخدمةِ نِحْلَةٍ فاسِدَة، أو تَنْفِيقِ عَقِيدَةٍ كاسِدَة**، ولقد كانَ صَنِيعُ أولئكَ ـ أصحابِ المذاهِبِ الكلامِيَّةِ ـ سَبَبًا في إنكارِ شيخِ الإسلامِ للمَجَازِ؛ لأنه أَقْوَى أسلِحَتِهِم في تأويلاتِهِم، كما أَطْلَقَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ على المَجَازِ لَقَبَ الطاغُوت[٢]، وكان صَنِيعُهم أيضًا سببًا في أَنِ انصَرَفَ كثيرٌ مِن طَلَبَةِ العلمِ مِن أهلِ السُّنَّةِ عن دراسةِ علمِ البلاغةِ.

ولا ينقَضِي العَجَبُ مِن حالِ هذا العِلْمِ (البلاغة) الذي هو ـ كما قيلَ ـ أَهَمُّ علومِ اللُّغَةِ والأَدَب، وأَدَلُّها على سرائِرِ اللسانِ العَرَبِيّ[٣]، والذي أَجْمَعَ العلماءُ على أنَّه المَدْخَلُ إلى فَهْمِ إعجازِ القرآنِ العظيم[٤]؛ كيفَ استُغِلَّ أسوَأَ استغلالٍ حتى آلَ أَمْرُه إلى أَنْ حُرِّفَ به كِتَابُ اللهِ، وصارَ وسيلةً لنَشْرِ المذاهِبِ البِدْعِيَّةِ في العالَمِ الإسلامِيِّ؛ فإنَّ الناسَ محتاجُون إلى مراجَعَةِ أسفارِ هذا العِلْمِ باعتبارِهِ أَحَدَ أَهَمِّ علومِ الآلَةِ، التي وَضَعَها أسلافُنا لتكونَ وسائِلَ لفَهْمِ الوَحْيَيْنِ الشريفَيْن[٥]، ومُقَرِّبَةً لعلومِ الشريعة، فإذا صارَتْ علومُ الآلَةِ حَرْبًا على الدِّينِ، وبلاءً على عقائِدِ المسلِمِين فتلك مصيبةٌ!

---

(١) **ولا بُدَّ مِن الإشادةِ هنا بكتابِ**: «المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السُّنَّة» للأستاذِ الدكتور محمَّد بن علي الصامل جَزَاه الله خيرًا.

(٢) **ينظر**: «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٩٠).

(٣) **ينظر**: «التصوير البياني» (ص٢٨٥).

(٤) **ينظر**: «مدخل إلى كتابَيْ عبدِ القاهر الجرجاني» (ص٥٧).

(٥) **ينظر**: «إرشاد القاصد، إلى أسنى المقاصِد» (ص١١٨).

وإنَّا لنقطَعُ يقينًا ـ مِن حيثُ أصولُ الصناعةِ العِلْمِيَّةِ، والنَّظَرِ الصحيحِ ـ أنَّ هذا العِلْمَ (البلاغة) بريءٌ مِن هذا الباطِلِ الذي جُرَّ إليه جَرًّا، على ما سيأتي مِن التفصيلِ في إبطالِه، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

ولو أنَّ المؤلِّفِين الذين استَخْدَمُوا البلاغةَ لنُصْرَةِ مذاهِبِهم كانُوا مِن المَغْمُورِين لهانَ الخَطْبُ، ولكنَّهم مِن الأكابِرِ في هذا العلمِ وغيرِه مِن علومِ الشريعةِ واللُّغَة، ومؤلَّفاتُهم عليها المُعَوَّلُ، وإليها المَرْجِع؛ كما كانُوا مُقَدَّمِين في أبناءِ طائِفَتِهم.

• **فمِن أولئك**: عبدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيُّ (ت٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، وقد ذَكَرُوا أنه كان «متكلِّمًا على طريقةِ أبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ»[١]، و«مِن أعيانِ الأشاعِرَةِ»[٢]، وأنه «متمَكِّنٌ في مذهَبِ الأشعَرِيِّ»[٣]، كما ذَكَرُوا أنه «أوَّلُ مَن مَهَّدَ للأشاعرةِ نظريةً في النَّظْمِ والبيان، وأحسَنُ مَن طَبَّقَ أصولَ المذهَبِ الأشعَرِيِّ في بابِ إعجازِ القرآن»[٤]، وأنه «سَخَّرَ أبحاثَه البلاغيةَ في نظرِيَّتِه في النَّظْمِ لخدمةِ عقيدَتِه الأشعَرِيَّة»[٥].

ومما ينبَغِي أن يُلْحَظَ هنا: أنَّ عبدَ القاهِرِ يُعَدُّ عندَ كثيرٍ المؤسِّسَ الحقيقيَّ للبلاغةِ في طَوْرِها الأخيرِ[٦]؛ فلا غَرْوَ أن يكونَ له تأثيرُه الكبيرُ فيمَن أَتَوْا بَعْدَه، ممَّن كانُوا على عقيدَتِه.

---

(١) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهْبَة (١/ ٢٥٢)، وينظر: «بُغية الوُعَاة» (١/ ١٠٦).
(٢) «تفسير التحرير والتنوير» (١/ ٣٤٧).
(٣) «مراجعات في أصول الدرس البلاغي» (ص١٤٢).
(٤) «مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن» (ص٩٥).
(٥) «النظم القرآني في الكَشَّاف» (ص٢٧ ـ ٢٨)، وينظر: «نظرية عبد القاهر في النَّظْم» (ص١٢١).
(٦) ينظر: «نهاية الإيجاز» (ص٧٥)، و«الطراز» (١/ ٤)، و«من تاريخ البلاغة =

• ومنهم: فَخْرُ الدِّينِ الرازِيُّ (ت٦٠٦هـ) صاحِبُ «نهاية الإيجاز، في درايةِ الإعجاز»، الذي لَخَّصَ فيه كتابَيْ عبدِ القاهِرِ، وهو أشعَرِيٌّ كَبِير، بل كان «مِن أئِمَّةِ الأشاعِرَةِ الذين مَزَجُوا المذهَبَ الأشعرِيَّ بالفلسفةِ والاعتزالِ»[1]، ولا يكادُ يُطْلَقُ لَقَبُ الإمامِ عندَهم إلا عليه، وقد استعانَ بالبلاغةِ في تأويلاتِه في كتابِه هذا، وفي «تفسيره الكَبِير»، وفي «أساس التَّقْدِيس»، وفي كَثِيرٍ مِن مصنَّفَاتِه[2].

• ومِنهم: السَّكَّاكِيُّ (ت٦٢٦هـ) صاحِبُ «مِفْتَاح العُلُوم»، وكان معتزِلِيًّا مُصَرِّحًا[3]، وكان يستَثْمِرُ البلاغةَ في اعتزالِيَّاتِه؛ كتأويلِ صفاتِ اللهِ تعالى، وخَلْقِ أفعالِ العِبَاد[4]، وغيرِ ذلك.

• ومنهم: قُطْبُ الدِّينِ الشِّيرَازِيُّ (ت٧١٠هـ) صاحِبُ «مِفْتَاح المِفْتَاح»[5]، وهو مِن أجْمَعِ شروحِ المِفْتَاحِ وأجوَدِها[6]؛ ولذا لُقِّبَ الشيرازِيُّ عندَ البلاغِيِّين بالشارِحِ العَلَّامَة، لا ينصَرِفُ هذا اللَّقَبُ لديهم إلى غَيْرِه[7]،

= العربية» لعبد العزيز عتيق (ص٢٤٦)، و«مقدمة أسرار البلاغة» (ص١٣).

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٤) (تعليق).

(٢) «المدخل إلى بلاغة أهل السُّنَّة» (ص٥٢).

(٣) ينظر: «مفتاح العلوم» (ص٣٠٨)، وفيه قال: «التوحيدُ والعدلُ مذهَبُنا».

(٤) ينظر: «عروس الأفراح» (١/ ٢٦٩، ٢٧٩) (شروح التلخيص)، و«موجز البلاغة» (ص٦)، و«البلاغة عند السكاكي» (ص٥٥) وما بهامِشِه مِن مراجعَ، وسيأتي تفصيلٌ لذلك عما قليلٍ.

(٥) مطبوعٌ على الآلَةِ الكاتبة، رسالة دكتوراه في جامعةِ الأزهَرِ تقدَّمَ بها سنةَ ١٣٩٧هـ: نزيه السيد فَرَّاج.

(٦) ينظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٦٣).

(٧) ينظر: «البدر الطالع» (٢/ ٣٠٠)، و«روضات الجنات» (ص٣٠٨).

وكان هذا الرجلُ أشعَرِيًّا، وقد صَرَّحَ بذلك[١]، كما كان مِن الصُّوفِيَّةِ المُدَّعِينَ للإلهامِ، الآخِذِين بطريقةِ الفلاسِفَةِ، قال في ديباجةِ شَرْحِه لـ«المفتاح»: «إني قد أُلقِيَ إليَّ على سبيلِ الإنْذَار، مِن حَضْرَةِ المَلِكِ الجَبَّار، بلِسَانِ الإلهام[٢]، لا كوَهْمٍ مِن الأوْهَام، حالَ نَصْبِ شَبَكَةِ الغَيْبَة، وهي ما بينَ النومِ واليَقَظَة...»، إلى أن قال: «ما أورَثَنِي التجافِيَ عن دارِ الغُرُور، والإنابةَ إلى دارِ السُّرُور»[٣]، وانحيازُه لعقيدَتِه الأشعَرِيَّةِ وتأييدُه لها في كتابِه جَلِيٌّ ظاهِرٌ، ومِن ذلك تقريرُه لقولِهم في الصِّفَاتِ، ولِمَذْهَبِهم في مسألةِ الإيمان، وأنه التصديقُ فحَسْبُ[٤].

• **ومنهم**: الخَطِيبُ القَزْوِينِيُّ (ت٧٣٩هـ) صاحِبُ «التلخيص» و«الإيضاح»، اللَّذَيْنِ عليهما مَدَارُ الدراسةِ والتعليمِ في هذا الفَنِّ إلى عَصْرِنا هذا، وإنَّكَ لَتَرَى أشْعَرِيَّةَ الرجلِ طافِحَةً على كتابَيْهِ؛ وذلك ما حَمَلَ أحدَ الباحِثِين على تأليفِ «إصلاح الإيضاح»[٥]؛ لِمُعَالَجَةِ الأخطاءِ العَقَدِيَّةِ والبلاغيةِ، وغيرِهما في الكتابِ.

• **ومنهم**: يَحْيَى بنُ حَمْزَةَ العَلَوِيُّ (ت٧٤٩هـ) صاحِبُ «كتاب الطِّرَاز، المُتَضَمِّنُ لأسرارِ البلاغَةِ وعلومِ حَقَائِقِ الإعْجَاز»، الذي قِيلَ عنه: إنَّه «مِن أحسَنِ ما كُتِبَ في البلاغةِ بعدَ عبدِ القاهِرِ»[٦]، وقالُوا: إنَّه

---

(١) **ينظر**: «مفتاح المفتاح» (١/ ٥٢٧).

(٢) إطلاق الإلهام على علم يحصل للنفس بدون مستند هو إطلاق اصطلاحي للصوفية. قاله العلامة ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٧٠).

(٣) «مفتاح المفتاح» (١/ ٣)، **وينظر**: «التحرير والتنوير» (٢٥/ ١٤٣).

(٤) **ينظر**: (١/ ٥٢٧)، **وينظر أيضًا**: (٢/ ٩٥٨، ١١٧٠).

(٥) **هو**: كاتِبُ هذه الرسالةِ، وقد طُبِعَ الكتابُ في دارِ زدني بالرِّيَاض عامَ ١٤٣٠هـ.

(٦) مقدمة «أسرار البلاغة» (ص١٣) لمحمد رَشِيد رِضا.

«مِن أوسَعِ كُتُبِ البلاغةِ، ومِن أكثَرِها إفاضَةً في المسائِلِ البلاغِيَّةِ»[١]، والعَلَويُّ شِيعِيٌّ زَيْدِيٌّ معتَزِلِيٌّ، وقد طَفِقَ يقرِّرُ عقيدَتَه في كتابِه؛ كإنكارِ القَدَرِ، وجَحْدِ الصِّفَاتِ الإلهيةِ، وادِّعَاءِ أنَّ اللهَ لا يُرَى في الآخِرَةِ، كما نالَ مِن بعضِ الصحابةِ ﭫ، إلى غيرِ ذلك مِن بِدَعِه[٢].

• **ومنهم**: سَعْدُ الدِّينِ التفتازانِيُّ (ت٧٩٢هـ) صاحِبُ الشرحَيْنِ «المُطَوَّل» و«المختَصَر» على «التلخيص»، الذي «انتَهَتْ إليه معرفةُ علومِ البلاغةِ والمعقولِ في المَشْرِقِ، بل بسائِرِ الأَمْصَار، ولم يكنْ له فيها نَظِيرٌ في معرفةِ هذه العلوم»، كما يَصِفُه ابنُ حَجَرٍ[٣]، وهو مع ذلك «ماتُرِيدِيٌّ صُلْبٌ»[٤]، ومِن الجَمَاعَةِ التي نَصَرَتِ المذهَبَ الماتريدِيَّ[٥]، وهو فَيْلَسُوفُ الماتريديَّةِ، كما أنَّ الرازِيَّ فيلسوفُ الأشعَرِيَّةِ[٦]، وله تأويلاتٌ في صفاتِ الله تعالى[٧]، وقَرَّرَ أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ[٨]، كما هو مَذْهَبُ أصحابِه.

• **ومنهم**: السَّيِّدُ الشريفُ الجُرْجَانِيُّ (ت٨١٦هـ) المشهورُ بالسَّيِّدِ

---

(١) «المختصر في تاريخ البلاغة» (ص٤٧).
(٢) **ينظر ذلك مُفَصَّلًا مَعْزوًّا إلى مَظَانِّه في**: مقدمةِ تحقيقِ «الطِّراز» (ص٣٥) لكاتب هذه الرسالة.
(٣) «الدرر الكامنة» (٥/ ١٢٠).
(٤) «الماتريدية وموقِفُهم من توحيدِ الأسماء والصِّفَات» (١/ ٢٩٣)، **وينظر**: «منهج أهل السنة والجماعة» (١/ ١١).
(٥) «ظُهْر الإسلام» (٤/ ٩٥).
(٦) «الماتريدية وموقِفُهم مِن توحيد الأسماء والصفات» (١/ ٢٩٤).
(٧) **ينظر**: «المطوَّل» (ص٤٩٣، ٦٣٧، ٦٦٢)، و«مختصر المعاني» (ص٣٠٦).
(٨) **ينظر**: السابق (ص١٧٧).

السَّنَد[١]، وهو صاحِبُ الحاشيةِ المشهورةِ على «المُطَوَّل»، و«شرح المِفْتَاح»[٢]، وكان متكَلِّمًا ماتريدِيًّا صُوفِيًّا[٣]، وله في حاشِيَتِه تأويلاتٌ[٤].

فهؤلاءِ طائفةٌ مِن كبارِ علماءِ البلاغةِ الأوائِلِ، وتلك عقائِدُهم، فهم ما بينَ أشعَرِيٍّ إلى ماتريدِيٍّ إلى معتزِلِيٍّ إلى مرجِئِيٍّ إلى صُوفِيٍّ إلى شِيعِيّ، ولا شَكَّ أنَّ لهم تأثيرًا بيِّنًا فيمَن نَجَمَ بعدَهم، ممَّن كَتَبُوا في هذا العلمِ وغيرِهم، ولا بدَّ أن يكونَ لهم تأثيرٌ في دارِسِي علمِ البلاغة، في نَقْلِ عقائِدِهم وتأويلاتِهم، على أنِّي تَرَكْتُ بلاغِيِّينَ آخَرِين عاصَرُوهم، وآخَرِين جاؤوا بعدَهم ممن كانُوا على تلك المذاهِبِ؛ رغبَةً في الاختصارِ، ولكونِهم دُونَ أولئكَ في التأثيرِ والاشتِهَار، ثم إنَّ القَصْدَ هو التمثيلُ، لا الحَصْرُ والاستيعاب.

وأُحِبُّ أنْ أنقُلَ مِن كلامِ أولئكَ جُمَلًا تكشِفُ عن مَدَى استحضارِهم لعقائِدِهم حالَ التأليفِ، وتُبَيِّنُ لكَ كيفَ يُسَخِّرُون البلاغةَ لِمَا يُريدون، مِن رَدِّ مذهَبِ السلفِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ وغيرِه.

فمِن ذلك: ما قالَه السَّكَّاكِيُّ في جملةِ حديثِه عن ثَمَرَاتِ عِلْمَي المعانِي والبَيَان، ونَصُّه: «لا عِلْمَ في باب التفسيرِ ـ بعدَ علمِ الأُصُول ـ أقرَأُ منهما على المرءِ لمرادِ الله تعالى مِن كلامِه، ولا أَعْوَنُ على تعاطِي

---

(١) ينظر: «تاريخ علوم البلاغة» للمراغي (ص١٥٧).

(٢) أُخِذَ هذا الشرحُ في رسالةِ دكتوراه في الأزهَرِ عامَ (١٣٩٧هـ) تحقيقًا، ولَدَيَّ نسخةٌ منها، وأمَّا «حاشيةُ المُطَوَّل» فمطبوعةٌ مشهورة.

(٣) «الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات» (١/ ٢٩٧).

(٤) ينظر: «حاشية المطول» (ص٦٣٩).

تأويلِ مشتَبِهَاتِه، ولا أنفعُ في دَرْكِ لطائِفِ نُكَتِه وأسرارِه، ولا أكشَفُ للقناعِ عن وَجْهِ إعجازِه»[1]، يريد بالمشتَبِهَاتِ ـ كما يقولُ الشُّرَّاحُ[2] ـ: آياتِ الصفاتِ وغيرَها مما يخالِفُ عقائِدَ المعتزلةِ، فدلالَتُها عندَ المعتزلةِ ـ وهو منهم ـ محتَمِلَةٌ، فهي غيرُ مُحْكَمَةٍ، فآياتُ الصفاتِ ظاهِرُها عندَهم هو التشبيهُ؛ أي: تشبيهُ الخالِقِ بالمَخْلُوق، وذلك لا يَجُوزُ؛ فوَجَبَ أن يكونَ ظاهِرُها غيرَ مُرَادٍ، فتُؤَوَّلُ على غيرِ الحقيقةِ، ومِثْلُ ذلك: آياتُ القَدَرِ[3]، وهذا ما صَنَعَهُ السكاكِيُّ؛ حيثُ حَمَلَ قولَه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] على المَجَازِ[4]، وقولَه سبحانَه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] على المُشَاكَلَةِ[5]، وقولَه تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ﴾ [الفتح: ١٠] على المُشَاكَلَةِ والاستعارةِ التَّخْيِيلِيَّةِ مَعًا[6]، وقولَه ﷻ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦] على المشاكَلَة[7]، وقولَه سبحانَه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقولَه ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧] على التَّوْرِيَةِ والإِيهامِ[8]، ثم قالَ: «وأكثَرُ المتشابِهَاتِ مِن هذا القَبِيلِ»[9].

لقد نَفَى السكاكِيُّ ظاهِرَ هذه الآياتِ الكريمةِ، وعَطَّلَ البارِيَ تعالى

---

(١) ينظر: «مفتاح العلوم» (ص٥٣١).

(٢) ينظر: «المصباح شرح المفتاح» (ص٩٤٤)، و«بغية الإيضاح» (٤/٢٨).

(٣) ينظر: «مفتاح العلوم» (ص٣٨٢).

(٤) ينظر: السابق (ص٥٠٢).

(٥) ينظر: السابق (ص٥٣٤).

(٦) ينظر: السابق (ص٤٩٨).

(٧) ينظر: السابق (ص٥٣٤).

(٨) ينظر: السابق (ص٥٣٧).

(٩) ينظر: السابق (ص٥٣٧)، و«مفتاح المفتاح» (ص١١٦٦).

مِن صفاتِه التي دَلَّتْ عليها هذه الآياتُ، وهي: صِفَةُ المَجِيءِ، واليدَيْنِ، والنَّفْس، والاستواءِ على العَرْش، واليَمِين؛ وطَفِقَ يتخَبَّطُ في تخريجِها على فُنُونِ البلاغةِ المختَلِفَةِ ـ كما تَرَى ـ لنَفْيِ حقائِقِها؛ وذلك كُلُّه موجَبُ مَذْهَبِه في صفاتِ الله، وهو التعطيلُ، كما ضَمَّ إلى التعطيلِ التحريفَ، بما جَرَى عليه في الآياتِ، وبهذا يَظْهَرُ فَضْلُ مذهَبِ السلَفِ الصالِحِ، ومَن سارَ على طريقَتِهم، ببراءَتِه مِن آفَتَي التعطيلِ والتحريفِ[1]، وللسكاكيِّ أيضًا اعتزالِيَّاتٌ أُخرى في كتابِه «مفتاح العلوم»؛ كالقَوْلِ بالقَدَر[2]، وحُبُوطِ العَمَلِ بالكَبِيرَةِ[3]، والإيجابِ والتحريمِ على اللهِ[4].

ومِن ذلك أيضًا: ما قاله العَلَوِيُّ (ت٧٤٩هـ) في «الطراز» حينَ أشادَ بعِلْمِ البلاغةِ؛ قال: «ولو لم يَكُنْ لهذا العلمِ مِن الشَّرَفِ إلا أنَّ كُلَّ مَن عَرَفَ حقائِقَه، واستَوْلَى على معانِيه وأحرَزَ دقائِقَه، فإنَّه يَسْلَمُ ـ لا مَحالَةَ ـ مِنِ اقتِحَامِ وُرَطِ التشبيهِ، والتَّضَمُّخِ برذائِلِه = لكانَ هذا مِن أعظَمِ المَنَاقِبِ، وأعلَى المراتِب، وأَسْنَى الرَّغَائِب، مع ما حازَ مِن شريفِ الخِصَال، ورَفِيعِ القَدْرِ والمَنَال»[5].

فالعَلَوِيُّ يريدُ بالتشبيهِ: عقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، فالمعتزلَةُ

---

(١) وقد وَقَعَ للرازيِّ مِثْلُ ما وَقَعَ للسكاكِيِّ مِن التَّخَبُّطِ، إلا أنَّه أَرْبَى عليه بأنْ تَنَاقَضَ، حيثُ قال مَرَّةً: «اعلَمْ أنَّ أكثَرَ الآياتِ التي يتعَلَّقُ بها أهلُ التشبيهِ مِن هذا الجِنْسِ»؛ أي: مِن الاستعارةِ. «نهاية الإيجاز» (ص٢٥٧)، وقال في (ص٢٩١): «وأكثَرُ المتشابِهَاتِ مِن هذا الجِنْسِ»؛ أي: مِن الإيهام.

(٢) **ينظر**: «مفتاح العلوم» (ص٣٨٨).

(٣) **ينظر**: السابق (ص٣٩٢).

(٤) **ينظر**: السابق (ص٣٩١).

(٥) «الطِّرَاز» (١/ ٢٦٤) بتحقيق: كاتب هذه الرسالة.

يُسَمُّون أهلَ السُّنَّةِ: المُشَبِّهَةَ؛ وهذا مِن الافتراءِ عليهم، كَيْفَ وأكثَرُ أهلِ السُّنَّةِ يكفِّرُونَ المُشَبِّهَةَ؟![1]، وهم الذين يقولُ قائِلُهم: للهِ يَدٌ كيَدِي، وسَمْعٌ كسَمْعِي، وما أشبَهَ ذلك.

۞ **وطريقةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ - بل طريقةُ سلَفِ الأُمَّةِ وأئِمَّتِها -:** أنَّ اللهَ ﷻ يوصَفُ بما وَصَفَ به نَفْسَه، وبما وَصَفَه به رسولُه ﷺ، مِن غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومِن غيرِ تكييفٍ ولا تَمْثِيلٍ، فيُثْبِتُون للهِ ما أثْبَتَه لنَفْسِه مِن الصِّفَاتِ، ويَنْفُون عنه مماثَلَةَ المخلوقاتِ، يُثْبِتُونَ له سبحانَه صفاتِ الكَمَال، ويَنفُون عنه ضُرُوبَ الأمْثَال، يُنَزِّهُونَه عن النَّقْصِ والعَيْب، والتَّعْطِيلِ والتَّمْثِيل، إثباتٌ بلا تَمْثِيل، وتنزيهٌ بلا تَعْطِيل، فقولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رَدٌّ على المُمَثِّلَةِ، وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رَدٌّ على المُعَطِّلَةِ.

والقاعدةُ العامَّةُ عندَ السلَفِ: أنَّ نصوصَ الصِّفَاتِ تُجْرَى على ظاهِرِها اللائِقِ باللهِ تعالى، واشتَهَرَ عنهم قولُهم: تُمَرُّ بلا كَيْف[2]، وهذه القاعدةُ تَجْرِي على كلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِ النُّصوص، ولم يَنُصُّوا عليه بعَيْنِه، ولا يُمْكِنُ أن نُخْرِجَ عنها نَصًّا واحدًا إلا بدليلٍ عن السلفِ أنفسِهم، ولو قِيلَ: إنه لا بُدَّ أن يَنُصُّوا على كُلِّ نَصٍّ بعَيْنِه لم يكنْ لهذه القاعدةِ فائدةٌ[3].

قال إمامُ الحرمَيْنِ أبو المعالي الجُوَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت٤٧٨هـ): «اختَلَفَتْ

---

(١) ينظر: «إبطال التأويلات» (١/ ٤٦)، و«العُلُوّ» للذَّهَبِيّ (٢/ ١٠٩٣).
(٢) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٧٧).
(٣) ينظر: «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين» (١/ ١٨٥).

مسالِكُ العلماءِ في الظواهِرِ التي وَرَدَتْ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ فرأى بَعْضُهم تأويلَها، وذَهَبَ أئمةُ السلفِ إلى الانكِفَافِ عن التأويلِ وإجراءِ الظَّوَاهِرِ على مواردِها، وتفويضِ معانيها إلى الرَّبِّ تعالى، والذي نَرْتَضِيه رأيًا ونَدِينُ اللهَ به عَقْلًا: اتِّبَاعُ سَلَفِ الأُمَّةِ، فالأَوْلَى: الاتِّبَاعُ وتَرْكُ الابتِدَاع، والدليلُ السَّمْعِيُّ القاطِعُ في ذلك: أنَّ إجماعَ الأُمَّةِ حُجَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فلو كانَ تأويلُ هذه الظواهِرِ حَتْمًا فلا شَكَّ حينَئِذٍ أن يكونَ اهتِمَامُهم به فوقَ اهتمامِهم بفروعِ الشريعةِ، وإذا انصَرَمَ عَصْرُ الصحابةِ والتابِعِين على الإضرابِ عن التأويلِ كان ذلك هو الوَجْهَ المُتَّبَعَ»[١].

على أنَّ العَلَوِيَّ نفسَه جَعَلَ آياتِ الصفاتِ أوَّلًا مِن قَبِيلِ الاستعارةِ التخييلِيَّةِ، وطَعَنَ فيمَن أَجْرَاها على ظاهِرِها، وادَّعَى أن هؤلاءِ وَقَعُوا في أَوْدِيَةِ التهويسِ مِنِ اعتقادِ التشبيهِ، وسَمَّاهُم المُشَبِّهَةَ! كما أَزْرَى بمَن تَأَوَّلَها تأويلاتٍ رَكِيكَةً، فخَرَّجَها على المَجَازِ، وسَمَّاهُم المُنَزِّهَةَ![٢]، قُلْتُ: وجَعْلُ نصوصِ الصفاتِ مِن الاستعارةِ التخييلِيَّةِ يقتَضِي أنها لا حقيقةَ لظاهِرِها، وليس لها تأويلٌ يخالِفُ ظاهِرَها يُرَادُ مِن المخاطَبِ فَهْمُه، بلِ المرادُ: أن يتخَيَّلَ السامِعُ والمخاطَبُ ما لا حقيقةَ له في الخارِجِ وفي نَفْسِ الأمْر، وقد سَلَكَ المؤلِّفُ بقولِهِ هذا في آياتِ الصفاتِ - التي سَمَّاها آياتِ التشبيهِ - مَسْلَكَ أهلِ التخييلِ مِن الفلاسفةِ[٣]،

---

(١) «العقيدة النظامية» (ص٣٢).

(٢) «الطراز» (١/ ١٩٥) بتحقيقِ: كاتب هذه الرسالة، **ويُنظر أيضًا**: (٣/ ٨) طبعةَ المقتَطَف.

(٣) **ينظر**: «الرسالة الأضحوية» لابن سينا (ص٩٧، ٩٨)، **ويُنظر لمناقَشَتِهم**: «درء تعارُض العقلِ والنَّقْل» (١/ ٨).

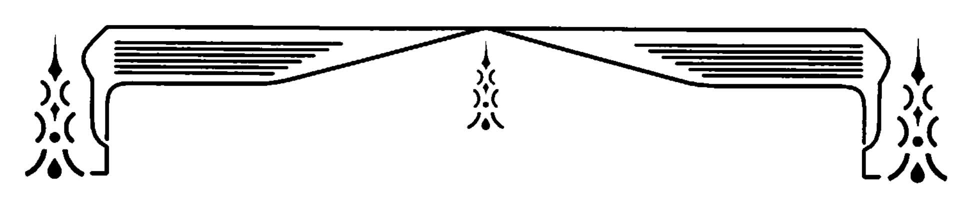
لا مَسْلَكَ أهلِ التأويلِ مِن المتكَلِّمين النُّفَاةِ مِن المعتزلةِ وغيرِهم؛ ولهذا طَعَنَ في مُثْبِتَةِ الصِّفَاتِ ووَصَمَهم بالتشبيهِ، وطَعَنَ في إخوانِه مِن النُّفَاةِ الذِين سَمَّاهُم المُنَزِّهَةَ؛ بتأويلِهم لآياتِ الصفاتِ تأويلاتٍ ركيكةً، وقد أصابَ بعيبِه لتأويلاتِهم، ولكنَّهم مع ذلك خَيْرٌ منه، وأقرَبُ إلى الحقيقةِ؛ حيثُ جَعَلُوا لآياتِ الصفاتِ معانِيَ أرادَها المتكَلِّمُ، وأرادَ مِن المخاطَبِين فَهْمَها، وهؤلاءِ - وإنْ ضَلُّوا بتَحْرِيفِهم للنصوصِ - فهم خَيْرٌ مِن الفلاسفةِ الملاحِدَةِ أهلِ التخييلِ.

وقولُ العَلَوِيِّ: «وَقَعَ في أوديةِ التهويسِ مِن اعتقادِ التشبيه» هو مِن الطَّعْنِ الجائِرِ في أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو طَعْنٌ كثيرٌ منتَشِرٌ في كلامِ البلاغِيِّين، وقد جَرَتْ به أَسَلَاتُ ألسِنَتِهم، ولم يَسْلَمْ منه حتى عبدُ القاهِرِ[1]، على حُسْنِ أَدَبِه، ولُطْفِ تَأَتِّيه، ومع «وَرَعِه وتَقْوَاه»[2]، كما وَصَفُوه، عَفَا اللهُ عنه.

❋ ❋ ❋

(١) ينظر: «أسرار البلاغة» (ص٥٠، ٣٥٨، ٣٩١).

(٢) «مراجعاتٌ في أُصُولِ الدرسِ البلاغِيّ» (ص١٤١).



تَوْظِيفُ البلاغةِ لخِدْمَةِ المُعْتَقَدِ

وكما أفادَ مِن البلاغةِ طائفةٌ مِن علمائِها لتوظيفِها في خدمةِ عقائِدِهم، فقد أفادَ منها آخَرُون مِن أهلِ العلومِ الأُخرى؛ كالتفسيرِ، واللُّغَةِ، والأُصول، وشُرَّاحِ الحَدِيث، وغيرِهم، واستَثْمَرُوها في تأصيلِ عقائِدِهم ونَشْرِها، حيثُ لم يكونُوا على مَنْهَجِ السلَفِ في أسماءِ اللهِ وصفاتِه، وفي مسائِلِ الإيمانِ والقَدَرِ، وجَزَمَ بعضُ الباحِثِين بأنَّ الأخفَشَ (ت٢١٥هـ) والجاحِظَ (ت٢٥٥هـ) المعتَزِلِيَّيْنِ هما «أَوَّلُ مَن افتَتَحَ البابَ، فأَوَّلَا آياتِ الصفاتِ بداعِي المَجاز، وتَصَرَّفَا في ذلك تصرُّفًا عجيبًا؛ فِرَارًا مِن إثباتِ أيِّ صفةٍ للمولَى ﷻ»[1].

قلتُ: ومِن هؤلاءِ: الزَّمَخْشَرِيُّ المعتَزِلِيُّ اللُّغَوِيُّ المُفَسِّرُ صاحِبُ «الكَشَّاف» (ت٥٣٨هـ)، فإنه ـ كما يقولُ ابنُ عاشُورٍ ـ «كثيرًا ما يُرْغِمُ معانِيَ القرآنِ على مسايَرَةِ مذهَبِه، فتَنْزُو عَصَبِيَّتُه، وتَنْزَوِي عبقَرِيَّتُه»[2]، «وقد يَطْغَى عليه حُبُّ الاستدلال لعقائِدِ أهلِ الاعتزال، طُغْيَانًا يرمي بفَهْمِه في مهاوِي الضلالَة»[3]، وقدِ اعتَمَدَ فُنُونَ البلاغةِ في تأويلاتِه للنُّصُوصِ بما يَخْدُمُ الغَرَضَ الاعتزاليَّ ويَسِيرُ في رِكَابِه، وقد صَرَّحَ بذلك

---

(١) «مناهج اللغويين في تقرير العقيدة» (ص٧٩).

(٢) «التحرير والتنوير» (٣/١٥٨). (٣) السابق (٣٠/١٥٩).

غَيْرُ واحِدٍ؛ منهم بَهاءُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت٧٧٣هـ) الذي يَذْكُرُ أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ «لا يَزَالُ يستَعْمِلُ القواعِدَ البيانِيَّةَ ما لم تُغَطَّ عليه[1] للبِدْعَةِ الاعتزالِيَّةِ، فيَعْدِلَ عنها»[2]، وقال ابنُ خَلْدُون بعدَ أنْ عرَّفَ بالكَشَّافِ: «...إلا أنَّ مُؤَلِّفَه مِن أهلِ الاعتِزَالِ في العقائِدِ، فيأتي بالحِجَاجِ على مذاهِبِهم الفاسِدَةِ ـ حيثُ تَعرِضُ له في آيِ القرآنِ ـ مِن طُرُقِ البلاغةِ»[3]، وحِينَ أثْنَى على «الكَشَّاف» مِن جِهَةِ علومِ الصناعةِ اللُّغَوِيَّةِ، وأنَّه انفرَدَ بهذا الفَضْلِ على جميعِ التفاسيرِ، ذَكَرَ أنه «يؤيِّدُ عقائِدَ أهلِ البِدَعِ عندَ اقتباسِها مِن القرآنِ بوجوهِ البلاغةِ، ولأَجْلِ هذا يتحامَاهُ كثيرٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ مع وفورِ بضاعَتِهِ مِن البلاغةِ»[4].

وقد تَعَقَّبَ الزمخشريَّ في اعتزالياتِهِ جماعةٌ، وأشارُوا إلى خَفَاءِ مقاصِدِه، وتلَطُّفِه في الاحتيالِ لذلك، منهم ابنُ المُنَيِّر (ت٦٨٣هـ) الذي ذَكَرَ أن الاعتزالَ في «الكَشَّاف» «أَدَقُّ مِن دَبِيبِ النَّمْلِ، يكادُ الاطلاعُ عليه أن يكونَ كَشْفًا!»[5]، والبُلْقِينِيُّ (ت٨٢٤هـ)، وكان يقولُ: «استخرَجْتُ مِن «الكَشَّاف» اعتزالًا بالمناقِيش»[6].

---

(١) كذا العبارة، ولعلَّه يُريد: ما لم تَصْعُبْ عليه.

(٢) «عروس الأفراح» (٢/ ٣١) ضمنَ «شروح التلخيص»، وينظر منه **أيضًا**: (١/ ٤٢٤).

(٣) «مقدمة ابن خلدون» (ص٤٤٠).

(٤) «مقدمة ابن خلدون» (ص٥٥٣)، وينظر: «التفسير ورجاله» (ص٦٧)، و«النظم القرآني في الكشاف» (ص٢٨)، و«منهج الزمخشري في تفسير القرآن» (ص٣٠٠)، و«تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية» (ص١٦٣)، و«التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة» (ص٣٤٧).

(٥) «الانتصاف، فيما تضَمَّنَه الكشاف، من الاعتزال» (بحاشية الكشاف) (٢/ ٢٥٠).

(٦) «الإتقان» (٤/ ٢١٣).

ويشيرُ بعضُ الباحِثِين إلى «أنَّ المَجَازَ قد لَعِبَ دورًا هامًّا[١] في مدرسةِ الاعتزالِ؛ إذ اعتَمَدَتْ عليه كُلُّ تأويلاتِهم في نَفْيِ الصفاتِ، وخَلْقِ القرآنِ، وما إلى ذلك»[٢]. قُلْتُ: وهذا ظاهِرٌ في «الكَشَّاف»، كما يَظْهَرُ فيه عنايةُ المصنِّفِ أيضًا بمصطَلَحِ التخييلِ؛ فقد أشادَ به، وقال عنه: «ولا تَرَى بابًا في علمِ البَيَانِ أَدَقَّ ولا أَرَقَّ ولا أَلْطَفَ مِن هذا البابِ! ولا أنفَعَ وأعوَنَ على تعاطِي تأويلِ المشتَبِهَاتِ مِن كلامِ الله تعالى في القُرآن، وسائِرِ الكُتُبِ السماويةِ، وكلامِ الأنبِيَاءِ!»[٣].

ولقد كان هذانِ الأسلوبانِ ـ المجازُ والتَّخْيِيلُ ـ هما البابَيْنِ اللذينِ وَلَجَ منهما الزمخشريُّ لإثباتِ عقيدَتِه، وصَرْفِ الآياتِ عن ظاهِرِها تعسُّفًا مِن غيرِ بُرْهَان، وتأويلًا مِن غيرِ سُلْطَان، ولَشَدَّ ما أَسْرَفَ في ذلك، حيثُ حَمَلَ صفاتِ اللهِ على المَجَازِ لا على الحقيقةِ، كما جَعَلَ إضافةَ فِعْلِ الخَلْقِ إلى اللهِ مِن قَبِيلِ المَجَازِ، فصَرَّحَ في «أساس البلاغة» أنَّ قَوْلَهم: (خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ) مجازٌ، و(خَلَقَ الخَرَّازُ الأدِيمَ) و(الخَيَّاطُ الثَّوْبَ) حقيقةٌ![٤]، ليُخْرِجَ أفعالَ العبادِ عن قُدْرَةِ اللهِ ومَشِيئَتِه، مُنَزِّهًا اللهَ بزَعْمِه عنْ أنْ يَخْلُقَ المعصيةَ والشَّرَّ، وهذا معنَى نَفْيِ القَدَرِ، الذي يُعْرَفُ عندَ المعتَزِلَةِ بالعَدْلِ، حيثُ يَزْعُمُون أنَّ أفعالَ العِبادِ مخلوقةٌ لهم، ولا مَدْخَلَ لغيرِ اختيارِهم فيها، فليسَتْ أفعالُهم مخلوقةً للهِ تعالى، ولا واقِعَةً بمشيئَتِه

---

(١) الصوابُ أن يقولَ: مُهِمًّا.

(٢) «ظاهرة التأويل» (ص١٦٨). (٣) «الكَشَّاف» (٤/ ٤٠٩).

(٤) ينظر: «أساس البلاغة» (١/ ٢٤٨)، وينظر: نَقْدُ ابنِ الوَزِيرِ له على هذا المثالِ في كتابِه «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان» (ص١٥١).

سبحانَه، بل بمَحْضِ مشيئةِ العِبَادِ وقُدْرَتِهم[(١)].

وقد وَقَعَ المعتزلةُ في شَرٍّ مما فَرُّوا منه؛ حيثُ أَثْبَتُوا في الكونِ خالِقَيْنِ مع اللهِ، **والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ**: أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى، وهي أفعالٌ لهم حقيقةً، واقعةٌ بقُدْرَتِهم ومشيئَتِهم حقيقةً، واللهُ خالِقُهم وخالِقُ مشيئَتِهم وقُدْرَتِهم وأفعالِهم، ولا مشيئةَ لهم إلا بعدَ مشيئَتِه سبحانَه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وكما استَعَانَ الزمخشرِيُّ بفَنِّ التخييلِ في تأويلِ الصفاتِ، فقدِ استعانَ به أيضًا في تأويلِ طائفةٍ مِن نصوصِ الغَيْبِ وأحوالِ المَعَادِ والمُعْجِزَات، والكلامِ الصادرِ مِن الجَنَّةِ والنَّار؛ كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، فقد قالَ: «وسُؤَالُ جهنَّم وجَوَابُها مِن بابِ التخييلِ الذي يُقْصَدُ به تصويرُ المعنَى في القَلْبِ وتَثْبِيتُه»[(٢)]، وقد تعقَّبَهُ ابنُ المُنَيِّرِ قائلًا: «قد تقدَّمَ إنكارِي عليه إطلاقَ التخييلِ في غيرِ ما موضِعٍ، والنَّكِيرُ هاهنا أَشَدُّ عليه...»، إلى أنْ قالَ: «إنَّنا مخاطَبُون باجتِنَابِ الألفاظِ الموهِمَةِ في حَقِّ جلالِ اللهِ تعالى، وأَيُّ إيهامٍ أَشَدُّ مِن إيهامِ لَفْظِ التخييلِ؟! أَلَا تَرَى كيفَ استَعْمَلَهُ اللهُ فيما أخبرَ أنه سِحْرٌ وباطِلٌ في قولِه: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]؟! فلا يُشَكُّ في وجوبِ اجتنابِه»[(٣)].

ومِمَّنِ استَنْجَدَ بفنونِ البلاغةِ مِن اللُّغَوِيِّين في تقريرِ عقيدَتِه،

---

(١) ينظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٠٥)، و«مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٩٨).
(٢) «الكشاف» (٤/ ٩).
(٣) «الانتصاف» (٤/ ٩ ـ ١٠).

وتأويلِ النصوصِ: ابنُ جِنِّي النحويُّ المعتزِلِيُّ (ت٣٩٢هـ)؛ فإنَّه عَقَدَ بابًا في «الخصائص» قال فيه: «بابٌ فيما يُؤْمِنُه علمُ العربية، مِن الاعتقاداتِ الدينِيَّة»، وساقَ فيه جُمْلَةً مِن الآياتِ الدالَّةِ على بعضِ الصفاتِ الإلهيَّةِ؛ كصِفَةِ اليمينِ، واليدَيْنِ، والوَجْهِ، والعينَيْنِ، وصَرَفَها عن حقائِقِها إلى المجازِ، بعدَ أنْ تَهَكَّمَ بمَن يُثْبِتُ هذه الصفاتِ، وهم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، ورماهُم بالتشبيهِ، وبأنهم ضُعَفَاءُ الفَهْمِ في العربيَّةِ[1]، ومذهَبُ ابنِ جِنِّي في المجازِ مُفْرِطٌ جِدًّا، عقَدَ في «خصائصه» بابًا، ترجَمَه بقوله: «بابٌ في أنَّ المجازَ إذا كَثُرَ، لَحِقَ بالحقيقةِ»، وصَرَّحَ فيه: «أنَّ أكثَرَ اللُّغَةِ - مع تأمُّلِه - مجازٌ لا حقيقةٌ!»[2]، وله فلسفةٌ باردةٌ في تحليلِ الألفاظِ وتخريجِها على هذا الطريقِ، وقد أطالَ العَلَّامَةُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ في الرَّدِّ عليه في كتابِه «الصواعِق»[3]؛ ولا شَكَّ أنَّ لهذا الرأيِ صِلَةً بمذهَبِهِ الاعتزاليِّ القَدَرِيِّ، كما تقدَّمَ بيانُه عندَ الحديثِ عنِ الزَّمَخْشَرِيِّ.

ومما تأوَّلَهُ ابنُ جِنِّي على المجازِ على مذهَبِ أهلِ الاعتزالِ: الآياتُ الدالَّةُ على عموم خَلْقِ اللهِ تعالى لأفعالِ العِبَادِ، وكذلك الآياتُ الدالَّةُ على قيامِ عِلْمِه بذاتِه سبحانَه؛ فإنَّ المعتزلَةَ يقولونَ: إنه يَعْلَمُ بنَفْسِه لا بعِلْمٍ قائِمٍ به[4]، قال ابنُ جِنِّي: «وكذلك أفعالُ القَدِيمِ سبحانَه؛ نحوُ: خَلَقَ اللهُ السَّمَاءَ والأرْضَ، وما كان مِثْلَهُ؛ ألا تَرَى أنه - عَزَّ اسمُهُ - لم يكنْ منه بذلك خَلْقُ أفعالِنا، ولو كانَ حقيقةً لا مجازًا، لكان خالِقًا للكُفْرِ

---

(١) ينظر: «الخصائص» (٣/ ٢٤٥). (٢) السابق (٢/ ٤٤٧).

(٣) ذَكَرَ منها خمسةً وعِشرين وجهًا الشيخُ محمدُ بنُ نَصْرِ الموصِلِيُّ في «مختصر الصواعق» (٢/ ٨٠٥).

(٤) ينظر: «فضل الاعتزال» (ص٣٤٧).

والعُدْوَانِ وغيرِهما مِن أفعالِنا عز وعَلَا؟! وكذلك: عَلِمُ اللهُ قِيَامَ زَيْدٍ: مجازٌ أيضًا؛ لأنه ليسَتِ الحالُ التي عَلِمَ عليها قيامَ زيدٍ هي الحالَ التي عَلِمَ عليها قعودَ عَمْرٍو، ولَسْنَا نُثْبِتُ له سبحانَه عِلْمًا؛ لأنه عالِمٌ بنَفْسِه، إلا أنَّا ـ مع ذلك ـ نَعْلَمُ أنه ليسَتْ حالُ عِلْمِه بقيامِ زَيْدٍ هي حالَ عِلْمِه بجلوسِ عَمْرٍو، ونحو ذلك»[1]، ويقولُ أيضًا في تأويلِ صِفَةِ كلامِ الله تعالى: «وأمَّا قَوْلُ اللهِ ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النِّسَاء: ١٦٤]، فليسَ مِن بابِ المَجَازِ في الكَلَامِ، بلْ هو حقيقةٌ، قال أبو الحَسَنِ[2]: «خَلَقَ اللهُ لِمُوسَى كلامًا في الشجرةِ، فكَلَّمَ به مُوسَى، وإذا أحدَثَه، كانَ متكَلِّمًا به!»، فأمَّا أنْ يُحْدِثَه في شَجَرَةٍ أو فَمٍ أو غيرِهما، فهو شيءٌ آخَرُ، لكِنَّ الكلامَ واقِعٌ؛ ألَا تَرَى أنَّ المتكَلِّمَ مِنَّا إنَّما يستَحِقُّ هذه الصفةَ بكَوْنِهِ متكَلِّمًا لا غيرُ، لا لأنَّه أحدَثَه في آلَةِ نُطْقِه، وإنْ كان لا يكونُ متكَلِّمًا حتى يُحَرِّكَ به آلاتِ نُطْقِه...»، إلى أنْ يقولَ: «وهو ـ مع ذلك ـ مؤَكَّدٌ بالمصدَرِ؛ فهذا توكيدُ المجازِ كما تَرَى، وكذلك أيضًا يكونُ قولُه سبحانَه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] مِن هذا الوَجْهِ مجازًا على ما مَضَى»[3].

وما وَقَعَ فيه كثيرٌ مِن المُفَسِّرِين واللُّغَوِيِّين مِن تحريفِ نصوصِ القرآنِ وَقَعَ فيه كثيرٌ مِن شُرَّاحِ الحديثِ النبوِيِّ؛ فإنَّهم يجعَلُون أحاديثَ الصفاتِ مِن قَبِيلِ المتشابِه، ولا يزالُون بها يُقَلِّبُونها على الوجوهِ المجازِيَّةِ

(١) «الخصائص» (٢/ ٤٤٩).

(٢) هو: الأخفَش، وهو معتزليٌّ أيضًا. ينظر: «مناهج اللغويين في تقرير العقيدة» (ص٤٦٧).

(٣) «الخصائص» (٢/ ٤٥٦).

المختَلِفَةِ حتى يُفرغوها مِن دلالاتِها الحقيقيةِ، وربما وَضَعُوا قواعِدَ في ذلك لِمَنْ بَعْدَهم، كما فَعَلَ مَجْدُ الدِّينِ ابنُ الأثِيرِ (ت٦٠٦هـ) وكانَ مِن الأشاعرةِ؛ فإنَّه لَمَّا ذَكَرَ حديثَ: (**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**)[١]، وصَرَفَه عن ظاهِرِه، قال: «وكُلُّ ما جاء في القُرآنِ والحديثِ مِن إضافةِ اليَدِ والأَيْدِي واليمينِ وغيرِ ذلك مِن أسماءِ الجوارحِ إلى اللهِ تعالى، فإنَّما هو على سبيلِ المَجَازِ والاستعارةِ؛ واللهُ مُنَزَّهٌ عن التشبيهِ والتجسيم»[٢].

وممَّن سَلَكَ هذا السبيلَ: الحافظُ العلائِيُّ (ت٧٦١هـ) فإنَّه قال - في شَرْحِ حديثِ مُعَاذٍ ﷺ: (**وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ**)[٣] -: «ويتخَرَّجُ كثيرٌ مِن أحاديثِ الصفاتِ على الاستعارةِ التخييليةِ. . .، وبالحَمْلِ على هذه الاستعارةِ التخييليةِ يَحْصُلُ التخَلُّصُ مِن مهاوِي التجسيمِ»[٤].

فهذا كلامُ نُفَاةِ الصفاتِ مِن البلاغِيِّين وغيرِهم؛ وهو صريحٌ في أنَّهم سَخَّرُوا البلاغةَ لخدمةِ نِحَلِهم، وجَعَلُوها مَطِيَّةً يرتَحِلُونها إلى تقريرِ عقائِدِهم؛ فتراهم يُوَجِّهُون كُلَّ نَصٍّ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ يَرُدُّ عليهم، أو يخالِفُ مذاهِبَهم، إلى ما يُرِيدُون عن طريقِ البلاغةِ.

❊ ❊ ❊

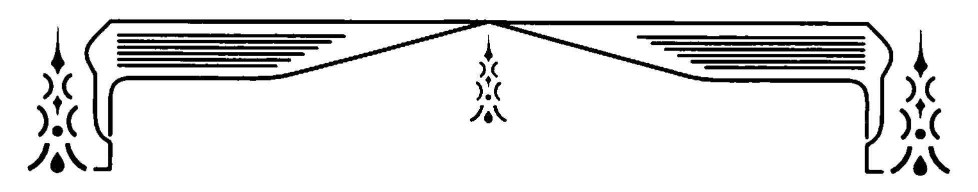
---

(١) أخرجه مسلمٌ (١٨٢٧) عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، ولَفْظُه: (**إِنَّ المُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**).

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٣٠١).

(٣) رواه البخاري (١٤٢٥)، ومسلم (٢٩).

(٤) «فتح الباري» (١٣/ ٤٤٠).



ادِّعَاءُ المَجَازِ في الأسماءِ والصِّفَاتِ الحُسْنَى

إن الملاحَظَ أنَّ أكثَرَ الأجناسِ البلاغِيَّةِ التي اعتَمَدَها النُّفَاةُ ـ كما رأينَاهُ فِي كلامِهم ـ هو المَجَازُ بأنواعِه المختَلِفَةِ؛ مِن المَجَازِ العَقْلِيِّ، والمَجَازِ المُرْسَلِ، والمجازِ التشبيهِيِّ (الاستعارة)، و«ما يُطْلَقُ عليه لَفْظُ المجازِ على سبيلِ الاشتراكِ أو التشابُهِ»[1]، وكذلك ما يَتَطَرَّقُ إليه المَجَازُ، بأنْ كانَ مَجَازًا في أَحَدِ شِقَّيْهِ؛ كالتَّوْرِيَةِ[2]، والمُشَاكَلَةِ[3]، وكذا ما كانَ فيه رائحةُ المَجَازِ، أو قُلْ: لم يكنْ حقيقةً خالِصَةً كالكِنَايَةِ[4]، وما سَلَكُوا طريقَ المَجَازِ إلا فِرَارًا مِن إثباتِ حقائقِ النصوصِ، فإذا قالُوا عن الآيَةِ القرآنِيَّةِ، أو الحديثِ النبوِيِّ: «إنه مَجَازٌ»، فالمعنَى: أنه لا حقيقةَ له، وليس على ظاهِرِه المتبادَرِ، ولكنَّ له معنًى آخَرَ؛ فقولُه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفَجر: ٢٢] جَعَلَهُ المعتزلةُ والأشاعِرَةُ مِن بابِ المَجَازِ بالحَذْفِ، وقالُوا: المعنَى: وجاءَ أَمْرُ رَبِّكَ[5]؛ وهكذا هو في

---

(١) «مختصر المعاني» (ص٣٠٦).

(٢) ينظر: «البديع من المعاني والألفاظ» (ص٣٦).

(٣) ينظر: «أسرار البيان» (ص٥٨).

(٤) على أنَّ العَلَوِيَّ يقولُ: «أكثَرُ علماءِ البيانِ على عَدِّ الكنايةِ مِن أنواعِ المَجَازِ». «الطراز» (١/ ٣٠٠) بتحقيق: عبدِ المُحْسِنِ العَسْكَر، وينظر: تعليقُ المحقِّقِ على النَّصِّ.

(٥) ينظر: «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجَبَّار (٢/ ٦٨٩)، و«التفسير الكبير» =

كُتُبِ البلاغِيِّين ممَّن يَحْمِلُون هذا الفِكْرَ، وذلك المعتَقَدَ[١]، وذلك تأويلٌ يُخْرِجُ الآيةَ عن المعنى الذي أرادَه اللهُ تعالى، وهو أنَّه يجيءُ سبحانَه يومَ القيامةِ للفَصْلِ بين عبادِه، مجيئًا حقيقِيًّا يَلِيقُ بجلالِه وعَظَمَتِه.

وهذا التأويلُ المَجَازِيُّ نموذَجٌ لِمَا يمارِسُه مَن يَنْفِي قيامَ الأفعالِ الاختياريَّةِ بالربِّ جلَّ وعلا، ويُنْكِرُ صفاتِه، ويُلْحِدُ في أسمائِهِ تعالى، فتراهم يقولونَ في قولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقولِه سبحانه: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقولِه تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقولِه تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقولِه ﷻ: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]؛ يقولون: «إنها مَجَازَاتٌ؛ فالاستواءُ: مجازٌ عن الاستيلاءِ، أو تمثيلٌ وتصويرٌ لعَظَمَةِ اللهِ تعالى، واليَدُ: مجازٌ عن القُدْرَةِ، والوَجْهُ: عنِ الوُجود، والعَيْنُ: عَنِ البَصَر»[٢]، فكان المَجَازُ ـ كما ترى ـ هو وسيلةَ المُعَطِّلَةِ إلى هذا التبديلِ والتحريفِ؛ فنَفَوْا حقائقَ هذه الصِّفَاتِ الثابتةِ بالوَحْيِ، بما زَعَمُوه مِن أدلَّةٍ عقلِيَّةٍ، وهي شُبُهَاتٌ ومجهولاتٌ، مُشَبَّهَةٌ بالمعقولاتِ، كما يقولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]، واتَّخَذُوا المجازَ وسيلةً لصَرْفِ النصوصِ عن ظواهِرِها، وتحريفِها عن مواضِعِها؛ فكانُوا يُسَلِّطُونه

= للرازي (٣١/ ١٧٥).

(١) ينظر: «أسرار البلاغة» (ص٣٩١)، و«المفتاح» (ص٥٠٢)، و«الإيضاح» (٤٤٦/٣).

(٢) «شرح المقاصد» (٢/ ١١٠)، وينظر: «مقالات الإسلاميين» (ص٢١٨).

(٣) ينظر: «العقيدة التَّدْمُرِيَّة» (ص١٩).

على كُلِّ نَصٍّ يخالِفُ مَذْهَبَهم، ولا يستَطِيعُون رَدَّه، كما صَنَعَ الجَهْمِيَّةُ في نصوصِ الصِّفَاتِ، والمرجِئَةُ في نصوصِ الإيمانِ ونُصُوصِ الخَوْفِ الوَعِيد، وكما صَنَعَ الخوارِجُ في نصوصِ الإيمانِ أيضًا، ونصوصِ الرَّجَاءِ والوَعْدِ، وكما فَعَلَ الرافِضَةُ في نصوصِ فضائِلِ الصحابةِ ﷺ، والقَدَرِيَّةُ في نصوصِ القَدَرِ وخَلْقِ أفعالِ العِبَادِ.

فحَرَّفَتْ كُلُّ طائفةٍ مِن أدِلَّةِ الكتابِ والسُّنَّةِ ما هو حُجَّةٌ عليهم، وصَرَفُوها عن ظواهِرِها إلى «ما يوافِقُ رأيَهم بأنواعِ التأويلاتِ التي يحتاجون فيها إلى إخراجِ اللُّغَاتِ عن طريقَتِها المعروفةِ، وإلى الاستعانةِ بغرائِبِ المجازاتِ والاستعاراتِ»[١].

وأكبَرُ مَن رأيتُه مُعَوِّلًا على المجازِ في التأويلاتِ: العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلَامِ (ت٦٦٠هـ) وكان مِن رؤوسِ الأشاعرةِ، وقد صَنَّفَ كتابًا سَمَّاه: «الإشارة إلى الإيجاز، في بعضِ أنواعِ المَجَاز»، وأورَدَ فيه أكثَرَ آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها، وحَمَلَها على وجوهِ المجازِ المختلفةِ، التي أوصَلَها إلى خَمْسِينَ نَوْعًا بحَسَبِ العلاقاتِ وغيرِها، وهو أَوْحَدِيٌّ في ذلك، وصَرَّحَ بأنه لا يَجُوزُ أن يَتَّصِفَ اللهُ تعالى بالغَضَبِ والرِّضَا، والفَرَحِ والضَّحِكِ، ونحوِ ذلك، على الحقيقةِ، بل يكونُ وَصْفُه بها مَجَازًا، قال ـ بعدَ أنْ أورَدَ هذه الصفاتِ وغيرَها ـ: «فإذا وُصِفَ الباري بشيءٍ مِن ذلك، لم يَجُزْ أن يكونَ موصوفًا بحقيقَتِه؛ لأنَّه نَقْصٌ، وإنما يَتَّصِفُ بمَجَازِه»[٢]، ولقد أَغْرَقَ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلَامِ إغراقًا في هذا

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٢).

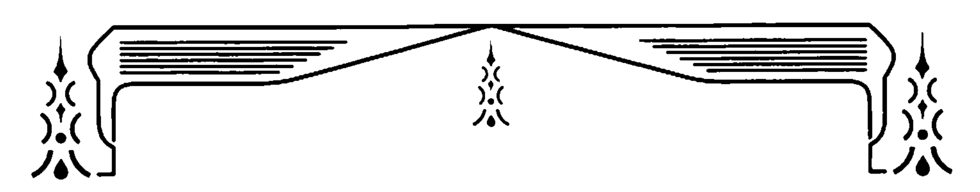
(٢) «الإشارة إلى الإيجاز» (ص١٠٤)، وينظر: «موقف المتكلمين» (١/ ٤٣٦).

الكتابِ في اعتبارِ المجازِ، حتى كادَ أن يَجْعَلَ أكثَرَ ألفاظِ اللُّغَةِ مجازًا، فيُشْبِهُ بذلك ابنَ جِنِّي في تَوَسُّعِه وإفراطِه في هذا الباب، كما تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه.

وكان الذي دَعَا هؤلاءِ إلى تأويلِ تِلْكُمُ النصوصِ: أنَّ ظاهِرَها عندَهم - وهو إثباتُ الصفاتِ للهِ تعالى على الحقيقةِ - يناقِضُ أصولَهم العقلِيَّةَ التي تقتَضِي - بزَعْمِهم! - امتناعَ قيامِ الصِّفَاتِ برَبِّ العالَمِين؛ وهي أصولٌ فاسدةٌ، مناقِضَةٌ للعَقْلِ، كما هي مناقِضَةٌ للنَّقْلِ، وادَّعَوْا أيضًا أنَّ إثباتَ الصفاتِ يوهِمُ تشبيهَ اللهِ بخَلْقِه[1]؛ وهذا ليسَ بلازِمٍ؛ فإن للخالِقِ صفاتٍ تَخُصُّه، وللمخلوقِ صِفَاتٍ تَخُصُّه، ولا تُشْبِهُ صفاتُه سبحانَه صفاتِهم، كما لا تُشْبِهُ ذاتُه ذواتِهم؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].



(١) ينظر: «شرح مقاصد الطالبين» (٢/ ١١٠).



جُهُودُ علماءِ السُّنَّةِ لصَدِّ التحريفِ المَجَازِيِّ

لقد تَنَبَّهَ أئمةُ السُّنَّةِ، وعلماءُ الإسلامِ مُنْذُ وَقْتٍ مُبَكِّرٍ، إلى استغلالِ الفِرَقِ المنحَرِفَةِ للمَجَازِ، وتوظيفِهم له في خدمةِ مذاهِبِهم، وأنكَرُوا عليهم، ونَقَضُوا استدلالَهم به؛ فهذا أبو مُحَمَّدِ بنُ قُتَيْبَةَ (ت٢٧٦هـ) يَعْقِدُ بابًا في كتابِه: «تأويل مُشْكِل القرآن» سَمَّاه: «باب القَوْل في المجاز»؛ يقولُ فيه: «وأمَّا المجازُ: فمِن جِهَتِهِ غَلِطَ كثيرٌ مِن الناسِ في التأويلِ، وتَشَعَّبَتْ بهم الطُّرُقُ، واختَلَفَتِ النِّحَلُ»[1].

وقال عُثْمَانُ بنُ سعيدٍ الدارِمِيُّ (ت٢٨٠هـ) في خطابِهِ للجَهْمِيَّةِ: «ونحنُ قد عَرَفْنا - بحَمْدِ الله تعالى - مِن لُغَاتِ العَرَبِ هذه المجازاتِ التي اتَّخَذْتُموها دُلْسَةً وأُغْلُوطَةً على الجُهَّال، تَنْفُون بها عَنِ الله حقائِقَ الصِّفَات؛ بعِلَلِ المَجَازَات»[2].

وقال الطُّرْطُوشِيُّ (ت٥٢٠هـ): «مِن هذا الأَصْلِ العَظِيم - أعني: المَجَازَ في القرآن - ضَلَّ أكثَرُ أهلِ الأهواءِ والضلالات، في تأويلِ أكثَرِ الآيات»[3].

وقال الزَّرْكَشِيُّ (ت٧٩٤هـ): «تَوَسَّعَ قومٌ في المجازِ، فضَلُّوا،

---

(١) «تأويل مشكل القرآن» (ص١٠٣). (٢) «نقض الدارمي» (ص١٩٧).

(٣) «البحر المحيط» للزركشي (٣/ ٥١).

قال الطُّرْطُوشِيُّ ـ ثم نَقَلَ كلامَه السابِقَ، ثم قالَ ـ: وقد قالَ بعضُ علمائِنا: إنَّ القَدَرِيَّةَ قد رَكِبُوا هذا؛ فحَمَلُوا آياتٍ كثيرةً مِن القرآنِ ـ هي حقائِقُ ـ على المجازات»[١].

وذَكَرَ الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٩٥هـ) أنَّ غالِبَ مَن يتكَلَّمُ في المجازِ هم المعتزلةُ ونحوُهُم مِن أهلِ البِدَعِ، وأنهم «تَطَرَّقُوا بذلك إلى تحريفِ الكَلِمِ عن مواضِعِه»[٢]؛ قلتُ: وهذا القاضي عبدُ الجَبَّارِ المعتزليُّ (ت٤١٥هـ) يُصَرِّحُ بأنَّ ما خالَفَ ظاهِرُه عقيدَةَ المعتزلةِ مِن آياتِ التنزيلِ فيَجِبُ حَمْلُه على المجازِ[٣]؛ لهذا كُلِّه صارَ طائفةٌ مِن العلماءِ يَنْفِرُون مِن مصطَلَحِ المَجَازِ، ويُنْكِرُونه، كما يقولُ ابنُ رَجَبٍ؛ لأنه أَضْحَى «ذريعَةً لِمَنْ يريدُ جَحْدَ حقائِقِ الكتابِ والسُّنَّةِ ومدلولاتِهما»[٤].

▣ **ولَمَّا رأى شيخُ الإسلام ابنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٢٨هـ) ـ وكان مِن أكبَرِ المناضِلِين عن العقيدةِ السَّلَفِيَّةِ في تاريخِ الإسلامِ** ـ لَمَّا رأى حفاوَةَ الفِرَقِ المبتدعةِ بالمجازِ، وتَذَرُّعَهم به، في بابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ، وفي بابِ الإيمانِ؛ حيثُ ادَّعَوْا أنَّ دخولَ الأعمالِ في الإيمانِ مِن قَبِيلِ المَجَازِ[٥]، وفي بابِ القَدَرِ حيثُ زَعَمُوا أنَّ أفعالَ العبادِ خارجةٌ عن قُدْرَةِ اللهِ ومشيئَتِه وخَلْقِه، وحَمَلُوا النصوصَ الدالَّةَ على عمومِ القُدْرَةِ والمشيئةِ والخَلْقِ على المجازِ = سَعَى رَحِمَهُ اللَّهُ إلى إبطال المجاز، وهَدْمِه مِن

(١) السابق (٣/ ٥١ ـ ٥٢).
(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٤).
(٣) ينظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (١٦/ ٣٩٥).
(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ١٧٥).
(٥) ينظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١١٧٤).

أَصْلِه، بِمَا آتاه اللهُ مِن سعةِ الاطِّلَاعِ، وظُهُورِ الحُجَّةِ، وقُوَّةِ العارِضَةِ، وأنكَرَ وجودَ المجازِ في اللُّغَةِ والقرآنِ والحديثِ، وذَكَرَ أنَّ المجازَ مصطَلَحٌ مبتَدَعٌ، وأن الصحابةَ لم يتكَلَّمُوا به، ولا التابِعُون لهم بإحسانٍ، ولا أئمةُ العلم؛ كمالِكٍ، والثَّوْرِيِّ، والأوزاعِيِّ، وأبي حَنِيفَةَ، والشافِعِيِّ، والخَلِيلِ، وسيبَوَيْه، وأبي عَمْرِو بنِ العَلَاءِ، وغيرِهم، **ثم جَزَمَ بأنَّ المجازَ**: «اصطلاحٌ حادِثٌ، والغالِبُ: أنه كان مِن جهةِ المعتزلة ونحوِهم مِن المتكَلِّمِين»[١].

وتابَعَه على هذا الإنكارِ والرفضِ تلميذُه ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٥١هـ) وسمَّى المجازَ طاغُوتًا، ثم عَقَدَ بابًا لكَسْرِه في كتابِه: «الصواعِق المُرْسَلَة»، وقَطَعَ بأن الذي اختَرَعَ هذا المصطَلَحَ هم الجَهْمِيَّةُ؛ لغَرَضِ تعطيلِ حقائِقِ الأسماءِ والصِّفَات[٢].

وجاء بعدَ الشيخَيْنِ رجالٌ سَلَكُوا مَسْلَكَهما في النفيِ والإنكارِ، وصَنَّفُوا في ذلك مصنَّفَاتٍ مستَقِلَّةً.

وإنه لا ينقَضِي العَجَبُ مِن الفَرْقِ الكبيرِ، والتبايُنِ العَظِيم بين مَذْهَبَيْنِ، **مذهَبٍ**: يُشِيدُ بالمجازِ، ويَعُدُّه كَنْزًا مِن كُنُوزِ البلاغةِ[٣]، ودليلَ الفصاحةِ في العربيَّةِ، وأحَدَ مفاخِرِ العَرَبِ في لُغَتِها[٤]، ويراه شَطْرَ الحُسْنِ في القرآنِ[٥]، **ومَذْهَبٍ يقابِلُه**: يُنْكِرُ المجازَ مُطْلَقًا، ويُنَزِّهُ اللغةَ

---

(١) «الإيمان» (ص٨٤)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٨).

(٢) **ينظر**: «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٩٠)، وإنما رَجَعْنا إلى المختَصَرِ؛ لأنَّ هذا القولَ في الجزءِ المفقودِ مِن الكتابِ، وفيما عدا ذلك رَجَعْنا إلى الأصلِ.

(٣) **ينظر**: «دلائل الإعجاز» (ص٢٩٥).

(٤) **ينظر**: «الحيوان» (٥/ ٤٢٦)، و«العمدة» لابن رشيق (١/ ٤٥٥).

(٥) **ينظر**: «البرهان، في علوم القرآن» (٢/ ٢٥٥).

والقرآنَ عنه، ويرى أن الذي وَضَعَه هم الزنادقةُ؛ ليُفْسِدُوا على الأُمَّةِ عقيدَتَها وفِكْرَها[١].

❁ **ومع جلالَةِ ابنِ تيمِيَّةَ وابنِ القَيِّمِ رحمهما الله، ومَنْزِلَتِهما في نُفُوسِنا، ومع كَوْنِنا نلتَقِي معهما على عقيدةٍ سَلَفِيَّةٍ واحِدَةٍ بحَمْدِ اللهِ وفَضْلِه؛** فإنَّنا لا نوافِقُهما على نَفْيِ المجازِ في اللُّغَةِ والقرآن، وما هو إلا اصطِلَاحٌ، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاحِ، ومع إنكارِهما للمجازِ فإنَّه كثيرًا ما يَرِدُ في كلامِهما الإحالةُ عليه، ولم تكنْ جِنَايَةُ التأويلِ بسبَبِ مصطلَحِ الحقيقةِ والمجازِ، **وإنَّما مَصْدَرُ ذلك**: الأصولُ الفاسِدَةُ، وادِّعَاءُ المجازِ فيما ليسَ بمَجَازٍ، ولم يقتَصِرْ أهلُ التأويلِ على مصطَلَحِ المجازِ في تأويلِ ما يخالِفُ مذاهِبَهم، بلْ أفادُوا مِن الألفاظِ المشتَرَكَةِ في اللُّغَة، ومِن اتِّسَاعِ دلالةِ التعبيرِ أحيانًا.

وليس مِن غَرَضِ الباحِثِ الآن أنْ يَبْسُطَ أدلَّةَ الجمهورِ في إثباتِ المجاز، ولا أن يعرِضَ حُجَجَ النافِين للمجازِ؛ فذلك له مكانٌ آخَرُ - إن شاءَ اللهُ - غيرَ أنه يَجْدُرُ أن أُبَيِّنَ أنَّ الذين أثبَتُوا المجازَ، وحَمَلُوا نصوصَ الصفاتِ وغيرَها عليه، أرادُوا - بزَعْمِهم! - تَنْزِيهَ البارِي عمَّا لا يَلِيقُ به، مِن إثباتِ الصفاتِ الذي هو عندَهم يستَلْزِمُ التشبيهَ، والذين أنكَرُوا المجازَ أرادوا سدَّ الطريقِ على أهلِ التعطيلِ والتحريفِ، حيثُ اتَّخَذُوا المجازَ سُلَّمًا للوصولِ إلى أغراضِهم، ولقد احتَدَمَ الخلافُ بين الفريقَيْنِ (مُثْبِتَةِ المَجَازِ، ونُفَاتِه)، واتَّسَعَ مَدَاه؛ ولذلك وجَدْناه مذكورًا في كُتُبِ العقائِدِ، وكُتُبِ أصولِ الفِقْهِ، واللُّغَةِ، والبلاغةِ، وفي كُتُبِ التفسيرِ،

---

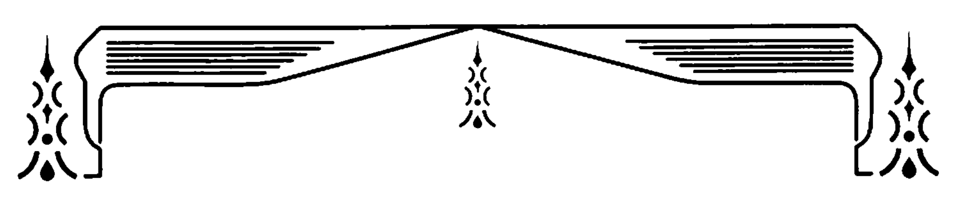
(١) ينظر: «جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية» (ص٨٤).

وشُرُوحِ الحديثِ، وغيرِها، وقدِ اعتَقَدَ كثيرٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ أنَّ إسقاطَ المجازِ هو الحَلُّ الأوحَدُ، والدَّوَاءُ المُجْهِزُ على هذا الداءِ، كما تَوَهَّمَ مخالِفُوهم أنَّ إثباتَ المجازِ هو أُسُّ البناءِ في اعتقاداتِهم، وأنَّهم إذا أثبَتُوه، فقدِ انتَصَرُوا على خُصُومِهم، وصَحَّتْ عقائِدُهم؛ ولِذَا صَنَّفَ جماعةٌ منهم مصنَّفَاتٍ في إثباتِ المجازِ، والردِّ على مُنْكِرِيه.

والذي يَظْهَرُ للباحِثِ: أنَّ إنكارَ المجازِ ليس هو الجوابَ الكافِيَ، ولا الدَّوَاءَ الناجِعَ في الردِّ على المبتدعةِ، كما أنَّ إثباتَ المجازِ ليس هو المُصَحِّحَ لعقائِدِ المخالِفِين، ولا المُسَوِّغَ لقَبُولِ مذاهِبِهم الفاسدةِ المخالِفَةِ لإجماعِ السلفِ، فلا أَثَرَ في إثباتِ المجازِ ولا نَفْيِه في تأييدِ مَذْهَبِ أيِّ الطائِفَتَيْنِ.

وقَبْلَ أنْ أُفَصِّلَ القولَ في هذا، أُحِبُّ أنْ أُذَكِّرَ بما كانَ عليه سَلَفُ الأُمَّةِ ـ مِن الصحابةِ والتابِعِين لهم بإحسانٍ ـ في عقيدَتِهم في بابِ الأسماءِ والصِّفَاتِ، الذي هو المعتَرَكُ بين أهلِ السُّنَّةِ ومخالِفِيهم مِن الجَهْمِيَّةِ ومَن وافَقَهم، وكذلك أُبَيِّنَ ما كانَ عليه معتَقَدُ السلفِ الصالِحِ في مسألةِ الإيمانِ، التي هي موضِعُ الخلافِ بين أهلِ السُّنَّةِ ومناوِئِيهم مِن المرجئةِ، ومَن انتَحَلَ نِحْلَتَهم.

❊ ❊ ❊



مُجْمَلُ عقيدةِ السَّلَفِ

أمَّا عقيدَتُهم في مسألةِ الأسماءِ والصِّفَاتِ: فإنَّكَ إذا عُدتَّ إلى ما سَطَرَه الأئمةُ الأقدَمُون في كُتُبِ العقائِدِ وأصولِ الدِّين، وجَدتَّهم يَحْكُون الإجماعَ على أنَّ مذهَبَ السلفِ هو: الإيمانُ بما وَصَفَ اللهُ به نَفْسَه في كتابِه، ووَصَفَه به رسولُه ﷺ في سُنَّتِهِ، وأنهم أَجْرَوْا نصوصَ الصِّفَاتِ على معانِيها الظاهِرَةِ، ولم يَتَعَرَّضُوا لها بتأويلٍ ولا تفويضٍ، **والقاعدةُ العامَّةُ عندَ السَّلَفِ:** أنَّ نصوصَ الصفاتِ تُجْرَى على ظاهِرِها اللائِقِ بالله تعالى بلا كَيْف، كما سَلَفَ ذِكْرُه، وهذا هو الحَقُّ الذي لا مَحِيصَ عنه؛ وهو مذهَبُ الصحابةِ ﷺ - أجمَعِين - ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم أنَّه تأَوَّلَ شيئًا مِن آياتِ الصفاتِ أو أحاديثِها بخلافِ مقتَضَاها المفهومِ المعروفِ، أو فوَّضَ علمَ معاني ذلك إلى اللهِ تعالى، بل جاءَ عنهم - مِن تقريرِ ذلك وتثبيتِه، وبيانِ أنَّه مِن صفاتِ الله تعالى - ما يخالِفُ كلامَ المتأَوِّلِين والمُفَوِّضِين، مما لا يُحْصِيه إلا اللهُ ﷻ[1]، ولم يُنْقَلْ عن صحابِيٍّ أنه سَأَلَ مُسْتَشْكِلًا عن شيءٍ مِن أخبارِ الأسماءِ والصفاتِ الإلهيةِ، على كَثْرَةِ ما كانوا يَسْأَلُون النبيَّ ﷺ عن الصلاةِ والصِّيَامِ والحَجِّ، وغيرِ ذلك مِمَّا لله فيه أَمْرٌ ونَهْيٌ، وكما سأَلُوه عن أحوالِ القيامةِ والجَنَّةِ والنارِ[2]،

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٣٩٤).

(٢) ينظر: «الخطط المقريزية» (٢/ ٣٥٦).

فلَمَّا لم يُنْقَلْ عنهم شيءٌ مِن ذلك، عُلِمَ أنهم كانُوا يَفْهَمُون معانِيَ تلك النُّصُوصِ، ويُسَلِّمُون بظاهِرِها؛ على وَفْقِ معانِيها الحقيقيةِ التي تَدُلُّ عليها في اللِّسَانِ العَرَبِيِّ، على ما يَلِيقُ بجَلَالِ اللهِ سبحانَه وعَظَمَتِه، فلم يَرِدْ عنهم أنهم فَوَّضُوا معانِيَها، ولا أنَّهم تأوَّلُوها، ولا جَعَلُوها مِن قَبِيلِ المَجَازِ والاستعارةِ، ولو كانَ تأويلُها سائِغًا لكانُوا إليه أسبَقَ ﷺ، كما يقولُ أبو يَعْلَى الفَرَّاءُ (ت٤٥٨هـ) رحمه الله تعالى[1]. وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ جميعَ ما في القرآنِ مِن آياتِ الصفاتِ، فلَيْسَ عن الصحابةِ اختلافٌ في تأويلِها، وقد طالَعْتُ التفاسيرَ المنقولةَ عن الصحابةِ، وما رَوَوْه مِن الحديثِ، ووَقَفْتُ مِن ذلك على ما شاءَ اللهُ تعالى مِن الكُتُبِ الكبارِ والصِّغَارِ أكثَرَ مِن مِئَةِ تَفْسِيرٍ، فلم أَجِدْ إلى ساعَتِي هذه عن أَحَدٍ مِن الصحابةِ أنه تأوَّلَ شيئًا مِن آياتِ الصِّفَاتِ أو أحاديثِ الصِّفَاتِ بخلافِ مقتَضَاها المفهومِ المعروفِ، بلْ عنهم مِن تقريرِ ذلك وتثبيتِه وبيانِ أنَّ ذلك مِن صفاتِ الله ما يخالِفُ كلامَ المتأوِّلين ما لا يُحْصِيه إلا اللهُ، وكذلك فيما يَذْكُرُونَه آثِرين وذاكِرِين عنهم شيءٌ كثيرٌ.

وتمامُ هذا: أني لم أَجِدْهم تنازَعُوا إلا في مِثْلِ قولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القَلَم: ٤٢]، فرُوِيَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ وطائفةٍ: أنَّ المرادَ به الشِّدَّةُ؛ [أي]: أنَّ اللهَ يكشِفُ عن الشِّدَّةِ في الآخِرَةِ، وعن أبي سَعِيدٍ وطائفةٍ أنهم عَدُّوها في الصِّفَاتِ؛ للحديثِ الذي رواه أبو سَعِيدٍ في «الصحيحَيْنِ».

ولا رَيْبَ أنَّ ظاهِرَ القرآنِ لا يَدُلُّ على أنَّ هذه مِن الصِّفَاتِ؛

---

(١) **ينظر**: «إبطال التأويلات، لأخبار الصفات» (١/ ٧١).

فإنَّه قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ نَكِرَةً في الإثباتِ لم يُضِفْها إلى اللهِ، ولم يَقُلْ: عن ساقِه، فمَعَ عدمِ التعريفِ بالإضافةِ لا يَظْهَرُ أنه مِن الصفاتِ إلا بدليلٍ آخرَ، ومِثْلُ هذا ليسَ بتأويلٍ، إنما التأويلُ: صَرْفُ الآيَةِ عن مدلولِها ومفهومِها ومعناها المعروفِ»[(١)].

ولقد سَلَكَ هذا المسلَكَ في الاعتقادِ أهلُ القرونِ المُفَضَّلَةِ ومَن بعدَهم؛ ممن عُرِفُوا بأهلِ السُّنَّةِ، أو أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، أو أهلِ الحَدِيثِ والأثَرِ.

قال قوامُ السُّنَّةِ أبو القاسِمِ التَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٣٥هـ): «الكلامُ في صفاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ما جاءَ منها في كتابِ الله، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحةِ عن رسولِ الله ﷺ: فمَذْهَبُ السلفِ ـ رحمةُ الله عليهم ـ أجمَعِين: إثباتُها، وإجراؤُها على ظاهِرِها، ونَفْيُ الكيفيةِ عنها»[(٢)].

وقال الشيخُ ابنُ عثيمينَ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٤٢١هـ): «وهذا هو المذهَبُ الصحيحُ، والطريقُ القويمُ الحَكِيم؛ **وذلك لوَجْهَيْن**:

الأول: أنَّه تطبيقٌ تامٌّ لِمَا دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ؛ مِن وجوبِ الأَخْذِ بما جاءَ فيهما مِن أسماء الله وصفاتِه؛ كما يَعْلَمُ ذلك مَن تَتَبَّعَه بعلمٍ وإنصافٍ.

الثاني: أن يقال: إنَّ الحَقَّ إمَّا أن يكونَ فيما قالَه السَّلَفُ، أو فيما قالَه غيرُهم؛ والثاني باطِلٌ؛ لأنه يَلْزَمُ منه أن يكونَ السلَفُ مِن الصحابةِ والتابِعِين لهم بإحسانٍ تَكَلَّمُوا بالباطِلِ تصريحًا أو ظاهِرًا، ولم يتكَلَّمُوا

---

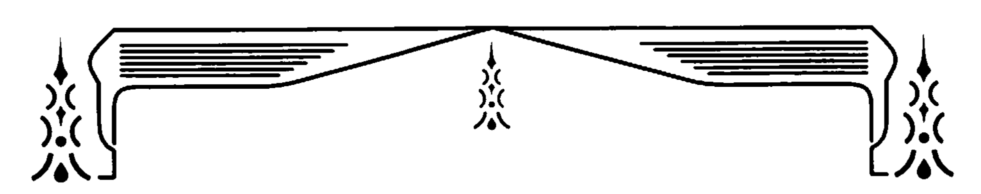
(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤).

(٢) «الحجة، في بيان المَحجَّة» (١/ ١٧٤).

مَرَّةً واحِدَةً لا تصريحًا ولا ظاهِرًا بالحَقِّ الذي يَجِبُ اعتقادُه؛ وهذا يستَلْزِمُ أن يكونُوا إما جاهِلِين بالحَقِّ، وإما عالِمِين به لكنْ كَتَمُوه؛ وكلاهما باطِلٌ، وبُطْلَانُ اللازِمِ يَدُلُّ على بطلانِ المَلْزُوم، فتَعَيَّنَ أن يكونَ الحَقُّ فيما قالَه السلفُ دُونَ غيرِهم»[1].

❊ ❊ ❊

(١) «القواعد المُثْلَى» (ص٣٨).



ادِّعَاءُ المَجَازِ في مسائِلِ الإيمان

وأمَّا مسألةُ الإيمانِ: فقد جَعَلَ المرجئةُ الإيمانَ هو التصديقَ فحَسْبُ، وأَخْرَجُوا الأعمالَ مِن مُسَمَّى الإيمانِ، وما يُطْلَقُ عليه في نصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن الأعمالِ أنه إيمانٌ، فهو عندَهم إطلاقٌ مجازِيٌّ؛ لأن الأعمالَ ثَمَرَةُ الإيمانِ ومُقْتَضَاه، ولأنها دليلٌ عليه(١)؛ لأنَّ حقيقةَ الإيمانِ عندَهم هي التصديقُ، فإطلاقُ اسمِ الإيمانِ على الأعمالِ مِن إطلاقِ اسمِ السَّبَبِ على المسبَّبِ، والقولُ بالمجازِ في ذلك كان عُمْدَةَ المُرْجِئَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والكَرَّامِيَّةِ؛ بلْ كُلِّ مَن لم يُدْخِلِ الأعمالَ في اسمِ الإيمانِ؛ ومِن أَجْلِ ذلك ادَّعَوْا أنَّ قولَه ﷺ: **(الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ: بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)**(٢): مجازٌ، وأنَّ قولَه ﷺ عن الإيمانِ: **(أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)**(٣): حقيقةٌ(٤).

وقد نَجَمَ عن هذا أغلاطٌ؛ مِن مِثْلِ قولِهم: لا يَجُوزُ الاستثناءُ

---

(١) ينظر: «الإرشاد» للجُوَيْنِيِّ (ص٣٣٣)، و«تبصرة الأدلة» للنَّسَفِيِّ (٢/ ٨٠٤).

(٢) رواه مسلم (٥٨) مِن حديثِ أبي هريرة ﷺ.

(٣) رواه مسلم (١١٢٨) مِن حديثِ عُمَر ﷺ.

(٤) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٨٧).

في الإيمانِ، وقولِهم: إنَّ الإيمانَ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ؛ فلا يَقْبَلُ التبعيضَ والتجزِئَةَ؛ بل هو شيءٌ واحِدٌ: إما أنْ يَحْصُلَ كُلُّه، أو يَذْهَبَ كُلُّه فلا يَحْصُلَ منه شيءٌ[١].

وقد بَسَطَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ القَوْلَ في بيانِ خَطَأِ المرجِئَةِ في هذا البابِ (بابِ الإيمان)، وخَطَرِ قَوْلِهم، وبَيَّنَ أصلَ ضلالِهم فيه، ورَدَّ تَتَرُّسَهُم بدَعْوَى المجازِ في تأويلِ نصوصِه الصحيحةِ الصريحةِ الدالَّةِ على دخولِ الأعمالِ في الإيمانِ على الحقيقةِ؛ وكان ممَّا قال: «ولا بُدَّ في تفسيرِ القرآنِ والحديثِ مِن أنْ يُعْرَفَ ما يَدُلُّ على مرادِ اللهِ ورسولِه مِن الألفاظِ، وكيفَ يُفْهَمُ كلامُه؛ فمعرفةُ العربيةِ التي خُوطِبْنا بها مما يُعِينُ على أنْ نَفْقَهَ مرادَ اللهِ ورسولِه ﷺ بكلامِه، وكذلك معرفةُ دلالةِ الألفاظِ على المعاني؛ فإنَّ عامَّةَ ضلالِ أهلِ البِدَعِ كان بهذا السَّبَبِ؛ فإنهم صارُوا يَحْمِلُون كلامَ اللهِ ورسولِه على ما يَدَّعُون أنه دالٌّ عليه، ولا يكونُ الأَمْرُ كذلك، ويَجْعَلُون هذه الدلالةَ حقيقةً، وهذه مجازًا؛ كما أخطَأَ المرجِئَةُ في اسمِ (الإيمان)؛ جَعَلُوا لفظَ (الإيمان) حقيقةً في مُجَرَّدِ التصديقِ، وتناوُلَه للأعمالِ مجازًا.

فيقالُ: إنْ لم يَصِحَّ التقسيمُ إلى حقيقةٍ ومجازٍ، فلا حاجَةَ إلى هذا، وإنْ صَحَّ، فهذا لا ينفَعُكُم؛ بل هو عليكُم لا لَكُم؛ لأنَّ الحقيقةَ هي اللَّفْظُ الذي يَدُلُّ بإطلاقِه بلا قرينةٍ، والمجازُ إنما يَدُلُّ بقرينةٍ؛ وقد تَبَيَّنَ أنَّ لَفْظَ (الإيمان) حيثُ أُطْلِقَ ـ في الكِتَابِ والسُّنَّة ـ دَخَلَتْ فيه الأعمالُ؛ وإنما يُدَّعَى خروجُها منه عندَ التقييدِ؛ وهذا يَدُلُّ على أن

(١) **ينظر**: السابق (١٢/ ٤٧٥).

الحقيقةَ قولُه: (الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً...)»[١].

وقال أيضًا: «وقد عَدَلَتِ المرجئةُ في هذا الأصلِ عن بيانِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ الصحابةِ والتابِعِين لهم بإحسانٍ، واعتَمَدُوا على رَأْيِهم، وعلى ما تَأَوَّلُوه بفَهْمِهم اللُّغَةَ؛ وهذه طريقةُ أهلِ البِدَعِ؛ ولهذا كان الإمامُ أحمَدُ يَقُولُ: (أكثَرُ ما يُخْطِئُ الناسُ، مِن جهةِ التأويلِ والقياسِ)؛ ولهذا تَجِدُ المعتزلةَ، والمرجئةَ، والرافضةَ، وغيرَهم مِن أهلِ البِدَعِ يُفَسِّرُون القرآنَ برَأْيِهم ومعقولِهم، وما تأوَّلُوه مِن اللُّغَةِ؛ ولهذا تَجِدُهم لا يعتَمِدُون على أحاديثِ النبيِّ ﷺ، والصحابةِ والتابِعِين وأئمَّةِ المسلِمِين؛ فلا يعتَمِدُون: لا على السُّنَّةِ، ولا على إجماعِ السلفِ وآثارِهم؛ وإنما يعتَمِدُون على العَقْلِ واللُّغَةِ، وتَجِدُهم لا يعتَمِدُون على كُتُبِ التفسيرِ المأثورةِ، والحديثِ وآثارِ السلفِ؛ وإنما يعتَمِدُون على كُتُبِ الأدبِ، وكُتُبِ الكلامِ التي وَضَعَتْها رؤوسُهم؛ وهذه طريقةُ الملاحِدَةِ أيضًا؛ إنما يَأْخُذُون ما في كُتُبِ الفلسفةِ، وكُتُبِ الأَدَبِ واللُّغَةِ، وأما كُتُبُ القرآنِ والحديثِ والآثارِ، فلا يلتَفِتُون إليها؛ هؤلاءِ [يعنِي: الفلاسفة] يُعْرِضُون عن نصوصِ الأنبياءِ؛ إذ هي عندَهم لا تُفِيدُ العلمَ، وأولئكَ [يعني: المتكَلِّمِين] يتأَوَّلُون القرآنَ برَأْيِهم وفَهْمِهم بلا آثارٍ عن النبيِّ ﷺ وأصحابِه، وقد ذَكَرْنا كلامَ أحمدَ وغيرِه في إنكارِ هذا، وجَعَلَهُ طريقةَ أهلِ البِدَعِ؛ وإذا تَدَبَّرْتَ حُجَجَهم وَجَدتَّ دعاوى لا يقومُ عليها دليلٌ.

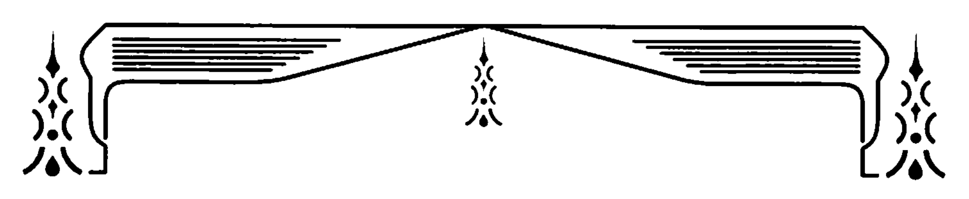
والقاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ نَصَرَ قولَ جَهْمٍ في «مسألة الإيمان»؛ متابعةً لأبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ، وكذلك أكثَرُ أصحابِه، فأما

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/١١٦ ـ ١١٧).

أبو العَبَّاسِ القَلَانِسِيُّ، وأبو عَلِيٍّ الثَّقَفِيُّ، وأبو عَبْدِ اللهِ بنُ مُجَاهِدٍ ـ شيخُ القاضي أبي بَكْرٍ، وصاحِبُ أبي الحَسَن ـ: فإنَّهم نَصَرُوا مذهَبَ السلفِ، وابنُ كُلَّابٍ نَفْسُه، والحُسَيْنُ بنُ الفَضْلِ البَجَلِيُّ، ونحوُهما: كانوا يقولون: «هو التصديقُ والقَوْلُ جميعًا»؛ موافقةً لِمَنْ قالَه مِن فقهاءِ الكوفِيِّين؛ كحَمَّادِ بن أبي سُليمان، ومَن اتَّبَعَه؛ مثلِ أبي حَنِيفَةَ، وغيرِه»[(١)].



(١) «مجموع الفتاوى» (٧/١١٨ ـ ١١٩).



وَقْفَتَا إنصافٍ في المجازِ

إذا تَبَيَّنَ ما تقدَّمَ، فإني أَقِفُ الآنَ وقفتَيْنِ مُنْصِفَتَيْنِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى؛ إحداهما مع مُنْكِرِي المجازِ، والأُخْرَى مع مُثْبِتِي المجازِ، ممَّن استَغَلُّوه لإثباتِ عقائِدِهم المخالِفَةِ لِمَا كانَ عليه السلفُ الصالِحُ:

الوقفةُ الأولَى: مع مُنْكِرِي المجازِ؛ فأقولُ: إنَّ المجازَ أسلوبٌ عربيٌّ واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ، والعلماءُ لم يَضَعُوه مِن عندِ أَنْفُسِهم، وإنما اكتَشَفُوه في كلامِ العربِ اكتشافًا، واستَنْبَطُوه استنباطًا، فكما انتَبَهُوا إلى أنَّ كلامَ العربِ ينقَسِمُ إلى اسمٍ وفعلٍ وحَرْف، وإلى خَبَرٍ وإِنْشَاء، فكذلك وَجَدُوا أن الكلام العربي ينقَسِمُ إلى حقيقةٍ ومجازٍ، والذين أَثْبَتُوا هذا التقسيمَ مِن العلماءِ لا يُحْصَوْن لكَثْرَتِهم؛ مِن أئمَّةِ العلومِ المختلفةِ مِن المُفَسِّرين والفقهاءِ والأصولِيِّين، فضلًا عن علماءِ اللُّغَة، بل نَقَلَ يحيى بنُ حَمْزَةَ العَلَوِيُّ (ت٧٤٩هـ) إجماعَ العلماءِ على وقوعِ المجازِ في لُغَةِ العَرَب[1]، وقد جاء ذِكْرُ المجازِ في كتاباتِ المُصَنِّفِين مِن اللُّغَوِيِّين الأوائِلِ في القَرْنِ الثاني الهجرِيِّ؛ أي: مُنْذُ بدءِ التصنيفِ، فهو قديمٌ قِدَمَ التأليفِ اللُّغَوِيِّ، لكنْ لا باسمِهِ الصريحِ، فذَكَرَه سيبَوَيْهِ (ت١٨٠هـ) باسمِ

---

(١) ينظر: «الطراز» (١/ ٨٣).

سَعَةِ الكلامِ، والاتِّسَاع[١]، وكذا سَمَّاه الإمامُ الشافِعِيُّ (ت٢٠٤هـ)[٢]، والفَرَّاءُ (ت٢٠٧هـ)[٣]، والأخْفَشُ (ت٢١٥هـ)[٤]، وما المجازُ إلا تَوَسُّعٌ في الحقيقةِ، وقد نَصَّ البلاغِيُّون على أنَّ اللُّغَةَ اتَّسَعَتْ «بتوسُّعَاتِ أهلِ الخَطَابَةِ والشِّعْر»[٥]، وعلى ذلك فإنَّ «التوسُّعَ اسمٌ يَقَعُ على جميعِ الأنواعِ المجازِيَّةِ كُلِّها»[٦].

ولا يَضُرُّ القُدَمَاءَ أنهم لم يُسَمُّوه بالمَجَازِ؛ لأنَّ هذا اصطِلَاحٌ، والمصطَلَحَاتُ إنما تُولَدُ متأخِّرَةً، وتأَخُّرُ ظهورِ المصطَلَحِ لا تأثيرَ له في نَفْيِ الحقائِقِ مِن العلومِ والفُنُونِ وغيرِها، ولو كانَ وجودُ هذه المصطَلَحاتِ شَرْطًا في التسليمِ بوجودِ المُسَمَّيَاتِ، لَلَزِمَ القَدْحُ في أكثَرِ العُلُومِ والفُنُونِ الإسلامِيَّةِ؛ فظَهَرَ بذلك أنَّ الاعتبارَ للمعاني، لا للصُّوَرِ والمباني[٧].

والذي يَظْهَرُ: أنَّ تقسيمَ الكلامِ إلى حقيقةٍ ومجازٍ ليس خاصًّا بالعربِيَّةِ؛ كما يَرَى بعضُ المصنِّفِين؛ كابنِ رَشِيقِ القَيْرَوَانِيِّ وغيرِه[٨]، بل هو أمْرٌ فِطْرِيٌّ تقتَضِيه طبيعةُ اللُّغَاتِ، وتنَوُّعٌ في التعبيرِ يحتاجُ إليه

(١) **ينظر**: «الكتاب» (١/ ٥٣، ١٦٠، ١٧٦، ٢١١) إلخ.
(٢) **ينظر**: «الرسالة» (ص٥١ ـ ٥٢).
(٣) **ينظر**: «معاني القرآن» (٢/ ٣٦٣).
(٤) **ينظر**: «معاني القرآن» (١/ ٨٢ ـ ٨٣).
(٥) «المَثَل السائر» (١/ ٨٧).
(٦) «الطراز» (١/ ١٩٧).
(٧) **ينظر**: «شرح قواعد الإعراب» للكافِيَجي (ص٦٤)، و«المجاز في اللغة والقرآن» (١/ ٤٦٠).
(٨) **ينظر**: «العمدة في صناعة الشعر ونَقْدِه» (١/ ٤٢٩).

أصحابُ البَيَان[١]؛ لأنَّ أيَّةَ لُغَةٍ لا يُمْكِنُ أن تَبْقَى محصورةً في ألفاظِها الوَضْعِيَّةِ، فلا بُدَّ مِنِ انتِقَالِها للدلالَةِ على مَعَانٍ جديدةٍ تتطَلَّبُها الحياةُ وتَطَوُّرُها.

فكُلُّ لُغَةٍ فيها حقيقةٌ، وفيها مجازٌ، ولكنَّ مجازاتِ العربيَّةِ أكثَرُ مِن غيرِها؛ فإنَّ «العَجَمَ لم تَتَّسِعْ في المَجَازِ اتِّسَاعَ العَرَبِ»[٢]، «والاتِّسَاعُ أكثَرُ في كلامِ العربِ مِن أن يُحَاطَ بِهِ»[٣].

وشَيْخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ نَفْسُه ـ وهو رَحِمَهُ اللَّهُ مِن أَشَدِّ المُنْكِرِين لوقوعِ المجازِ في اللُّغَةِ والقرآنِ ـ يتحَدَّثُ في مواضِعَ مِن كُتُبِه عن صَرْفِ الكلامِ عن وجهِهِ الظاهِرِيِّ، ويقولُ بالتأويلِ، ويَضَعُ للتأويلاتِ المجازِيَّةِ شروطًا ينبَغِي مراعاتُها، وكأنَّه لا يُنْكِرُ بذلك أنَّ هناك حالاتٍ لا بُدَّ فيها مِن اللُّجُوءِ إلى المجازِ، وتأويلِ الكلامِ به، والمعروفُ عند العلماءِ: أنَّ التأويلَ والمجازَ يلتَقِيَانِ في معنًى واحِدٍ، وهو العُدُولُ عن اعتِبَارِ ظواهِرِ الألفاظِ والعباراتِ؛ فقد ذَكَرُوا أنَّ «التأويلَ: عبارَةٌ عن احتِمَالٍ يَعْضُدُهُ دليلٌ، يَصِيرُ به أغلَبَ على الظَّنِّ مِن المعنَى الذي يَدُلُّ عليه الظاهِرُ، ويُشْبِهُ أن يكونَ كُلُّ تأويلٍ صَرْفًا لِلَّفْظِ عنِ الحقيقةِ إلى المَجَازِ»[٤].

---

(١) ينظر: «الاستغناء في أحكام الاستثناء» للقرافي (ص٢٤٥)، و«الغيث المنسَجِم» (١/ ٧٩)، و«المجاز في البلاغة العربية» (ص١٤)، و«مجلة مَجْمَع اللغة بمصر» (٧/ ١٤٥).

(٢) «الصاحبي» (ص١٧).

(٣) «الأصول في النحو» (٢/ ٢٥٥).

(٤) «المستصفى» (١/ ٣٧٨).

وهاكَ عبارَةَ ابنِ تيمِيَّةِ، يقولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا وَصَفَ اللهُ نَفْسَه بصِفَةٍ، أو وَصَفَه بها رسولُه ﷺ، أو وَصَفَه بها المؤمِنُون ـ الذين اتَّفَقَ المسلِمُون على هدايَتِهم ودرايَتِهم ـ فصَرَفَها عن ظاهِرِها اللائِقِ بجلالِ الله سبحانَه وحقيقَتِها المفهومةِ منها، إلى باطِنٍ يخالِفُ الظاهِرَ، ومجازٍ ينافي الحقيقةَ = لا بُدَّ فيه مِن أربعةِ أشياءَ»[(١)]، ومَضَى يُعَدِّدُ هذه الشروطَ التي تُبِيحُ صَرْفَ الكلامِ عن ظاهِرِه ـ وسأُورِدُها عمَّا قليلٍ لأهَمِّيَّتِها ـ وهو ما يَدُلُّ على أنَّ وجودَ المجازِ أمْرٌ لا بُدَّ منه في بعضِ الحالاتِ؛ لهذا كُلِّه فإنَّ إنكارَ وجودِ المجازِ مما لا يكونُ عقلًا، ولا سَبِيلَ إلى إبطالِ المجازِ إلا بإبطالِ كلامِ العَرَبِ، وعندَ ابنِ بَرْهَان البَغْدَادِيِّ (ت٥١٨هـ) أنَّ مُنْكِرَ المجازِ جاحِدٌ للضرورةِ[(٢)]؛ ولهذا تَجِدُ مُنْكِرِيه يسمُّونَه أسلوبًا مِن أساليبِ العَرَبِ[(٣)]، فصار الخلافُ معهم لَفْظِيًّا[(٤)].

ثم إنَّنا لو قَدَّرْنا نَفْيَ وجودِ المجازِ، فإنَّ ذلك لا يَقْضِي على المشكلةِ مع المبتَدِعَةِ المخالِفِين أهلَ السُّنَّةِ والجماعة؛ **وذلك لأُمورٍ:**

الأوَّلُ: أنَّ الذين يُؤَوِّلُون صفاتِ الخالِقِ ﷻ لا يَقِفُون عندَ أُسلوبِ المجازِ وحدَه، بل يَسْلُكُون كُلَّ طريقٍ لجَحْدِ حقائِقِ الصفاتِ، فيقولون تارَةً: إنَّ الأدلَّةَ مِن القرآنِ والسُّنَّةِ أدلَّةٌ لفظِيَّةٌ لا تُفِيدُ عِلْمًا، ولا يَحْصُلُ

---

(١) «الرسالة المدنية» (ضمن مجموع الفتاوى) (٦/ ٣٦٠)، وينظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٦٢).

(٢) **ينظر:** «الوصول إلى الأصول» (١/ ١٠٠).

(٣) **ينظر:** «منع جواز المجاز» (ص٣٥ ـ ٣٦).

(٤) **ينظر:** «روضة الناظر» (٢/ ٤٦).

منها يَقِينٌ، وغايَتُها: أن تُفِيدَ الظَّنَّ، والظَّنُّ لا يُحْتَجُّ به في العقائِدِ[١]، ويقولون تارَةً أُخرى: هذه ظواهِرُ نَقْلِيَّةٌ تعارِضُها القواطِعُ العَقْلِيَّةُ، وإذا تعارَضَا قُدِّمَ القاطِعُ العَقْلِيُّ[٢]، ويقولون عندَ الأحاديثِ النبويَّةِ الصحيحةِ: أخبارُ آحادٍ لا تُفِيدُ العلمَ؛ فلا تَثْبُتُ بها العقائِدُ، إلى غيرِ ذلك، وقد يُفَسِّرُون اللفظَ بغيرِ ما يدلُّ عليه مِن معنًى في أصلِه اللُّغَوِيِّ، حتى قالَ بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجر: ٢٢]: «الرَّبُّ هو المُرَبِّي، ولعلَّ مَلَكًا ـ هو أعظَمُ الملائكةِ هو مُرَبِّي النبيِّ ﷺ ـ جاء؛ فكان هو المرادَ مِن قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾»[٣]، وهذا مِن أقْبَحِ تأويلاتِ الجَهْمِيَّةِ!

الثاني: أنَّ المُؤَوِّلَةَ المُعَطِّلَةَ يتأَتَّى لهم ـ إذا أَنْكَرَ عليهم نفاةُ المجازِ ـ أن يُلْغُوا المجازَ ويقولُوا: إنَّ دلالةَ اللفظِ على معنَيَيْهِ أو معانيه مِن قَبِيلِ الحقيقةِ؛ فيكونُ مِن قَبِيلِ المشتَرَكِ اللفظيِّ، ولهم أن يَدَّعُوا ذلك في مجيءِ اليَدِ بمعنَى النِّعْمَةِ أو القُدْرَةِ، ثم يقولون: هذه حقيقةٌ وَضْعِيَّةٌ كاستعمالِها في الجارحةِ، إلى غيرِ ذلك مِن الصِّفَاتِ التي ادَّعَوْا فيها المجازاتِ؛ وحينَئِذٍ: يُصْبِحُ النِّزَاعُ لَفْظِيًّا، والحَقُّ: أنَّ الخلافَ معهم ليسَ لِمُجَرَّدِ قولِهم بالمجازِ، بل لتأويلِهم النصوصَ، وحَمْلِها على خلافِ

---

(١) ينظر: «المحصول في أصول الفقه» للرازي (ق١ج١/٥٤٧ ـ ٥٧٤)، وينظَرُ الجوابُ عن هذه الفِرْيَةِ في: «الصواعق المرسَلة» (٢/ ٦٣٣ ـ ٧٩٤).

(٢) ينظر: «المحصول في الأصول» للرازي (ق٢ج١/٣٧٧)، وينظر جوابُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمِيَّةَ عن هذه الفِرْيَةِ في: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٤)، وينظر أيضًا: «الصواعق المرسَلة» (٣/ ٧٩٦ ـ ١٢٠٦، ٤/ ١٢٠٧ ـ ١٥٣٤).

(٣) «التفسير الكبير» للرازيّ (٣١/ ١٧٥).

ظاهِرِها بتَعَجْرُفٍ، ودونَ قرينةٍ صحيحةٍ، أو دلالةٍ مُوجِبَةٍ، وبأيِّ اسمٍ سَمَّوْا ذلك، فمَذْهَبُهم باطِلٌ مِن أصْلِه.

الثالثُ: أنه ليسَ كُلُّ مبتدعةِ الصفاتِ يستَعْمِلُون المجازَ في تحريفِهِم، بل هناكَ المُفَوِّضَةُ الذين يُفَوِّضُون معانِيَ النصوصِ إلى اللهِ، فلا يؤمِنُون بظاهِرِ ما يدلُّ عليه اللَّفْظُ، زاعِمِين أنَّ اللهَ لم يُرِدْ تلك الظواهِرَ؛ ولم يُكَلِّفْنا البحثَ عن معانٍ تخالِفُ هذه الظواهِرَ، قالُوا: فوَجَبَ علينا الإمساكُ، وإجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها، مِن غيرِ فَهْمٍ لمعناها، وهؤلاءِ شَرٌّ مِن المُؤَوِّلَةِ؛ لأنَّ قَوْلَهم هذا يستَلْزِمُ أن الرسولَ ﷺ لا يَعْلَمُ معانِيَ القرآنِ، وأنه لم يُبَلِّغِ البلاغَ المُبِينَ.

والحاصِلُ: أنَّ إنكارَ المجازِ لا يعالِجُ أَزْمَةَ الابتداعِ في الدِّينِ، ولا العقائِدِ، ولا يَدْحَضُ حُجَّةَ أهلِ التبديلِ والتحريفِ، «وإذا اتُّخِذَ المجازُ وسيلةً للإلحادِ فليس الذَّنْبُ ذَنْبَ المجازِ، وإنما ذَنْبُ هؤلاءِ المُلْحِدِين»[١]، وما المجازُ إلا طريقٌ مِن طُرُقِ التوسُّعِ اللُّغَوِيِّ، وبابٌ مِن أبوابِ الافتِنَانِ في التعبيرِ، وليس هو في نَفْسِهِ عقيدةً مُنْحَرِفَةً؛ فيُصَارَ إلى إنكارِها، وقد قالَ به أئمةٌ كِبَارٌ مِن أهلِ السُّنَّةِ؛ كالبُخَارِيِّ صاحِبِ «الصحيح»[٢]، وابنِ قُتَيْبَةَ[٣]، وابنِ جَرِيرٍ[٤]، وغيرِهم، وتَذَرُّعُ أهلِ البِدَعِ بالمجازِ يُفْسِدُه عليهم وجوهٌ أُخْرَى مِن الاستدلالِ، ليسَتْ هي إبطالَ القولِ بالمجازِ فحَسْبُ؛ **وهذا ما يعالَجُ في:**

---

(١) «الحقيقة والمجاز في القرآن» (ص٣٥).
(٢) ينظر: «خَلْق أفعال العباد» (ص١٦٨).
(٣) ينظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص١٠٣).
(٤) ينظر: «جامع البيان» (٢٢/ ١٦٠، ٢٣/ ٣٠٠).

الوقفةُ الثانيةُ: وهي مع مُثبِتَةِ المجازِ ممَّن اتَّخَذُوه سبيلًا لتحريفِ النصوصِ، والفِرَارِ مِن حَمْلِها على الحقائِقِ الشرعيةِ واللُّغَوِيَّةِ التي يُصَرِّحُ بها القرآنُ والسُّنَّةُ، وتَوَصَّلُوا بالمجازِ إلى التعطيلِ والبِدْعَةِ، فأقولُ: إنَّ التسليمَ بوجودِ المجازِ في اللُّغَةِ لا يُبِيحُ التلاعُبَ بالعربيةِ، ولا العُدْوَانَ على تراثِها الشريفِ، ولا يُسَوِّغُ تفريغَ الأدلَّةِ الشرعيةِ مِن دلالاتِها ومضامِينِها بدعوى المجازِ، والمتأمِّلُ في لُغَةِ العَرَبِ، وفي تراكيبِ الجملةِ العربيةِ، يَجِدُ أنها ذاتُ قواعِدَ دقيقةٍ وصارمةٍ؛ فيتَعَذَّرُ على كُلِّ مُدَّعٍ للمَجَازِ في أيِّ كلامٍ أن يُمْضِيَ دعواه إلا بالدليلِ البَيِّنِ الناقِلِ عن الأَصْلِ، الذي هو الظاهِرُ والحقيقةُ، ولو ساغَ حَمْلُ النصوصِ على المجازاتِ لِمُجَرَّدِ الاستحسانِ والتَّشَهِّي، ومِن دونِ الْتِفَاتٍ إلى الشروطِ المعتَبَرَةِ، لَتَعَذَّرَت الاستفادةُ مِن أكثَرِ ألفاظِ اللُّغَة[1]، بل لم يُوثَقْ بأخبارِ الشريعةِ، ولا بكلامِ الناسِ بعضِهم بعضًا.

قال أبو حامِدٍ الغزالِيُّ (ت٥٠٥هـ): «إنَّ الألفاظَ إذا صُرِفَتْ عن مقتَضَى ظواهِرِها بغيرِ اعتصامٍ فيه بنَقْلٍ عن صاحِبِ الشَّرْعِ، ومِن غيرِ ضرورةٍ تَدْعُو إليه مِن دليلِ العَقْلِ، اقتَضَى ذلك بُطْلَانَ الثِّقَةِ بالألفاظِ، وسَقَطَ به منفعةُ كلامِ الله تعالى وكلامِ رسولِه ﷺ؛ فإنَّ ما يَسْبِقُ منه إلى الفَهْمِ لا يُوثَقُ به، والباطِنُ لا ضَبْطَ له، بل تتعارَضُ فيه الخواطِرُ، ويُمْكِنُ تنزيلُه على وجوهٍ شَتَّى؛ وهذا أيضًا مِن البِدَعِ الشائعةِ العظيمةِ الضَّرَرِ، وإنما قَصَدَ أصحابُها الإغرابَ؛ لأن النفوسَ مائلةٌ إلى الغَرِيب،

(١) ينظر: «المستصفى» (١/ ٣٦٠).

ومستَلِذَّةٌ له؛ وبهذا الطريقِ تَوَصَّلَ الباطِنِيَّةُ إلى هَدْمِ جميعِ الشريعةِ بتأويلِ ظَوَاهِرِها، وتنزيلِها على رَأْيِهم»[1].

إنَّ تأويلَ أيِّ نَصٍّ بنَقْلِه مِن الحقيقةِ إلى المجازِ لا يُمْكِنُ أن يُسَلَّمَ به إلا بالاستنادِ إلى الدليلِ المعتَبَرِ، أو القرينةِ الصحيحةِ؛ وهذا أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عليه عندَ جميعِ العلماءِ؛ فنَحْنُ نطالِبُ كُلَّ مَن ادَّعَى المجازَ بالدليلِ على لزومِ صَرْفِ الكلامِ عن ظاهِرِه وحقيقَتِه إلى خلافِ ذلك؛ حتى الذين تأَوَّلُوا الصفاتِ على المجازِ يُقِرُّون بهذا الأَصْلِ، لكنَّهم يَدَّعُون مِن الدليلِ ما لا يَسْلَمُ لهم، ولا يُصَحِّحُ دَعْوَاهم.

ويناسِبُ هنا إيرادُ ما ذكَرَه شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ مِن شروطٍ لصَرْفِ الكلامِ عن ظاهِرِه وحقيقَتِه إلى مجازِه، حيثُ ذَكَرَ أنَّ ذلك لا يكونُ إلا بعدَ تحقُّقِ أمورٍ، يمكِنُ تلخيصُها مِن كلامِه فيما يأتي:

١ ـ أن ذلك اللَّفْظَ مستعمَلٌ في اللغةِ العربيةِ بالمعنى المجازِيِّ.

٢ ـ أن يقومَ دليلٌ يوجِبُ صَرْفَ اللفظِ عن حقيقَتِه إلى مَجَازِه، ومِن ذلك: أن يوجَدَ مانِعٌ يَمْنَعُ مِن إجراءِ اللفظِ على حقيقَتِه؛ كأن يكونَ المحلُّ الذي أُضِيفَتْ إليه الحقيقةُ ـ أو المعنى الذي أُضِيفَتْ إليه الحقيقةُ ـ لا يَصْلُحُ لها، فيُنْتَقَلُ عنها إلى مَجَازِها.

٣ ـ أنه لا بُدَّ مِن أن يَسْلَمَ ذلك الدليلُ الصارِفُ عن معارِضٍ، فإن عارَضَ الدليلَ الصارفَ معارِضٌ قرآنيٌّ أو إيمانيٌّ يدلُّ على إرادةِ الحقيقةِ امتَنَعَ تَرْكُها، فإن كان المعارِضُ نصًّا قاطِعًا لم يُلْتَفَتْ إلى

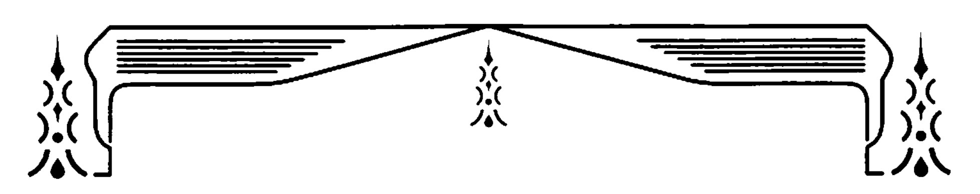
(١) «إحياء علوم الدين» (١/ ٦٢).

نَقِيضِه، وإن كان المعارِضُ للدليلِ الصارِفِ ظاهِرًا لا نصًّا وَجَبَ الترجيحُ.

ثم أضافَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ هذا كُلَّه لِمَا عُلِمَ أن الرسولَ ﷺ إذا تكَلَّمَ بكلامٍ وأرادَ به خلافَ ظاهِرِه، وضِدَّ حقيقَتِه، فلا بُدَّ أن يُبَيِّنَ للأمَّةِ أنه لم يُرِدْ حقيقَتَه، وأنه أراد مَجَازَه، سواءٌ عَيَّنَه أو لم يُعَيِّنْه، لا سِيَّما في الخِطَابِ العِلْمِيِّ الذي أُرِيدَ منهم فيه الاعتقادُ والعِلْمُ[1].



(١) ينظر: «الرسالة المدنية» (ضمن «مجموع الفتاوى») (٦/ ٣٦٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٦٢)، ونَقَلَها عنه ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ، كما في «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٤٦).



إبطالُ دَعْوَى المجازِ في نصوصِ العقائِد

لقدِ ادَّعَى جمهورُ المُؤَوِّلين لصفاتِ اللهِ تعالى أنها جاءَتْ على المجازِ لا على الحقيقةِ، كما أسلَفْنَا مِن كلامِهِم، وذكَرْنا أن مذهَبَ السلَفِ خلافُ ذلك، وبَيَّنَّا أنَّ آياتِ الصِّفَاتِ وأحاديثَها لا يُمْكِنُ تأويلُها، ولا حَمْلُها على المَجَازِ مِن جِهَةِ اللُّغَةِ نَفْسِها؛ فاللغةُ وتراكيبُ الكلامِ تَأْبَى ذلك، ومِن جهاتٍ أُخرى أيضًا، وهذا القولُ أَوْلَى في القَبُولِ مِن الاحتجاجِ بنَفْيِ المجازِ، وأبْعَدُ في التأثيرِ، وأوقَعُ في نَفْسِ المخالِفِ؛ فإنَّ إنكارَ المَجَازِ غيرُ مُسَلَّمٍ عندَ الأكثَرِ، كما أنه يَحْرِفُ البحثَ عن مسارِهِ، ويجعَلُ الخلافَ في أسلوبِ المجازِ فقط، إثباتًا أو نَفْيًا، حتى رُبَّما ظَنَّ ظانٌّ أنَّ المَجَازَ هو سَبَبُ الخلافِ كُلِّه.

قلتُ: إنَّ الذين يُؤَوِّلُون نصوصَ الشريعةِ العِلْمِيَّةَ والعَمَلِيَّةَ لِيَنْصُروا مذاهِبَهم الباطلةَ، وأقوالَهم الفاسِدَةَ، لا مُسْتَنَدَ لهم في المجازِ إطلاقًا، ولا مستَمْسَكَ لهم به فيما ذَهَبُوا إليه؛ ولنَذْكُرْ على ذلك أكبَرَ قضيَّةٍ استغَلُّوا فيها المجازَ، وهي صفاتُ اللهِ تعالى، فإنَّ الذين تأوَّلُوها مُتَذَرِّعِين بالمجازِ لا مستَنَدَ لهم فيه البَتَّةَ؛ **وذلك لأمورٍ:**

أَوَّلُها: أنَّ الأصلَ في الكلامِ أن يُجْرَى على الحقيقةِ، ما لم تَقُمْ قرينةٌ توجِبُ صَرْفَه عن حقيقَتِه وظاهِرِه إلى مَجَازِه؛ فإنَّ الناسَ متعَبَّدُون

باعتقادِ الظاهِرِ في كلامِ اللهِ تعالى، وكلامِ رسولِه ﷺ، ما لم يَمْنَعْ مِن ذلك مانِعٌ؛ وهذا بالإجماعِ؛ فقد أجمَعَ العلماءُ: «على أنه لا يَجُوزُ صَرْفُ الكلامِ إلى المجازِ، إلا بعدَ تعذُّرِ حَمْلِه على الحقيقَةِ»[1]؛ فكُلُّ كلامٍ يُدَّعَى أنه مجازٌ لا بُدَّ فيه مِن قرينةٍ مانِعَةٍ مِن إرادةِ المعنى الحقيقِيِّ؛ سواءٌ جُعِلَتْ رُكْنًا داخلًا في مفهومِ المجاز ـ كما هو رأيُ البلاغِيِّينَ ـ أمْ جُعِلَتْ شرطًا لصِحَّتِه؛ كما هو قولُ الأصولِيِّين[2]، والفَرْقُ بين القولَيْنِ نِسْبِيٌّ.

ومع الاتفاقِ على اشتراطِ القرينةِ المانعةِ مِن حَمْلِ الكلامِ على المجازِ، فالشَّأْنُ: في هذه القرينةِ، التي هي دليلُ مَن يَصْرِفُ الكلامَ عن حقيقَتِه إلى مجازِه، ومتى صَحَّ هذا الدليلُ، وثَبَتَتْ تلك القرينةُ، صَحَّ ما بُنِيَ عليها، ووَجَبَ مقتضاها، و«يكونُ لفظُ المجازِ بعدَ نَصْبِ القرينةِ دَالًّا على المعنَى المجازِيِّ بالمطابَقَةِ؛ ولذلك يُقَالُ: إنه استُعْمِلَ فيه بوَضْعٍ ثانٍ، وَضَعَه المتكَلِّمُ، ونَصَبَ عليه قرينةً»[3]، والذين حَرَّفُوا النصوصَ بصَرْفِها عن ظاهِرِها إنما أُتُوا مِنِ اعتمادِهم على حُجَجٍ فاسدةٍ، وقرائِنَ باطلةٍ، ظَنُّوها أدلَّةً تَمْنَعُ مِن حَمْلِ النصوصِ على الظاهِرِ.

---

(١) «التفسير الكبير» للرازي (٣٠/ ٩٤)، وينظر: «المحلى» لابن حزم (١/ ٣٢)، و«فتاوى السبكي» (٢/ ٥٩٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ١٤٧، ٦/ ٣٦٠)، و«ترجيح أساليب القرآن» (ص١٥١).

(٢) ينظر: «التلويح، إلى كشف حقائق التنقيح» (١/ ١٧٢)، و«حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية» (ص١٢٧).

(٣) «حاشية التوضيح والتصحيح» لابن عاشور (١/ ١١).

هذا؛ وقد فُتِحَ بابُ المجازِ والتأويلِ والعُدُولِ بالألفاظِ عن ظواهِرِها، دونَ اعتبارِ للقرائِنِ، فانفَتَحَ بذلك بابُ شَرٍّ عظيم، وقالَتْ فِرَقُ البدعةِ لأَجْلِه ما شاءَ اللهُ لها أن تقولَ، وضَلَّ كثيرٌ مِن الخَلْقِ عن الحَقِّ؛ مِن جَرَّاءِ تلك التأويلاتِ الفاسدةِ، وهاتِيكَ المجازاتِ الباطلةِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله!

يقولُ ابنُ الوَزِيرِ (ت٨٤٠هـ): «ولو جازَ العُدُولُ إلى المجازِ بمجَرَّدِ الاستحسانِ مع جوازِ الحقيقةِ، لصَحَّ مذهَبُ الباطِنِيَّةِ وأمثالِهم، ولم يُوثَقْ لله سبحانَه بخَبَرٍ البَتَّةَ»[1]، وقال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت٤٦٣هـ): «ولو ساغَ ادِّعَاءُ المجازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ ما ثَبَتَ شيءٌ مِن العباداتِ»[2].

لقد حفلَ كتابُ اللهِ تعالى وسُنَّةُ رسولِهِ الكريم ﷺ بكثيرٍ مِن الأخبارِ التي تُخْبِرُ عن اللهِ جل وعلا، عن ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه، وأنَّ له سبحانَه ذاتًا ووَجْهًا وعينَيْنِ ويدَيْنِ وقدمَيْنِ، وأنه استَوَى على العَرْشِ، وأنه يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ، وأنه يَجِيءُ يومَ القيامةِ للفَصْلِ بين عبادِه، وأنَّه يَفْعَلُ ما يَشَاءُ؛ كما هو ثابِتٌ في الأدلَّةِ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ فله سبحانَه نُعُوتُ الكمالِ، التي دَلَّتْ عليها الأخبارُ الكريمةُ، وهي أخبارٌ ظاهِرَةُ الدلالةِ، ليس فيها قرائِنُ تَصْرِفُها عن ظواهِرِها؛ وقد دَلَّت على صفاتٍ ثابتةٍ للرَّبِّ سبحانَه على ما يَلِيقُ به، وادِّعَاءُ المعَطِّلَةِ أن إثباتَ الصفاتِ تمثيلٌ وتجسيمٌ، وأنَّ القرينَةَ المانعةَ امتناعُ التمثيلِ والتجسيمِ ـ: ادعاءٌ متهافِتٌ وإفْكٌ عظيمٌ!

---

(١) «ترجيح أساليب القرآن» (ص١٥١)، **وينظر في هذا الكتابِ** كيفَ أوقَعَ الزمخشريَّ إفراطُه في المجازِ دونَ حُجَّةٍ، **وينظر أيضًا**: «الانتصاف» (٤/ ١٠) بهامِشِ «الكَشَّاف».

(٢) «التمهيد» (٧/ ١٢٨).

فأيُّ تَنْزِيهٍ يكونُ في سلبِ البارِي صفاتِه التي أثبَتَها لنَفْسِه، وأثبَتَها له رسولُه ﷺ، وهو أعلَمُ الخَلْقِ بربِّه تعالى؟!

الثاني: أن إجماعَ أهلِ السُّنَّةِ منعَقِدٌ على أنَّ صفاتِ الله تعالى الوارِدَةَ في الكتابِ والسُّنَّةِ يَجِبُ إجراؤُها على الحقيقةِ، ولا يَجُوزُ تأويلُها، وقد حَكَى هذا الإجماعَ غَيْرُ واحِدٍ، كما سَبَقَتِ الإشارةُ إليه.

قال ابنُ عبدِ البَرِّ (ت٤٦٣هـ): «أهلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُون على الإقرارِ بالصفاتِ الواردةِ كُلِّها في القرآنِ والسُّنَّةِ، والإيمانِ بها، وحَمْلِها على الحقيقةِ لا على المجازِ، إلا أنَّهم لا يُكَيِّفُون شيئًا مِن ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صِفَةً محصورةً، وأما أهلُ البِدَعِ والجَهْمِيَّةُ والمعتزلةُ كُلُّها والخوارِجُ، فكُلُّهم يُنْكِرُها، ولا يَحْمِلُ شيئًا منها على الحقيقةِ، ويزعُمُون أنَّ مَن أَقَرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عندَ مَن أثبَتَها نافُون للمَعْبُود، والحَقُّ فيما قالَه القائِلُون بما نَطَقَ به كتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِه ﷺ، وهم أئمةُ الجماعةِ، والحمدُ للهِ»[(١)].

وقالَ قوامُ السُّنَّةِ أبو القاسِمِ التَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت٥٣٥هـ): «الكلامُ في صفاتِ اللهِ ﷻ ما جاءَ منها في كتابِ اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحةِ عن رسول اللهِ ﷺ: فمَذْهَبُ السلَفِ ـ رحمةُ الله عليهم ـ: إثباتُها وإجراؤُها على ظاهِرِها، ونَفْيُ الكيفيةِ عنها»[(٢)].

---

(١) «التمهيد» (٦/ ١٤٥)، وللذهبيِّ في كتابه «العلو» (١٣٢٦) تعليقٌ بديعٌ على كلامِ ابنِ عبدِ البَرِّ، فلْيُنْظَر.

(٢) «الحجة، في بيان المحجة» (١/ ١٧٤).

وممن حَكَى الإجماعَ أيضًا: الخَطَّابِيُّ (ت٣٨٨) وغَيْرُه[١]، وكلامُهم في وجوبِ حَمْلِ الصفاتِ على الحقيقةِ ومَنْعِ حَمْلِها على المجازِ كَثِيرٌ، وقد حكَى الحافِظُ ابنُ رَجَبٍ (ت٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ التصريحَ بذلك عن «خَلْقٍ مِن العلماءِ الحنابلةِ والمُحَدِّثِين»[٢].

ومن ذلك: قولُ سُفْيَانَ بنِ عُيَيْنَةَ (ت١٩٨هـ): «كُلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نَفْسَه، فقراءَتُه تفسيرُه؛ أي: هو على ظاهِرِه، لا يَجُوزُ صَرْفُه إلى المجازِ بنَوْعٍ مِن التأويلِ»[٣].

وقولُ أبي أحمَدَ القَصَّابِ (مِن علماءِ المئةِ الرابعةِ) في كتابِه «السُّنَّة»[٤]: «كُلُّ صفةٍ وَصَفَ اللهُ بها نَفْسَه، أو وَصَفَه بها نَبِيُّه ﷺ فهي صِفَةُ حقيقةٍ، لا صفةُ مجازٍ»، ويعلِّقُ الحافِظُ الذهبيُّ على ذلك بقولِه: «قلتُ: نَعَمْ؛ لو كانَتْ صفاتُهُ مجازًا، لتحَتَّمَ تأويلُها؛ ولقِيلَ: معنى البَصَرِ كذا، ومعنى السمعِ كذا، ومعنى الحياةِ كذا، ولَفُسِّرَتْ بغيرِ السابِقِ إلى الأفهامِ، فلَمَّا كان مذهَبُ السلفِ إمرارَها بلا تأويلٍ، عُلِمَ أنها غيرُ محمولةٍ على المجازِ، وأنها حَقٌّ بَيِّنٌ»[٥]، وقال الذهبيُّ أيضًا معلِّقًا: «ولو كانَتِ الصفاتُ تُرَدُّ إلى المجازِ، لبَطَلَ أن تكونَ صفاتٍ للهِ»[٦].

---

(١) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٥).
(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٤).
(٣) «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣٦٣).
(٤) كما في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٩).
(٥) السابق، وينظر أيضًا: «الحُجة، في بيان المحجة» (١/ ٤٤٦).
(٦) «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٣٠٤)، وينظر: «إبطال التأويلات» (١/ ٧٤).

الثالث: أنَّ مجيءَ أخبارِ الصفاتِ في الكتابِ والسُّنَّةِ متكاثرةً ومتطابقةً يوجِبُ العِلْمَ والقَطْعَ بأن المرادَ منها حقائِقُها، ويَنْفِي إرادةَ المجازِ[(١)]، وكُلَّما كَثُرَتِ الأدلَّةُ، أسهَمَتْ في إشباعِ المعنى، وأداءِ الوظيفةِ الكُبْرَى في إنتاجِ الدلالةِ، وقد أَقَرَّ بهذا الأصلِ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت٧٦٥هـ) وجلالُ الدِّينِ السيوطِيُّ (ت٩١١هـ)، مع مناقَضَتِهما لهذا الأَصْلِ في أخبارِ الصِّفَاتِ؛ فإنهما مِن كِبَارِ الأشاعرةِ.

قال السُّبْكِيُّ: «اعلَمْ: أنَّ المقصودَ بتكثيرِ الأدلَّةِ أنَّ الآيَةَ الواحدةَ والآيَتَيْنِ قد يُمْكِنُ تأويلُها، ويتطَرَّقُ إليها الاحتمالُ، فإذا كَثُرَتْ قد تَتَرَقَّى إلى حَدٍّ يقطَعُ بإرادةِ ظاهِرِها، ونَفْيِ الاحتمالِ والتأويلِ عنها»[(٢)]، وقال السيوطيُّ معلِّقًا على كلامِ السُّبْكِيِّ: «لأنَّ كلَّ دليلٍ منها على انفرادِهِ قد يُمْكِنُ تأويلُه، وتطَرُّقُ الاحتمالِ إليه، فلما كَثُرَتْ هذه الكَثْرَةَ، ترقَّتْ إلى حَدٍّ غَلَبَ على الظَّنِّ إرادةُ ظاهِرِها، ونَفْيُ الاحتمالِ والتأويلِ عنها»[(٣)].

الرابع: ومما يَدْرَأُ عَنْ نصوصِ الصفاتِ أنْ تكونَ على المجازِ: أنها لا تَقْبَلُ دعوَى المجازِ مِن جِهَةِ اللُّغَةِ نَفْسِها، ومِن جهةِ النَّظْمِ وسياقِ الكلامِ؛ فنَظْمُها الذي خَرَجَتْ عليه يأبَى أن يكونَ مجازِيًّا، والعلماءُ في مصنَّفَاتِهم المختلفةِ؛ في التفسيرِ، وفي شُرُوحِ الحديثِ، وفي الدراساتِ اللُّغَوِيَّةِ والأدبِيَّةِ، كثيرًا ما يَنُصُّونَ على قرائِنَ لفظِيَّةٍ في السياقِ تَقْضِي

---

(١) ينظر: «الحجة، في بيان المحجة» (١/ ١٦٩).
(٢) «فتاوى السبكي» (٢/ ٥٩٧).
(٣) «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٢٩).

بكَوْنِ الكلامِ حقيقيًّا، وهي ضوابِطُ مُهِمَّةٌ، وهي مِن العلمِ الذي لم يُجْمَعْ في صعيدٍ واحِدٍ، أعني: مِن حيثُ أجناسُها وأنواعُها، وأَوْلَى الناسِ بذلك هُم أهلُ البلاغةِ.

والذي يَعْنِينا الآن: ما وَجَدْناه مِن كلامِ العلماءِ في آياتِ الصفاتِ وأحاديثِها، وما عَيَّنُوه مِن القرائِنِ التي تَمْنَعُ مِن حَمْلِ هذه النصوصِ على المجازِ؛ وذلك ما يَنْصُرُ مذهَبَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، **وقد وَقَفْتُ على شواهِدَ كثيرةٍ في هذا البابِ، أكتَفِي منها بنماذِجَ، مما يحتَمِلُه المَقَامُ؛ فمِن ذلك:**

* **تأكيدُ الفعلِ بالمَصْدَرِ**، كما في قولِه سبحانَه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النِّسَاء: ١٦٤]، فقد أجمَعَ اللُّغَوِيُّون على أنَّ الفِعْلَ إذا أُكِّدَ بالمصدَرِ، فإنَّ ذلك يؤكِّدُ الحقيقةَ، ويَنْفِي احتمالَ المجازِ[١]، فمجيءُ المصدَرِ في هذه الآيَةِ له فائدتانِ؛ الأُولَى: تأكيدُ وقوعِ الفِعْلِ، والثانيةُ: تأكيدُ نِسْبَةِ الفعلِ إلى فاعِلِه؛ فأفادَتِ الآيَةُ إثباتَ صفةِ الكلامِ لله تعالى، وأنَّه سبحانَه يتكَلَّمُ حقيقةً، بحروفٍ وأصواتٍ مسموعةٍ؛ «فهو كلامٌ كما يُعْقَلُ الكلامُ، لا شَكَّ في ذلك»[٢]؛ فبَطَلَ بهذا التأكيدِ مذهَبُ مَن أَوَّلَ هذه الصفةَ، وقد جاءَ هذا التأكيدُ أيضًا في السُّنَّةِ، في قولِه ﷺ في حديثِ الشفاعةِ حينَ ذكرَ موسى عليه السلام: **(وَكَلَّمَهُ اللهُ تَكْلِيمًا)**[٣]، فطابَقَتِ

---

(١) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٥٠٧)، و«تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٦٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٤٤)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٢٥٠)، و«حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية» (ص٥٠٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢/ ١٣٣).

(٣) رواه البخاري (٦٩٧٥) عن أَنَسٍ رضي الله عنه، ومسلم (٣٢٩) عن حُذَيْفَة رضي الله عنه.

السُّنَّةُ القرآنَ، وهذه قرينةٌ أُخرى(١).

*** ومِن القرائنِ المانعةِ مِن المَجَازِ: التَّكْرَارُ المؤكِّدُ للحقيقةِ**، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النَّحل: ٤٠]، فأكَّدَ القَوْلَ بتكرارِه بالمصدَرِ المؤوَّلِ ﴿أَن نَّقُولَ﴾، وذلك مانِعٌ مِن إرادةِ المجازِ(٢).

إذا تَبَيَّنَ ذلك عُلِمَ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ هم أَوْلَى الناسِ بدراسةِ بلاغةِ القرآنِ وإعجازِه؛ لأنهم يُقِرُّون ويعتَقِدُون أنَّ المكتوبَ في المصحَفِ هو نَفْسُه كلامُ اللهِ حقيقةً، وليس مخلوقًا، كما تقولُه المعتزلةُ(٣)، وليس حكايةً عن كلامِ الله، كما تقولُه الكُلَّابِيَّةُ(٤)، وليس عبارةً عنه، كما تقولُه الأشاعرةُ، فإنَّ هؤلاءِ ـ أي: الأشاعرة ـ يقولُون في كلامِ اللهِ: إنه المعنى القائِمُ بنَفْسِه سبحانَه، وإنَّ هذا لم يَنْزِلْ، وإنما الذي نَزَلَ على محمَّدٍ ﷺ هو العبارةُ عنه، وهو مِن لَفْظِ جبريلَ عليه السلام، أو مِن لَفْظِ محمَّدٍ ﷺ، على قولَيْنِ لهم، ويُسَمَّى القرآنُ عندَهم كلامَ الله مجازًا؛ مِن تسميةِ الدالِّ باسم المدلولِ(٥).

---

(١) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٥٧).
(٢) ينظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص١١١).
(٣) ينظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص٥٢٨).
(٤) ينظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٠٩).
(٥) **يُنظر مذهَبُهم في**: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده» (٨٥، ٩٤، ٩٥)، و«إعجاز القرآن» للباقلاني (ص٢٩٤)، و«الإرشاد إلى قواطع الأدلة» (ص١٠٨)، **ويُنظر في الردِّ عليهم**: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠، ٦/ ٢٩٥، ١٢/ ٤٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ١٩٧)، و«العقيدة السلفية، في كلام رب البرية» (ص٣٩٥).

وقولُ الأشاعرةِ هذا يلتَقِي في النهايةِ مع قولِ المعتزلةِ؛ وهو: أن كلامَ الله مخلوقٌ؛ لأنه صَدَرَ مِن مخلوقٍ[١]؛ ولهذا صَرَّحَ عَضُدُ الدِّينِ الإِيجِيُّ (ت٧٥٦هـ) ـ وهو مِن أئمَّةِ الأشاعرةِ ـ أنهم لا يُنْكِرُون قولَ المعتزلةِ؛ أي: في كونِ القرآنِ مخلوقًا[٢]، وعلى فلسفةِ الكلامِ النَّفْسِيِّ هذه بَنَى عبدُ القاهِرِ الجرجانيُّ نظريَّتَهُ المشهورةَ (النَّظْم)، وهي النظريَّةُ التي أرْضَتْ عقيدَتَه الأشعرِيَّةَ، كما يقولُ أستاذُنا درويش الجِنْدِي رَحِمَهُ اللهُ[٣].

ولِمَا تَقَدَّمَ ـ مِن قولِ الأشاعرةِ في القرآنِ ـ فإنه يَلْزَمُ ألا يكونَ القرآنُ مُعْجِزًا مِن جهةِ البلاغةِ في أساليبِه وتراكيبِه؛ لأنه هذا هو الجانِبُ اللفظِيُّ، واللَّفْظُ عند الأشاعرةِ مخلوقٌ، فلا يكونُ القرآنُ معجزًا مِن هذا الجانِبِ؛ أي: مِن جهةِ نِسْبَتِه إلى اللهِ، إلا مِن حيثُ الخَلْقُ، وهذا قَدْرٌ مشتَرَكٌ بينه وبين سائِرِ كلامِ البُلَغَاءِ، وإنما إعجازُه مِن جهةِ معانِيه الراجعةِ إلى المعنى النَّفْسِيِّ الواحِدِ القائِمِ بذاتِ الله تعالى، فيلزَمُ أن تكونَ الجهودُ المبذولةُ في بيانِ إعجازِ القرآنِ مِن جهةِ بلاغَتِه لا وَجْهَ لها، ولا ثَمَرَةَ، وهذا اللازِمُ قد صَرَّحَ بمعناه القاضي عِيَاضٌ، وعزاه إلى أبي الحَسَنِ الأشعَرِيِّ، قال القاضي: «وذَهَبَ أبو الحَسَنِ إلى أنه مما

---

(١) ينظر: «تفسير سورة يس» لابن عثيمين (ص٢٠٨، ٣١٠)، وذَكَرَ أنَّ قولَ المعتزلةِ ـ في ظاهِرِه ـ أقرَبُ إلى الحقيقةِ مِن قولِ الأشاعرةِ؛ لأن المعتزلةَ يقولون: إنَّ ما بينَ دفتَيِ المصحَفِ كلامُ الله، والأشاعرةُ يقولون: هو عبارةٌ عن كلامِ الله، وكلٌّ منهم في ضلالٍ مُبِينٍ!

(٢) ينظر: «المواقف» (ص٢٩٤).

(٣) «نظرية عبد القاهر في النظم» (ص١٢٢).

يُمْكِنُ أن يَدْخُلَ مِثْلُه تحتَ مَقْدُورِ البَشَرِ، ويُقْدِرُهم اللهُ عليه، ولكنْ لم يكن هذا ولا يكونُ، فمَنَعَهم اللهُ وعَجَّزَهم عنه، وقال به جماعةٌ مِن أصحابِه»[١]. قال عليُّ القارِي في شرحِه معلِّقًا على ذلك: «وهذا هو القولُ بالصَّرْفَةِ، وقد مَرَّ أنَّه مرجوحٌ عندَ أكابِرِ الأئمَّةِ»[٢].

* **ومِن القرائِنِ المانعةِ مِن المَجَازِ: تنوُّعُ التعبيرِ عن المعنَى بألفاظٍ مختلفةٍ**؛ فهذا مما يَرْفَعُ احتمالَ المجازِ، كما في صفةِ البُغْضِ لله تعالى، فمَرَّةً وَرَدَت بهذا اللفظِ، في قولِه ﷺ: (**إِنَّ اللهَ إِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ**...) الحديثَ[٣]، وجاءَتْ مَرَّةً أُخرى بلَفْظِ المَقْتِ؛ قال تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصَّف: ٣][٤].

وكما في صفةِ المجيءِ لله تعالى، فمَرَّةً وَرَدَ التعبيرُ بالمجيءِ، كما في قولِه سبحانَه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفَجْر: ٢٢]، ومَرَّةً بالإتيانِ، كما في قولِه ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البَقَرة: ٢١٠]، فهذا إتيانٌ حقيقِيٌّ، ومجيءٌ حقيقِيٌّ؛ «لأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى اللهِ، وكُلُّ فعلٍ أُسْنِدَ إلى الله فهو قائِمٌ به لا بغَيْرِه، هذه هي القاعدةُ في اللُّغَةِ العربيةِ، والقاعدةُ في أسماءِ الله وصفاتِه: كُلُّ ما أَسْنَدَه اللهُ لنَفْسِه فهو له لا لغَيْرِه، وعلى هذا: فالذي يأتي هو اللهُ ﷻ، وليس كما حَرَّفَه أهلُ التعطيلِ، حيثُ قالوا: إنه جاءَ أَمْرُ اللهِ، وهذا

---

(١) «الشِّفَا، بتعريف حقوق المصطفى» (١/ ٣٧٣)، وينظر: «مآلات القَوْل بخَلْق القُرآن» (ص٥٨).

(٢) «شرح الشِّفَا» (٢/ ٨٠٧).

(٣) رواه مسلم (٢٦٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ينظر: «فَتْح ذي الجلال والإكرام» (١/ ٥١١).

إخراجٌ للكلامِ عن ظاهِرِه بلا دليلٍ؛ فنَحْنُ مِن عقيدَتِنا أنْ نُجْرِيَ كلامَ اللهِ ورسولِه على ظاهِرِه، وألَّا نُحَرِّفَ فيه، ونقول: إنَّ اللهَ تعالى يجيءُ يومَ القيامةِ هو بنَفْسِه؛ ولكنْ كيفَ هذا المجيءُ؟ هذا هو الذي لا عِلْمَ لنا به، فلا نَدْرِي كيفَ يجيءُ، والسؤالُ عن مِثْلِ هذا بدعةٌ»[1].

* **ومِن القرائِنِ المانعةِ مِن المجازِ: مجيءُ الصِّفَةِ متنوِّعَةً متصرِّفَةً في مواردِ الاستعمالِ**؛ فهذا مما يُوجِبُ العِلْمَ الضروريَّ القاطِعَ بإرادةِ المعنى الحقيقِيِّ؛ فمِن ذلك: ما جاء في صِفَةِ اليَدَيْنِ لله تعالى؛ فقد وَرَدَت فيها أخبارٌ كثيرةٌ، بصيغةِ الإفرادِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، وجاءَتْ مقتَرِنَةً بما يدُلُّ على أنها يَدٌ حقيقِيَّةٌ؛ مِن الإمساكِ والطَّيِّ، والقَبْضِ والبَسْطِ، والحَثَيَاتِ والأصابعِ، وكَتَبَ التوراةَ بيَدِه، وغَرَسَ جَنَّةَ عَدْنٍ بيَدِه؛ قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال سبحانَه: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، وقال سبحانَه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، فانْظُرْ كيفَ أضافَ الفعلَ إلى الفاعِلِ، وعَدَّى الفِعْلَ إلى «اليَد» بالباءِ، فإن هذا نَصٌّ في أنه فَعَلَ الفِعْلَ بيدَيْهِ، وأنهما يدانِ حقيقِيَّتَانِ، ولا يَجُوزُ أن تُؤَوَّلَا بمعنَى القُدْرَةِ؛ لأنَّ القدرةَ صِفَةٌ واحدةٌ، ولا يَجُوزُ أنْ يُعَبَّرَ بالاثنينِ عن الواحِدِ؛ كما لا يَجُوزُ أن يُرَادَ بهما النِّعْمَةُ؛ لأنَّ نِعَمَ اللهِ تعالى لا تُحْصَى؛ فبَطَلَتْ بذلك دَعْوَى المجازِ في هذه الآياتِ، كما بَطَلَ القولُ بأنها مِن الاستعارةِ التخييلِيَّةِ، أو التَّوْرِيَةِ، كما يقولُ البلاغِيُّون، الذين سُقْنَا كلامَهم آنِفًا[2].

---

(١) «تفسير جزء عَم» لابن عثيمين (ص١٩٩).

(٢) ينظر: «رد الدارمي» (ص٢٨)، و«الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية =

ومِن مجيءِ الصفةِ مُتَنوِّعَةً متصرِّفَةً: ما وَرَدَ في صفةِ السَّمْعِ لله، حيثُ جاءَتْ بصيغةِ الماضي، والمضارِعِ، وصيغةِ المبالَغَةِ، وقد اجتَمَعَ ذلك في قولِه تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المُجادَلَة: ١]، فهذا نَصٌّ صريحٌ لا يَحْتَمِلُ التأويلَ بوَجْهٍ مِن الوجوهِ، في إثباتِ السمعِ لله حقيقةً، وأنه يَسْمَعُ بنَفْسِه[١].

* **ومِن ذلك: التقسيمُ فيمَن أُضِيفَ إليه الفِعْلُ أو الصِّفَةُ**، كما في قولِه تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعَام: ١٥٨]، فقد أضافَ الإتيانَ إلى الملائكةِ، وإلى الرَّبِّ سبحانَه، وإلى بعضِ آياتِ الله، فيَمْتَنِعُ حَمْلُ الإتيانِ المضافِ إلى الربِّ على إتيانِ الملائكة، أو بعضِ آياتِ الربِّ؛ لأن ذلك كُلَّه قد ذُكِرَ، فصارَتِ الآيَةُ نَصًّا في إثباتِ الإتيانِ للهِ ﷻ[٢]، حقيقةً، لا مَجازًا، ولا استعارَةً.

* **ومِن ذلك: الإشارَةُ باليَدِ**؛ فإنها قرينةٌ دالَّةٌ على إرادةِ المعنى الحقيقِيِّ، كما جاء في حديثِ أبي هُرَيْرَةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قَرَأَ هذه الآيَةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ إلى قولِه: ﴿سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النِّسَاء: ٥٨]، فوَضَعَ إبهامَه على أُذُنِه، والتي تَلِيها على عَيْنِه[٣]، قال

= المُشَبِّهة» (ص٥٢)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٦٥)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٨٤).

(١) ينظر: «الصواعق المرسلة» (١/ ١١٣).

(٢) ينظر: «الصواعق المرسلة» (١/ ١٨٩).

(٣) رواه أبو داود في «السنن» (٥/ ٩٦) (رقم٤٧٢٨)، وإسنادُه قَوِيٌّ على شَرْطِ مسلمٍ، قاله الحافِظُ في «الفتح» (١٣/ ٣٨٥).

عبدُ اللهِ بنُ يَزِيدَ المقرِئُ أَحَدُ رُوَاةِ الحديثِ: «يعني: أنَّ للهِ سَمْعًا وبَصَرًا»، وقال أبو داودَ عَقِبَه: «وهذا رَدٌّ على الجَهْمِيَّة»[1]؛ أي: الذين لا يُثْبِتُون لله صِفَتَي السمعِ والبَصَرِ.

* **ومما يَرْفَعُ احتمالَ المجازِ: إتْباعُ الخَبَرِ بأحدِ الأساليبِ المُوَضِّحَةِ له**، كما في حديثِ جَرِيرِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ، قال: كُنَّا عندَ النبيِّ ﷺ، فنَظَرَ إلى القَمَرِ ليلةً ـ يعني: البَدْر ـ فقال: **(إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ)**[2]، فدَلَّ الحديثُ على أنَّ اللهَ يُرَى في الآخِرَةِ، كما يُرَى القَمَرَ في الدُّنْيَا، فهو تشبيهٌ للرؤيةِ بالرؤيةِ، لا تشبيهُ المَرْئِيِّ بالمَرْئِيِّ؛ لأن اللهَ سبحانَه ليس كمِثْلِه شيءٌ، وأفادَ التشبيهُ في الحديثِ تحقيقَ الرؤيةِ، وتأكيدَها، ونَفْيَ المجازِ عنها[3]، ففي ذلك: الرَّدُّ على المعتزلةِ والجَهْمِيَّةِ الذين يَنْفُون الرؤيةَ، ويقولون: إنَّ اللهَ لا يُرَى، لا في الدُّنْيَا ولا في الآخِرَة، ورَدٌّ على الأشاعرةِ الذين يقولون: إنَّه يُرَى ولكنْ لا إلى جِهَةٍ، وهذا كلامٌ لا يُعْقَلُ[4].

إلى غيرِ ذلك مِن القرائِنِ اللَّفْظِيَّةِ المُتَّصِلَةِ أو المنفَصِلَةِ، التي تُؤَكِّدُ الحقيقةَ، وتَمْنَعُ مِن حَمْلِ الكلامِ على المَجَازِ[5].

وسلوكُ هذا الطريقِ في إثباتِ صفاتِ الباري جل وعلا أَجْدَى

---

(١) السابق، وينظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٣/٩٤٨).

(٢) رواه البخاري (٥٢٩)، ومسلم (٦٣٣).

(٣) **ينظر**: «شرح العقيدة الواسطية» للشيخ صالح الفَوْزَان (ص١٢١).

(٤) **ينظر**: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/٢٠٩)، و«فتح الباري» (١٣/٤٣٥).

(٥) **ينظر**: «التوجيه البلاغي لآيات العقيدة» (ص٦٢٥).

ـ كما قُلْتُ ـ مِن إنكارِ المَجَازِ، وأوقَعُ في نَفْسِ المخالِفِ؛ لِمَا فيه مِن اعتبارِ نَظْمِ الكلامِ، والاحتكامِ إلى قواعِدِ اللُّغَةِ العربيةِ، ومراعاةِ قوانينِها المُطَّرِدَةِ، وقد سَلَكَ هذا الطريقَ جماعةٌ مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ، ممَّن كانوا يُقِرُّون بالمَجَازِ، وذلك في ردودِهم على المخالِفِين الذين اعتَمَدُوا على المجازِ في إثباتِ عقائِدِهم، ومِن هؤلاءِ: ابنُ قُتَيْبَةَ (ت٢٧٦هـ) في كتابَيْهِ «تأويل مُشْكِل القُرآن»، و«الاختلاف في اللَّفْظِ والردّ على الجَهْمِيَّة والمُشَبِّهَة» ومما قال في ذلك: «وتَعَمَّقَ آخَرُون في النَّظَر، وزَعَمُوا أنهم يُرِيدُون تصحيحَ التوحيدِ، بنَفْيِ التشبيهِ عن الخالِقِ، فأبطَلُوا الصِّفَاتِ؛ مثلِ الحِلْمِ، والقُدْرَةِ، والجَلَالِ، والعَفْوِ، وأشباهِ ذلك؛ فقالوا: هو الحَلِيمُ ولا نقولُ: بحِلْمٍ، وهو القادِرُ ولا نقولُ: بقُدْرَةٍ، وهو العالِمُ ولا نقولُ: بعِلْمٍ؛ كأنهم لم يَسْمَعُوا إجماعَ الناسِ على أن يقولُوا: أسأَلُكَ عَفْوَكَ، وأن يقولُوا: يَغْفُو بحِلْمٍ، ويعاقِبُ بقُدْرَةٍ، والقديرُ هو ذو القُدْرَةِ، والعافي هو ذو العَفْوِ، والجليلُ هو ذو الجَلَالِ، والعَلِيمُ هو ذو العِلْمِ.

فإنْ زَعَمُوا أنَّ هذا مجازٌ، قيلَ لهم: ما تقولون في قولِ القائِلِ: غَفَرَ اللهُ لك، وعَفَا عنك، وحَلُمَ اللهُ عنك؛ أَمَجَازٌ هو أم حقيقةٌ؟ فإنْ قالوا: مجازٌ؛ فاللهُ لا يَغْفِرُ لأحدٍ، ولا يَعْفُو عن أَحَدٍ، ولا يَحْلُمُ عن أَحَدٍ، على الحقيقةِ، ولن يَرْكَبُوا هذه! وإنْ قالوا: هو حقيقةٌ؛ فقد وَجَبَ في المصدرِ ما وَجَبَ في الصَّدْرِ؛ لأنَّا نقولُ: غَفَرَ اللهُ مَغْفِرَةً، وعَفَا عَفْوًا، وحَلُمَ حِلْمًا، فمِن المُحَالِ أن يكونَ واحِدٌ حقيقةً، والآخَرُ مجازًا»[١].

---

(١) «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبِّهة» (ص٢٢ ـ ٢٣).

ومنهم عثمانُ بنُ سَعِيدٍ الدارِمِيُّ (ت٢٨٠هـ) في «الرد على الجَهْمِيَّة»، و«الرد على بِشْر المريسِيّ»؛ فإنَّه جادَلَ المخالِفِين أربابَ المذاهِبِ الكلامِيَّةِ، ونَقَضَ ما استدَلُّوا به مِن المجازِ وغيرِه مِن الأساليبِ البيانيةِ في تأويلاتِهِم، وقال في جملةِ خطابِه للجَهْمِيَّة: «ونحنُ قد عَرَفْنا ـ بحَمْدِ الله تعالى ـ مِن لُغَاتِ العَرَبِ هذه المجازاتِ التي اتَّخَذْتُمُوها دُلْسَةً وأُغْلُوطَةً على الجُهَّالِ، تَنْفُون بها عن اللهِ حقائِقَ الصِّفَاتِ، بعِلَلِ المجازاتِ»[1]، فأجادَ في ذلك وأفادَ رَحِمَهُ اللهُ.

وقد سَلَكَ هذا المَسْلَكَ ـ أي: في نَقْضِ الاستدلالِ بالمجازِ أيضًا ـ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ (ت٧٢٨هـ) في كثيرٍ مِن كُتُبِه، وفي مقدِّمِها «بيان تلبيس الجهمية»، وتلميذُه ابنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ (ت٧٥١هـ) في كتابِه «الصواعق المرسَلَة»، وكأنَّ ذلك مِن الشيخَيْنِ على فَرْضِ التسليمِ بمصطَلَحِ المجازِ، ولقد أَفَدتُّ مِن هؤلاءِ الأعلامِ جَمِيعًا في هذا المبحَثِ، جزاهم اللهُ عَنَّا أحسَنَ الجزاء.

كما سَلَكَ هذا المسلَكَ أيضًا طائفةٌ مِن العلماءِ المعاصِرِين، وفي مقدَّمِ هؤلاءِ: شَيْخُنا العلَّامَةُ المحقِّقُ عبدُ الرحمٰنِ بنُ ناصِرِ البَرَّاك مَتَّعَنَا اللهُ بحياتِه، وله في ذلك كلامٌ مُحَرَّرٌ كثيرٌ في كُتُبِه المطبوعةِ وشروحِه الصوتيةِ، وفي فتاويه، وهَأَنَذَا أَسُوقُ له جوابَ سؤالٍ عن اليدَيْنِ في الاستعمالِ العربِيِّ، ومتى تكونانِ مجازًا، ومتى تكونانِ حقيقةً:

(١) «نقض الدارمي» (ص١٩٧).

قال السائل:

س: ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ في الفتاوى أنَّ اليَدَ بمعنى القُدْرَةِ لا تأتي مُثَنَّاةً في لُغَةِ العَرَب، أَلَا يتعارَضُ هذا مع حديثِ النَّوَّاسِ بنِ سِمْعَانَ في «صحيح مسلم» في خُرُوجِ يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ: «**فَيُوحِي إِلَى عِيسَى أَنِّي قَدْ بَعَثْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ**»[١]، وقد ذَكَرَ ابنُ الأَثِيرِ والنوويُّ وغيرُهما أنَّ المعنَى: لا طاقةَ لأحدٍ بقتالِهم؛ فجاءَتِ اليَدُ بمعنى القُدْرَةِ مع كونِها مُثَنَّاةً؟

● **فأجابَ شيخُنا بما هذا نَصُّه:**

«الحَمْدُ لله، نَعَمْ ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ وتلميذُه العلَّامَةُ ابنُ القَيِّمِ في رَدِّهِما على مَن يُؤَوِّلُ صفةَ اليدَيْنِ في قولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بالقُدْرَةِ، ذَكَرَا أن اليديْنِ بلَفْظِ التثنيةِ لا تأتي في اللُّغَةِ العربيةِ بمعنى القُدْرَةِ، وقد وَرَدَ في كلامِهما في مواضِعَ: التعبيرُ باليَدَيْنِ عن القُدْرَةِ، كما في مَطْلَعِ القصيدةِ النُّونِيَّةِ:

حُكْمُ المَحَبَّةِ ثَابِتُ الأَرْكَانِ   مَا لِلصُّدُودِ بِفَسْخِ ذَاكَ يَدَانِ

أي: قُدْرَةٌ.

ومِن ذلك: ما جاءَ في الحديثِ الذي أورَدَه شيخُ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٢٨): (**إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَرَأَيْتَ أَمْرًا لَا يَدَانِ لَكَ بِهِ، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ العَوَامِّ**)، الحديثَ.

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٩٣٧).

وكذلك الحديثُ الذي أَوْرَدَ السائِلُ ذِكْرَه في «الفتاوى» (١/ ٤٤)، وهذا قد يُشْكِلُ مع رَدِّهِما على مَن فَسَّرَ اليدَيْنِ بالقُدرة؛ بأن ذلك لا أَصْلَ له في اللُّغَةِ العربيَّةِ.

والجوابُ: أنَّ لَفْظَ اليَدِ مُثَنَّاةً لها في اللُّغَةِ العربيَّةِ استعمالاتٌ:

فتارَةً تُسْتَعْمَلُ غيرَ مضافَةٍ، وتَلْزَمُ الألِفَ، وهذه هي التي بمعنَى القُدْرَةِ، تقولُ: لا يَدَانِ لي بهذا الأَمْرِ؛ أي: لا قُدْرَةَ لي عليه.

وتارَةً تُستعمَلُ مضافَةً إلى ضميرِ مَن قامَتْ به أو اسمِهِ الظاهِرِ؛ كقولِكَ: بيَدَيّ، أو بيدَيْهِ، أو بيَدَيْ مُحَمَّدٍ، ويَجْرِي فيها إعرابُ المُثَنَّى، وهي في هذا الاستعمالِ لا تكونُ بمعنَى القُدْرَةِ، بل يتعَيَّنُ أن يُرَادَ بهما: اليَدَانِ اللَّتَانِ يكونُ بهما الفِعْلُ والأَخْذُ والعَطَاءُ، ومِن شَأْنِهِما القَبْضُ والبَسْط.

وبهذا يَظْهَرُ أنْ لا تعارُضَ بينَ إنكارِ الشيخَيْنِ على النُّفَاةِ تأويلَ اليدَيْنِ بمعنى القُدْرَةِ؛ لأن ذلك لم يَرِدْ في اللُّغَةِ العربيةِ، وبينَ استعمالِهِما (أي: اليدين) بمعنى القُدْرَة.

وهناكَ استعمالانِ آخَرَانِ لليديْنِ في اللُّغَةِ العربيةِ:

أحدُهما: أنْ يُعَبَّرَ بهما عن الفاعِلِ للفِعْل، وإن لم يكنْ باشَرَه بيديْهِ؛ كقولك: هذا ما فَعَلَتْ يَدَاك، ومنه قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠].

ويأتي لَفْظُ اليدينِ مجموعًا إذا أُضِيفَ إلى ضميرِ الجَمْع؛ كقولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، ومنه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١].

الثاني: استعمال لفظ اليدين مضافًا بعدَ (بيْن)، فيكونُ بمعنى أمامَ؛ كقولِك: جَلَسَ بينَ يَدَيْه، ومَشَى بينَ يَدَيْه، ويَجْرِي هذا الاستعمالُ في العاقِلِ وغيرِ العاقِلِ؛ كقولِه تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]، وقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ [سبأ: ١٢]، وقولِه: ﴿بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ونظائِرُ ذلك كثيرةٌ.

فهذه أربعةُ وجوهٍ مِن الاستعمالات:

ثلاثةٌ منها مَجَازٌ، وهي: الأوَّل والثالِثُ والرابع.

وواحدةٌ حقيقةٌ، وهو: الثاني.

ويَمْتَنِعُ المجازُ في اليدينِ إذا أُسْنِدَ الفِعْلُ إلى الفاعِلِ، وعُدِّيَ إلى اليدينِ بالباءِ؛ كقولِك: عَمِلْتُ بيَدَيَّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥].

وأمَّا إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى اليدينِ كقولِك: هذا ما فَعَلَتْ يداكَ، فهو مِن قَبِيلِ المَجَازِ؛ لأنَّه عَبَّرَ باليدينِ عن الفعلِ مُطْلَقًا، وإن لم يكنْ فَعَلَ بيدَيْه.

وبهذا يَظْهَرُ الفَرْقُ بين قولِه تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وقولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، فلا تَدُلُّ الآيَةُ الأُولَى على خَلْقِ الأنعامِ باليدينِ، وتَدُلُّ الآيَةُ الثانيةُ على خَلْقِ اللهِ آدَمَ بيديهِ؛ فتَثْبُتُ له هذه الخصوصِيَّةُ على سائِرِ الخَلْق.

فمَن جَعَلَ آيَةَ ﴿صٓ﴾ نظيرًا لآيَةِ ﴿يسٓ﴾ فقد أخطأَ مِن جهةِ اللَّفْظِ ومِن جهةِ المعنى؛ **فبَيْنَ الآيَتَيْنِ فروقٌ:**

• ففي آيَةِ ﴿صٓ﴾ أضافَ اللهُ الفعلَ إلى نَفْسِه، وعدَّاه إلى اليدينِ بالباءِ، وذَكَرَ اليدينِ بلَفْظِ التثنيةِ، وأضافَهما إلى ضميرِ المُفْرَدِ.

• وفي آيَةِ ﴿يسٓ﴾ أضافَ سبحانَه الفِعْلَ إلى اليدينِ بلَفْظِ الجَمْعِ، وذَكَرَ نَفْسَه بلَفْظِ الجَمْعِ الدالِّ على التعظيمِ.

فيجبُ التفريقُ بين المختَلِفَاتِ مِن الألفاظِ والمعاني، كما تَجِبُ التسويةُ بين المتماثِلَاتِ، واللهُ أعلَمُ»[1].

انتهى كلامُ شيخِنا عبدِ الرحمٰن البَرَّاك، وهي فَتْوى بديعةٌ مُحَرَّرَةٌ، فجزاه اللهُ خيرًا، ونَفَعَنا اللهُ بعلومِه.



(١) «مجموع فتاوى الشيخ عبد الرحمٰن البراك» (٣/ ٤٦).

نتائِج البَحْث

وبَعْدَ هذه الدراسةِ التحليلِيَّةِ النَّقْدِيَّةِ لأشهَرِ الأسفارِ البلاغيةِ في جوانِبِها العَقَدِيَّةِ الكلامِيَّةِ، وعَرْضِها على أصولِ أهلِ السُّنَّةِ ومنهَجِ السلَفِ في الاعتقادِ؛ يَجْمُلُ بي أنْ أُقَيِّدَ هنا جُمْلَةً مِن النتائِجِ المُهِمَّةِ التي انتَهى إليها البَحْثُ في وَرَقَتِه الخاتِمَةِ، **على هذا النَّحْوِ**:

١ ـ أنَّ نشأةَ عِلْمِ البلاغةِ لم تكن على أيدِي المبتدعةِ والمتكَلِّمِين، بل وُجِدَت أصولُه في كتابِ سيبَوَيْه، وكان مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وقد أَخَذَ سيبويهِ علومَه عن كِبَارِ أهلِ السُّنَّةِ.

٢ ـ أصالةُ علمِ البلاغةِ، وأنه عَرَبِيٌّ صَمِيمٌ، فليسَ مُسْتَقًى مِن اليونانِ، ولا مِن الهُنُودِ، ولا مِن الفُرْس، ولا مِن غَيْرِهم.

٣ ـ براءةُ فُنُونِ البلاغةِ مِن كلِّ باطِلٍ جُرَّتْ إليه؛ في أبوابِ الاعتقادِ وغيرِها.

٤ ـ أنَّ أكثَرَ المخالَفَاتِ العَقَدِيَّةِ في كُتُبِ البلاغةِ هي في توحيدِ الأسماءِ والصِّفَات، وهو أكبَرُ أبوابِ التوحيدِ التي وَقَعَت فيها الخصومةُ بين أهلِ السُّنَّةِ ومخالِفِيهم مِن أهلِ القِبْلَةِ.

٥ ـ أنَّ أَحَقَّ الناسِ بدراسةِ الإعجازِ البيانِيِّ هم أهلُ السُّنَّةِ؛ لاعتقادِهم أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ حقيقةً لا مجازًا.

٦ ـ أنَّ الردَّ على مَن حادُوا بفنونِ البلاغةِ ـ كالمجازِ وغيرِه ـ لنُصْرَةِ مذاهِبِهم؛ لا يكونُ بإنكارِ هذه الفُنُون، بل بوجوهٍ أُخْرَى مِن سياق الكلامِ وسِبَاقِه ولحاقِه، ومِن القرائِنِ المعنويَّةِ واللفظِيَّةِ المتصلةِ والمنفَصِلَةِ، وغيرِ ذلك.

٧ ـ شِدَّةُ الحاجةِ إلى مُؤَلَّفٍ بلاغِيٍّ على مذهَبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في قواعِدِه وشواهِدِه وتحليلاتِه.

٨ ـ ضرورةُ التعليقِ على المخالَفَاتِ العَقَدِيَّةِ في كُتُبِ البلاغةِ الأُولَى عندَ نَشْرِها، وبيانِ مَنْهَجِ أهلِ السُّنَّةِ هناك.

لقدِ اجتَهَدتُ أن تكونَ هذه الدراسةُ مُبِينَةً عن الحقِّ، حاكِمَةً بالقِسْطِ، ومَعَاذَ اللهِ أن يكونَ هَمِّي وسَدَمي مِن البَحْثِ التَّعَرُّضَ للعلماءِ بالإزراءِ، كَيْفَ ولهم الفضيلةُ في نَشْرِ العِلْمِ، وإدنائِه لِمَنْ خَلْفَهم سَهْوًا رَهْوًا، وقد بَذَلُوا فيه مُهَجَهم؟! ولكنَّ الأمْرَ كما قالَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ عن أبي إسماعيلَ الهَرَوِيِّ: «شيخُ الإسلامِ حَبِيبُنا، ولكنَّ الحَقَّ أَحَبُّ إلينا مِنْه»[1]، نسأَلُ اللهَ أن يَجْزِيَ علماءَنا عَنَّا بالحُسْنَى، وأن يُحِلَّهُم مِن لَدُنْه المَقَامَ الأَسْنَى، وأن يَعْفُوَ عن الجميعِ ما زَلَّتْ به القَدَم، وكَبَا به القَلَم، إنَّه سبحانَه غَفُورٌ شَكُور، وهو نِعْمَ المَوْلَى ونِعْمَ النَّصِير.

* * *

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ٣٩٤).

المصادر والمراجع[1]

١ ـ إبطالُ التأويلات، لأَخْبَار الصِّفَات؛ لأبي يَعْلَى الفَرَّاء، تحقيق: محمد النجدي، دار الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢ ـ أبنية كتاب سيبويه؛ لأبي بكر الزبيديّ، تحقيق: د. أحمد راتب حموش، طبع مجمَع اللغةِ العربية، دمشق.

٣ ـ الإتقان، في علوم القرآن؛ لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العَصْرِيَّة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤ ـ الأثر الأَرِسْطِيّ في النَّقْد والبلاغة العربِيَّيْنِ إلى حدودِ القرنِ الثامن الهجري؛ لعباس أحيلة، منشورات كليَّةِ الآداب والعلوم الإسلامية، الرباط، ١٤١٩هـ.

٥ ـ أَثر النُّحاة في البحث البلاغي؛ د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة.

٦ ـ أحاديث في تاريخ البلاغة؛ د. عبد الكريم الأسعد، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٧ ـ إحياء علوم الدين؛ لأبي حامد الغزالي، دار الشعب، مصر.

٨ ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة؛ لأبي محمد بنِ قُتَيْبَةَ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٩ ـ إرشاد القاصد، إلى أسنى المقاصد، في أنواع العلوم؛ لمحمد بن إبراهيم ابن الأكفاني، تحقيق: محمد عمر وزميلِه، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٠ ـ الإرشاد، إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد؛ لأبي المعالي الجُوَيْنِيّ، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(١) ما جاء مِن المراجعِ دون تاريخٍ فهو هكذا في الأَصْل.

١١ - أساس البلاغة؛ لجار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥م.

١٢ - أسرار البلاغة؛ لعبد القاهر الجُرْجَاني، قرأه: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣ - أسرار البيان؛ د. علي محمد حسن العماري (دون بيانات).

١٤ - الأسماء والصفات؛ لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، دار السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥ - أصالة البلاغة العربية؛ د. علي العماري، (بحثٌ منشورٌ في مجلَّةِ البحثِ العلميِّ بجامعةِ أُمِّ القُرَى، العدد السادس عام ١٤٠٣، ١٤٣١هـ).

١٦ - الأصول في النحو؛ لأبي بكر بن السَّرَّاج، تحقيق: د. عبد الحُسَيْن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

١٧ - الإعجاز البلاغي؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

١٨ - إعجاز القرآن؛ لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.

١٩ - إعراب القرآن؛ لأبي جَعْفَر النَّحَّاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٠ - الإمتاع والمؤانسة؛ لأبي حَيَّان التوحيدِيّ، صحَّحَه: أحمد أمين وزميلُه، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢١ - الانتصاف، فيما تَضَمَّنَه الكَشَّاف، من الاعتزال (بهامش الكَشَّاف)؛ لناصر الدين بنِ المُنَيِّر.

٢٢ - الإنصاف، فيما يجبُ اعتقادُه ولا يجوزُ الجهلُ به؛ لأبي بكر الباقلانيِّ، تقديم: محمد زاهد الكوثَرِي، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٦٩هـ.

٢٣ - البحر المحيط في أصول الفقه؛ لبدر الدين الزركشي، تحقيق: لجنة من علماء الأزهر! دار الكتبي، دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤ - البحر المحيط في التفسير؛ لأبي حَيَّان النحويّ، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.

٢٥ ـ البَدْرُ الطالِع، بمحاسِنِ مَن بعدَ القرنِ السابع؛ لمحمد بن عليٍّ الشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٨هـ.
٢٦ ـ بديع القرآن؛ لابن أبي الإِصْبَعِ المصريّ، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.
٢٧ ـ البديع من المعاني والألفاظ؛ د. عبد العظيم المطعني، المكتبة الفيصلية، مكة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
٢٨ ـ بغية الإيضاح، لتلخيص المفتاح؛ لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، مصر، ١٤٢٠هـ.
٢٩ ـ بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة؛ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠ ـ بلاغة أرسطو بين العرب واليونان؛ د. إبراهيم سلامة، مكتبة الأنجلو، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.
٣١ ـ البلاغة العربية (البيان والبديع)؛ د. وليد قَصَّاب، دار القلم، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
٣٢ ـ البلاغة العربية بين التقليد والتجديد؛ د. محمد عبد المنعم خفاجي ود .عبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٣ ـ البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها؛ لأمين الخُولي، مصر، ١٣٤٩هـ.
٣٤ ـ البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
٣٥ ـ البلاغة المفتَرَى عليها بين الأصالة والتبعية؛ د. فضل حسن عباس، دار النور، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٣٦ ـ البلاغة تطور وتاريخ؛ د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.
٣٧ ـ البلاغة عند السكاكي؛ د. أحمد مطلوب، مكتبة نهضة بغداد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
٣٨ ـ بيان تلبيس الجهمية، في تأسيس بِدَعِهم الكلامِيَّة؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: مجموعة مِن الباحِثِين، وزارة الشؤون الإسلامِيَّة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٩ ـ تأثير الفِكْرِ الدينيِّ في البلاغة العربية؛ د. مهدي السامرائي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٤٠ ـ تاريخ بغداد؛ للخطيب البغداديِّ، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.

٤١ ـ تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها؛ لأحمد مصطفى المراغي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.

٤٢ ـ تأويل مشكل القرآن؛ لأبي محمد بن قُتَيْبَة، شَرَحَه ونَشَرَه: السَّيِّد أحمد صَقْر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٤٣ ـ تبصرة الأدلة في أصول الدين؛ لأبي المُعِين النَّسَفِيِّ، تحقيق: كلود سلامة، المعهد الفرنسي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٤ ـ تذكرة الحفاظ؛ للحافظ الذهبي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٥ ـ التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة؛ د. وليد قَصَّاب، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٥هـ.

٤٦ ـ ترجيح أساليب القرآن، على أساليب اليونان؛ لابن الوزير اليماني، دار الكُتُب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٧ ـ التصوير البياني؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٤٨ ـ تفسير التحرير والتنوير؛ لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

٤٩ ـ تفسير جزء عم؛ لمحمد بن عثيمين، دار الثريا، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٥٠ ـ تفسير سورة يس؛ لمحمد بن عثيمين، دار الثريا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥١ ـ التفسير الكبير؛ لفخر الدين الرازي، المطبعة البهية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٥٢ ـ التفسير ورجاله؛ لمحمد الفاضل ابن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩م.

٥٣ - تقريب منهاج البلغاء؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٤ - التلويح، إلى كشف حقائق التنقيح؛ لسعد الدين التفتازاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٤٠٠هـ.

٥٥ - تمهيد في البيان العربي؛ د. طه حسين، وهو مطبوعٌ في مقدمةِ الكتاب المنشور بعنوان: نقد النثر، المنسوبِ خطأً لقُدَامَةَ بنِ جَعْفَرٍ، تحقيق: د. طه حسين وزميلِه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ.

٥٦ - التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لأبي عمر بن عبد البر، طبعة المغرب، بدءًا من عام ١٣٨٧هـ.

٥٧ - تهذيب اللغة؛ لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٤هـ.

٥٨ - التوجيه البلاغي لآيات العقيدة في المؤلفات البلاغية في القرنين السابع والثامن الهجريين؛ يوسف العليوي، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٩هـ.

٥٩ - جامع البيان، عن تأويل آي القرآن؛ لمحمد بن جَرِيرٍ الطبري، تحقيق: د .عبد الله التركي، هَجَر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٠ - الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبد الله القرطبيِّ، مطبعة دار الكتب، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.

٦١ - جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية؛ د. محمد أحمد لوح، دار ابن عَفَّان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٢ - حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية؛ مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٥هـ.

٦٣ - حاشية التوضيح والتصحيح، لمشكلات كتاب التنقيح؛ محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة النهضة، تونس، الطبعة الأولى، ١٣٤١هـ.

٦٤ - الحاوي للفتاوي؛ لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٨هـ.

٦٥ ـ **الحجة، في بيان المحجة، في شرح عقيدة أهل السنة**؛ لقوام السنة التيميّ، تحقيق: محمد عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٦٦ ـ **الحقيقة والمجاز في القرآن**؛ لعلي محمد حسن، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.

٦٧ ـ **الحماسة السَّنِيَّة، الكاملة المَزِيَّة، في الرحلة العِلْمِيَّة الشنقيطية التُّرْكُزِيَّة**؛ لمحمد بن محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، مصر، ١٣١٩هـ.

٦٨ ـ **الخصائص**؛ لأبي الفَتْح بن جني، تحقيق: محمد علي النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٦٩ ـ **الخطط المقريزية**؛ لتقي الدين المقريزي، دار صادر، بيروت.

٧٠ ـ **خطوات التفسير البياني**؛ د. محمد رجب البَيُّومي، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، ١٣٩١هـ.

٧١ ـ **خَلْق أفعال العباد**؛ لمحمد بن إسماعيل البخاري، خَرَّجَ أحاديثَه: أبو محمد السلفي وزميلُه، مكتبة التراث الإسلامي، مصر.

٧٢ ـ **درء تعارض العقل والنقل**؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر.

٧٣ ـ **الدرر الكامنة، في أعيان المئة الثامنة**؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٧٤ ـ **دلائل الإعجاز**؛ لعبد القاهر الجرجاني، قَرَأه وعَلَّقَ عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧٥ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**؛ للحافظ ابنِ رَجَب، دار المعرفة، بيروت.

٧٦ ـ **رد الدارمي عُثمان بن سعيد، على بشر المريسي العنيد**؛ تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة الأشرف، لاهور، باكستان، ١٤٠٢هـ.

٧٧ ـ **رسائل الجاحظ**؛ تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧٨ ـ **روضة العقلاء، ونزهة الفضلاء**؛ لأبي حاتم البُسْتِيّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحَمِيد وزميلَيْه، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٩ ـ الرسالة الأضحوية في أمر المعاد؛ لابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٨٠ ـ الرسالة؛ للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٨١ ـ روضات الجنات، في أحوال العلماء والسادات؛ لمحمد باقر الخوانساري، إيران، ١٣٠٧هـ.

٨٢ ـ روضة الناظر، وجُنَّة المُنَاظِر؛ لموفَّقِ الدين بنِ قُدَامَة، تحقيق: د. عبد العزيز السعيد، مطابع جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.

٨٣ ـ سنن أبي داود؛ تعليق: عزت عبيد الدَّعَّاس وزميلِه، دار الحديث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.

٨٤ ـ سير أعلام النبلاء؛ للحافظ الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٨٥ ـ شرح الأصول الخمسة؛ القاضي عبد الجبار، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٨٦ ـ شرح الشِّفَا، في شمائِلِ صاحب الاصطفا؛ للمُلَّا علي القاري، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، مطبعة المدني، مصر.

٨٧ ـ شرح العقيدة الطحاوية؛ لابن أبي العِزِّ الحَنَفِيّ، تحقيق: د. عبد الله التُّرْكِي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤١٦هـ.

٨٨ ـ شرح العقيدة الواسطية؛ د. صالح الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٣هـ.

٨٩ ـ شرح المفصل؛ لموفَّق الدين بن يَعِيش، تصوير عالم الكتب، بيروت.

٩٠ ـ شرح صحيح مسلم؛ لمحيي الدين النووي، دار الرَّيَّان، مصر.

٩١ ـ شرح قواعد الإعراب؛ لمحيي الدين الكافِيَجِي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

٩٢ ـ شرح مقاصد الطالبِين، في علم أصول الدِّين؛ لسعد الدين التفتازاني، مطبعة معارف، تركيا، ١٣٠٥هـ.

٩٣ ـ الشفا، بتعريف حقوق المصطفى؛ للقاضي عِيَاض، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

٩٤ ـ الصاحبي؛ لأحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٩٥ ـ صحيح البخاري؛ ترقيم: د. مصطفى ديب البغا، دار اليمامة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

٩٦ ـ صحيح مسلم؛ ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول.

٩٧ ـ الصواعق المرسلة، على الجهمية والمعطلة؛ لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، تحقيق: علي الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، النشرة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٨ ـ طبقات الشافعية؛ لأبي بكر بن قاضي شُهْبَة، صحَّحه: د. عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٩٩ ـ طبقات النحويين واللغويين؛ لأبي بكر الزُّبَيْدِيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

١٠٠ ـ الطراز، المتضَمِّنُ لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز؛ ليحيى بن حمزةَ العَلَوِيِّ، مطبعة المقتَطَف، مصر، ١٣٣٢هـ[١].

ـ نُسخة أُخرى: بتحقيقِ: عبد المُحْسِن العَسْكَر، رسالة دكتوراه مرقونة على الآلة، في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ.

١٠١ ـ ظاهرة التأويل وصِلَتُها باللغة العربية؛ د. السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد للنشر والتوزيع.

١٠٢ ـ عالِمُ اللغةِ عبدُ القاهِرِ الجرجانيُّ المتفَنِّنُ في العربيةِ ونحوِها؛ د. البدراوي زَهْران، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م.

١٠٣ ـ عبد القاهر الجرجاني بلاغَتُه ونَقْده؛ د. أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

(١) هذه هي النسخةُ المعتمدةُ عند الإطلاق، وإذا أردتُ الأخرى قيدتُ ذلك.

١٠٤ ـ **عبد القاهر الجرجاني وجهودُه في البلاغةِ العربية**؛ د. أحمد أحمد بَدَوِي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الثانية، مصر.

١٠٥ ـ **عروس الأفراح، في شرح تلخيص المفتاح**؛ لبهاء الدين السُّبْكِيّ، (ضمن شُرُوح التلخيص)، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

١٠٦ ـ **العقيدة التدمرية**؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد السعوِي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٧ ـ **العقيدة السلفية، في كلام رَبّ البرية**؛ لعبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١٠٨ ـ **العقيدة النظامية، في الأركان الإسلامية**؛ لأبي المعالي الجُوَيْني، تحقيق: أحمد حِجَازي السَّقَّا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

١٠٩ ـ **العُلُوُّ للعَلِيّ العظيم**؛ للحافظ الذهبي، تحقيق: عبد الله البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١٠ ـ **العمدة في صناعة الشعر ونَقْدِه**؛ لابن رشيق القيرواني، تحقيق: د. النبوي الشعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١١ ـ **فتاوى السُّبْكِي**؛ لتقي الدين السبكي، تصوير دار المعرفة، بيروت.

١١٢ ـ **فتح الباري، بشرح صحيح البخاري**؛ للحافظ ابن حجر، المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١١٣ ـ **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**؛ للشيخ محمد العثيمين، مدار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١١٤ ـ **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**؛ لأبي القاسم البَلْخِي، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشمي، تحقيق: فُؤَاد سَيِّد، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٤م.

١١٥ ـ **فهارس كتاب سيبويه**؛ لمحمد عبد الخالق عُضَيْمَة، دار الحديث، القاهرة.

١١٦ ـ **القواعد المُثْلَى، في صفات الله وأسمائِه الحسنى**؛ للشيخ محمد العثيمين، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤٠٦هـ.

١١٧ ـ الكتاب؛ لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١١٨ ـ مآلات القَوْل بخَلْق القرآن؛ د. ناصر الحنيني، بحث منشور في مجلة التأصيل، العدد الأول، السَّنَة الأولى.

١١٩ ـ الماتريدية وموقفهم مِن توحيد الأسماء والصفات؛ للشمس السلفي الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٢٠ ـ متشابه القرآن؛ للقاضي عبد الجَبَّار، تحقيق: د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.

١٢١ ـ المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر؛ لضياء الدين بنِ الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي وزميلِه، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية.

١٢٢ ـ المجازُ في اللُّغَةِ والقرآن بين مُجَوِّزِيه ومانِعِيه؛ د. عبد العظيم المَطْعَنِي، مطبعة حَسّان، القاهرة.

١٢٣ ـ مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين؛ جَمْع: فهد السليمان، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٢٤ ـ مجموع فتاوى الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر البراك؛ مخطوط.

١٢٥ ـ مجموع الفتاوى؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، جَمْع: عبد الرحمٰن بن قاسم وابنِه محمَّد، طَبْع حكومةِ المملكة العربية السعودية.

١٢٦ ـ محاضرة في نشأة علوم البلاغة وتطورها؛ للشيخ أحمد الجبالي، مطبعة الإرشاد، مصر، ١٣٥٦هـ.

١٢٧ ـ المحصول، في علم أصول الفقه؛ لفَخْر الدِّين الرازي، تحقيق: د. طه جابِر العلواني، طبع جامعةِ الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٢٨ ـ المحلى؛ لأبي محمد بن حزم، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث، مصر.

١٢٩ ـ مختصر الصواعق المرسلة، على الجَهْمِيَّة والمُعَطِّلَة (لابن القيم)؛ اختصره: محمد بن نصر الموصلي، تحقيق: د. الحسن العلوي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٣٠ ـ مختصر المعاني؛ لسعد الدين التفتازاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

١٣١ ـ المختصر في تاريخ البلاغة؛ د. عبد القادر حسين، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٣٢ ـ مدارج السالكين؛ لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السُّنَّة المحمدية، مصر.

١٣٣ ـ المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السُّنَّة؛ د. محمد بن علي الصامل، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣٤ ـ المدخل إلى دراسة البلاغة العربية؛ د. السيد أحمد خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨م.

١٣٥ ـ مدخل إلى كتابَيْ عبدِ القاهِرِ الجرجاني؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٣٦ ـ مراجعات في أُصول الدرس البلاغي؛ د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٣٧ ـ المستصفى من علم الأصول؛ لأبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

١٣٨ ـ مستقبل الثقافة في مصر؛ لطه حسين، مطبعة المعارف ومكتبتها، ١٩٣٨م، مصر.

١٣٩ ـ المصباح، شرح المفتاح؛ للشريف الجُرْجَاني، تحقيق: فريد النكلاوي، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ، رسالة دكتوراه لم تطبع.

١٤٠ ـ المُطَوَّل؛ لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٤١ ـ معاني القرآن وإعرابه؛ لأبي إسحاقَ الزَّجَّاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٤٢ ـ معاني القرآن؛ لأبي زكريا الفَرَّاء، عالم الكتب، بيروت.

١٤٣ ـ **معاني القرآن**؛ للأخفش الأوْسَط، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل.

١٤٤ ـ **معجم البلاغة العربية**؛ د. بدوي طَبَانَة، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٤٥ ـ **مُغْنِي اللَّبِيب، عن كتب الأعاريب**؛ لابن هشام الأنصاريِّ، تحقيق: د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.

١٤٦ ـ **المُغْنِي في أبواب التوحيد والعدل (ج١٦)**؛ للقاضي عبد الجَبَّار، تحقيق: أمين الخُولي، مطبعة دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.

١٤٧ ـ **مفتاح العلوم**؛ لأبي يوسُفَ السكاكِيِّ، تحقيق: د. عبد الحميد هِنْدَاوِي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤٨ ـ **مقالات الإسلامِيِّين واختلاف المُصَلِّين**؛ لأبي الحسن الأشعري، صحَّحَه: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٤٩ ـ **مقدمة ابن خلدون**؛ دار القلم، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٦هـ.

١٥٠ ـ **مقدمة تفسير ابن النَّقِيب في علم البيان والمعاني والبديع**؛ لجمال الدين بن النقيب، تحقيق: د. زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥١ ـ **مقدمة في الأُصُول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن**؛ لأحمد أبو زيد، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

١٥٢ ـ **مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري**؛ د .محمد الشيخ عليو محمد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٥٣ ـ **مَنْع جوازِ المجاز، في المُنَزَّل للتعبُّدِ والإعجاز**؛ لمحمد الأمين الشنقيطِيّ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٥٤ ـ **منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة**؛ لخالد عبد اللطيف نُور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٥٥ ـ **المواقف في علم الكلام**؛ لعضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

١٥٦ ـ **موجز البلاغة**؛ لمحمد الطاهر بن عاشور، تصوير: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٥٧ ـ الموجَز في تاريخ البلاغة؛ د. مازِن المبارَك، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ.
١٥٨ ـ موقف ابن تيمية مِن الأشاعرة؛ د. عبد الرحمٰن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٥٩ ـ موقف المتكَلِّمين مِن الاستدلالِ بنصوصِ الكتاب والسُّنَّة؛ د. سليمان الغُصْن، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٦٠ ـ نظرية عبد القاهر في النَّظْم؛ د. درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٠م.
١٦١ ـ النقد الأدبي؛ لأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧١هـ.
١٦٢ ـ نهاية الإيجاز، في دراية الإعجاز؛ لفخر الدين الرازِيّ، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العِلْم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
١٦٣ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمَجْدِ الدين بن الأثِير، تحقيق: محمود الطَّنَاحِيّ، المكتبة الإسلامية.
١٦٤ ـ الوصول، إلى الأصول؛ لابن بَرْهان البغدادِيِّ، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات